جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة ماجستير

تخصص:محاسبة وتدقيق

مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائـرية للنظام المحاسبي المالي

- دراسة استطلاعية -

من طرف

خليفاتي جمال

أمام اللجنة المشكلة من:

درحمون هلال	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة	رئيسا
دراوسي مسعود	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
معيزي قويدر	أستاذ محاضر - ب-	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، سبتمبر 2011.

ملخص

تلعب المعلومة المالية في الوقت الحاضر دورا كبيرا في التأثير على مجريات الأحداث الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، خاصة مع التطورات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من حيث حجم الأسواق المالية وترابطها، حركة رؤوس الأموال والتوسع المستمر للشركات متعددة الجنسية، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول وكذا الهيئات المكلفة بتنظيم المحاسبة إلى العمل على الرفع من مستوى الأنظمة المحاسبية المعمول بها، ومحاولة التقريب بينها، بهدف الوصول إلى معلومة مالية ذات نوعية ومفهومة من كل الأطراف المستخدمة لها.

ومن أجل مواكبة هذا الواقع الدولي تبنت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا جديدا ، ولقد جاء هذا النظام بعدة مفاهيم وأهداف مستمدة بنسبة كبيرة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بغرض تحقيق معلومة مالية ذات جودة تخدم مختلف المستعملين وخاصة المستثمرين والمقرضين، متجاوزا بذلك الأهداف الجبائية للمخطط المحاسبي القديم.

وفي الواقع فإن تحقيق جوهر هذا النظام مرتبط بمدى وجود بيئة اقتصادية ملائمة، تتكون من مجموعة من الأنظمة المتوافقة والمتجانسة، الأمر الذي لا يتوفر في البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية، التي لا زالت لم تكتمل ملامح توجهاتها بعد، فالاقتصاد الجزائري لا يزال في مرحلة التحول من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق، وهو يعاني من عدة مشاكل كالسوق الموازية والمضاربة، الأمر الذي يُتوقع أن ينعكس مباشرة على التطبيقات المحاسبية كاستحالة تطبيق طرق التقييم المستحدثة كالقيمة العادلة مثلا. والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تصنف في أغلبها إما كونها مؤسسات عمومية تسعى لإصدار قوائم مالية تتناسب مع احتياجات الجهات الحكومية، أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص تطبق المحاسبة لأغراض جبائية، كما أن مصادر تمويل المؤسسات لازالت تقليدية ولا تحفز على تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي الجديد، هذا ويعد النظام الجبائي بواقعه الحالي من بين معوقات تطبيق هذا النظام.

ABSTRACT

The financial information play at the present time a significant role in influencing the course of economic events on the local and international level, especially with the massive developments in the global economy in terms of the size of financial markets and the interdependence of the movement of capital and the continued expansion of multinational companies, as well as regional and international economic blocs. This prompted a lot of countries, as well as bodies charged with regulating accounting, to work on raising the level of accounting systems in place, and try to bring them closer, in order to access quality financial information understood by all parties using it.

That's why Algeria has adopted a new financial accounting system in order to keep up with this international reality.This system has brought a number of concepts and objectives that are derived largely from accounting standards of IFRS, in order to achieve quality financial information to serve the various users especially private investors and lenders, surpassing tax targets for the old scheme.

In fact, the achievement of the core of this system is linked to the extent and existence of favorable economic environment, consisting of a set of regulations that are compatible and in harmony, which is not available in the current economic environment and which has still not completed the features of its orientation yet.The Algerian economy is still in transition from socialism towards market economy.This economy suffers from several problems such as parallel market and speculation, which is expected to be reflected directly on the impossibility of implementing accounting applications such as implementing assessment methods as the real value fair as an example. The Algerian economic enterprises are classified mostly as either public institutions seeking to issue financial statements to suit the needs of government agencies, or small and medium enterprises belonging to the private sector apply accounting for fiscal reasons only, as the sources of corporate finance is still traditional and don not encourage the application of the concepts of the new accounting system, Besides, the current tax/ fiscal system with its reality among the obstacles to implement this system.

شُكر

الحمد لله أولا، والصلاة والسلام على رسول الله ثانيا، وبعد:

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى **أستاذي الفاضل الدكتور دراوسي مسعود،** لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته القيمة، وتساؤله المستمر عن هذا البحث.

كما أتقدم بخالص شكري إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة رئيسا وأعضاءً، على قبولهم مناقشة هذا العمل، وصبرهم على تصويب ما بدا منه من أخطاء وهفوات.

والشكر الجزيل كذلك لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى روح والدي، راجيا من الله أن يرحمه كما رباني صغيرا؛

إلى أمي العزيزة؛

إلى إخوتي وأخواتي؛

إلى كل الأصدقاء؛

إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث؛

إلى زملائي من طلبة الماجستير دفعة 2011.

الفهرس

البيان **ر ص**

ملخص

شُكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات

مقدمة عامة..... 12

الفصل 1: مدخل للمحاسبة وللبيئة المحاسبية الدولية

مقدمة الفصل 19

1.1. المحاسبة - نبذة تاريخية ومفاهيم أساسية..... 20

1.1.1.نبذة عن التطور التاريخي للمحاسبة..... 21

2.1.1. مفاهيم أساسية في المحاسبة..... 23

3.1.1.العوامل البيئية ذات العلاقة بالمحاسبة..... 28

2.1.التنظيم المحاسبي والتوافق المحاسبي الدولي..... 36

1.2.1. التنظيم المحاسبي وأهم تصنيفات النظم المحاسبية الدولية..... 36

2.2.1.التصنيف الأساسي للنظم المحاسبية الدولية..... 40

3.2.1.التوافق المحاسبي الدولي..... 47

3.1.مدخل للمعايير المحاسبية الدولية..... 51

1.3.1. عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية..... 51
2.3.1. الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية..... 55
3.3.1.عرض معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية..... 59
خلاصة الفصل..... 63

الفصل 2: النظام المحاسبي المالي - المفاهيم والأهداف

مقدمة الفصل..... 64
1.2.مسار المحاسبة في الجزائر - من المخطط إلى النظام..... 65
1.1.2. الهيئات المنظمة للمحاسبة في الجزائر..... 65
2.1.2. المخطط المحاسبي الوطني - لمحة عامة..... 71
3.1.2. تبني النظام المحاسبي المالي..... 75
2.2.بنية النظام المحاسبي المالي..... 79
1.2.2. تقديم النظام المحاسبي المالي..... 79
2.2.2. الإطار التصوري، المبادئ والمعايير المحاسبية..... 85
3.2.2. مدونة الحسابات..... 91
3.2. عرض الكشوف المالية ودراسة أهم عناصرها..... 95
1.3.2. المطلب الأول: الميزانية..... 95
2.3.2. حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة..... 101
3.3.2.جدول تغير الأموال الخاصة والملحق..... 104
خلاصة الفصل..... 106

الفصل 3: واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية - منظور محاسبي

مقدمة الفصل..... 107
1.3. النظام الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر..... 108
1.1.3. النظام الاقتصادي في الجزائر- من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق..... 108
2.1.3. واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية..... 113

3.1.3. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر..... 119

2.3. مصادر تمويل المؤسسات وتأثير الجباية..... 122

1.2.3. واقع البنوك في الجزائر..... 122

2.2.3. واقع بورصة الجزائر..... 125

3.2.3.تأثير الجباية..... 129

3.3. النظام المحاسبي المالي وواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية (دراسة استطلاعية)..... 130

1.3.3. عرض الاستبيان..... 130

2.3.3. عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة..... 136

3.3.3. معالجة معطيات الاستبيان واستخلاص وتحليل النتائج..... 140

خلاصة الفصل..... 152

خاتمة عامة..... 153

المراجع..... 157

الملاحق.

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المحاسبة كنظام معلومات	12
02	العوامل البيئية المؤثرة في النظام المحاسبي	13
03	التأثيرات المتبادلة بين العوامل البيئية والمحاسبة	20
04	مسار التوحيد المحاسبي	34
05	مكونات النظام المحاسبي المالي	67
06	توزيع العينة حسب متغير الجنس	129
07	توزيع العينة حسب متغير السن	130
08	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	131
09	توزيع العينة حسب متغير الشهادة المهنية	131
10	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة / المهنة	132
11	توزيع العينة حسب متغير الخبرة	132
12	توزيع آراء أفراد العينة في الإصلاح المحاسبي	134
13	آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي	134
14	الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي	135
15	آراء العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي	136
16	مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي	136
17	توزيع نسب أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي	137
18	آراء العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية	138
19	مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين	139
20	أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين	140
21	مدى استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح	140
22	أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح	141
23	مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية	142
24	مدى توافق حجم المؤسسات الخاصة مع المفاهيم والكشوف المالية لـ ن م م	142
25	مدى مسايرة مصادر تمويل المؤسسات لمفاهيم وأهداف ن م م	143
26	تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها	143
27	تأثير التنظيم الجبائي على جودة المعلومات المحاسبية	144

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض معايير المحاسبة الدولية (IAS)	46
02	عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)	49
03	مقابلة لأهم مفاهيم النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	68
04	مقابلة المعايير المذكورة في المرسوم رقم 08-156 بالمعايير المحاسبية الدولية	80
05	نتائج عملية الخصخصة بين سنتي 2003 و2007	107
06	تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر للفترة 90- 09	108
07	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1997-2006)	112
08	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	128
09	توزيع العينة حسب متغير الجنس	129
10	توزيع العينة حسب متغير السن	130
11	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	131
12	توزيع العينة حسب متغير الشهادة المهنية	131
13	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة / المهنة	132
14	توزيع العينة حسب متغير الخبرة	132
15	توزيع أفراد العينة على الولايات	133
16	توزيع آراء أفراد العينة في الإصلاح المحاسبي	134
17	آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي	134
18	الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي	135
19	آراء العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي	136
20	مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي	136
21	توزيع نسب أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي	137
22	آراء العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية	138
23	مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين	139
24	أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين	139
25	مدى استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح	140
26	أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح	141
27	مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية	142
28	مدى توافق حجم المؤسسات الخاصة مع المفاهيم والكشوف المالية لـ ن م م	142
29	مدى مسايرة مصادر تمويل المؤسسات لمفاهيم وأهداف ن م م	143
30	تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها	143
31	تأثير التنظيم الجبائي على جودة المعلومات المحاسبية	144

قائمة المختصرات

AAA	American Accounting Association
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
AMF	Autorité des Marchés Financiers
CNC	Conseil National de Comptabilité
CNCC	Compagnie National des Commissaires aux Comptes
CRC	Comité de la réglementation comptable
FASB	Financial Accounting Standard Board
IASC	International Accounting Standard Committee
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
WEACI	Institute of Chartered Accountants in England and Wales
IFAC	International Federation of Accountants
IFRIC	Comité internationale des interprétation de la comptabilité financière
IFRS	International Financial Reporting Statement
LIFO	Last In First Out
OEC	Ordre des Experts Comptables
PCG	Plan Comptable Général
PCN	Plan Comptable National
PEPS	Premier Entré Premier Sorti
SCF	Système Comptable Financier
SEC	Security And Exchanges Commission
SFAS	Statement of Financial Accounting Standard
SIC	Standing Interprétations Committee
SPSS	Statistical Package For Social Sciences
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
US-GAAP	United State Generally Accepted Accounting Principals

مقدمة عامة

يشهد العالم تطورا كبيرا نتيجة لما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأمر الذي زاد من إمكانية التواصل بين الأفراد والمؤسسات، وذلل الحواجز المتعلقة بالمكان والزمان. ولقد كان لهذا الواقع تأثيرا بالغا على علاقات الأفراد فيما بينهم، وعلى علاقاتهم بالمؤسسات، وعلى علاقات هذه الأخيرة مع بعضها، الأمر الذي دفع بالعديد من الهيئات إلى السعي لإعادة النظر في تنظيم العلاقات التي تحكم الأفراد والمؤسسات بمنطق الاقتصاد الدولي الجديد في إطار ما يعرف بالعولمة.

في ظل هذا الواقع، وأمام التنامي الكبير لأنشطة المؤسسات الاقتصادية وسعيها لاكتساح الأسواق العالمية، زادت الحاجة لمصادر تمويل قادرة على تغذية هذا التوسع، الأمر الذي انعك س مباشرة على تطور الأسواق المالية، وجعل الهيئات التي تشرف عليها تعتمد قيودا وضوابط تحكم وتنظم عملية الاتصال بين مختلف المتدخلين فيها، وذلك بالعمل على فرض أدوات وقواعد ملائمة، تمكن من نشر وتوصيل المعلومات المالية المعبرة عن حصيلة أنشطة المؤسسات المستخدمة لأموال المستثمرين في هذه الأسواق، بما يضمن الفهم لمستخدمي هذه المعلومات.

لقد قاد البعد الدولي لأنشطة المؤسسات الاقتصادية ولمصادر تمويلها؛ الأطراف ذات العلاقة إلى التفكير في كيفية تطوير المحاسبة باعتبارها لغة الأعمال لتستطيع مسايرة هذا البعد الجديد، انطلاقا من حقيقة أن الأنظمة المحاسبية تختلف في التطبيقات والأهداف من دولة إلى أخرى، تبعا لخصائص مجموعة العوامل البيئية السائدة في هذه الدول (البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ)، حيث نتج عن ذلك توجيه الجهود نحو محاولة إيجاد توافق محاسبي بين مختلف الدول، عن طريق تكليف منظمات دولية متخصصة في هذا الشأن. ولعل أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي يسعى لإرساء دعائم محاسبة دولية وتعميم تطبيقاتها عن طريق إصدار معايير محاسبية توفر الإطار اللازم لإيجاد معلومات مالية تتصف بخصائص نوعية وتتوافق مع الحاجات العامة لغالبية مستخدميها بحيث تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

وبالفعل تمكن هذا المجلس من تحقيق نتائج معتبرة، حيث تبنت العديد من الدول المعايير التي يصدرها، وكَيفت دول أخرى أنظمتها المحاسبية بما يتوافق مع هذه المعايير، ولعل أبرز الدول التي تجاوبت مع دعوات التوافق المحاسبي الدولي؛ دول الإتحاد الأوربي، حيث صادق برلمان هذا الأخير على قانون يلزم المؤسسات الأوربية التي تلجأ للادخار العام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وذلك ابتداء من تاريخ 2005/01/01.

1. طرح الإشكالية:

وفي ظل الجهود الدولية للتوافق المحاسبي، والتبني المتزايد ل لمعايير المحاسبية الدولية، أقدمت الجزائر مؤخرا على الاندماج في هذه الجهود والتأقلم مع توجهات البيئة المحاسبية الدولية، وذلك من خلال قيامها بإصلاح نظامها المحاسبي، وتوفيق الممارسات المحاسبية السائدة بها مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق، وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى اقتراب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد تمت عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالتخلي نهائيا عن المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وتبني النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث جاء هذا النظام (SCF) بعدة أهداف، أهمها العمل على إيجاد معلومات مالية ذات جودة تخدم مختلف المستعملين وخاصة المستثمرين والمقرضين، مقاطعا بذلك الأهداف الجبائية للمخطط المحاسبي القديم. وفي الواقع فإن تحقيق جوهر هذا النظام مرتبط بمدى وجود بيئة اقتصادية ملائمة، تتكون من مجموعة من الأنظمة المتوافقة والمتجانسة، التي تمكن من تطبيق مفاهيمه، وتساعد على تحقيق أهدافه.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي:

- **هل يمكن تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه، في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية؟**

تندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية، نذكر منها:

- ما علاقة العوامل البيئية بالمحاسبة؟
- ماهي أهم مميزات البيئة المحاسبية الدولية؟ وكيف تأثر النظام المحاسبي في الجزائر بها؟
- ماهي أهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي؟
- ما هي أهم مميزات البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية، وما مدى توافقها مع مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي؟

2. الفرضيات:

- يحيط بالنظام المحاسبي المطبق في أي دولة ويتداخل ويتفاعل معه، مجموعة من العوامل البيئية الخاصة، لذا يعد من الضروري دراسة العوامل البيئية السائدة في الدولة وتشخيصها بدقة قبل أي محاولة لتقييم أو إصلاح النظام المحاسبي المطبق بها؛

- إن أهم ما يميز البيئة المحاسبية الدولية في الوقت الحاضر، توجهها نحو التوافق المحاسبي لاعتبارات اقتصادية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إصلاح نظامها المحاسبي بما يتوافق مع هذه التوجهات؛
- لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم وأهداف مستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، وتختلف تماما عن تلك المتضمنة في المخطط المحاسبي الوطني؛
- إن التطبيق الجيد لمفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه، مرتبط بمدى وجود بيئة اقتصادية موافقة له، الأمر الذي لا يتوفر في البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية.

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الموضوع في تزامن معالجته مع الجدل القائم في الجزائر حول مدى إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، وتحقيق أهدافه، المستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية التي لم تصل بعد إلى المستوى الذي يتطلبه تطبيق هذه المعايير، هذه الأخيرة التي أعدت لبيئة اقتصادية أكثر تطورا وانفتاحا من البيئة الجزائرية.

4. أهداف الدراسة:

في إطار محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث، والسعي إلى اختبار الفرضيات المتبناة، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، هي:

- إبراز علاقة المحاسبة بالعوامل البيئية المحيطة بها؛
- التطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة الدولية، والمتمثلة أساسا في التنظيم المحاسبي وأهم تصنيفات النظم المحاسبية الدولية، التوافق المحاسبي الدولي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- التطرق إلى تطور التنظيم المحاسبي في الجزائر، وإبراز أهم دوافع الإصلاح المحاسبي الأخير، مع دراسة وتحليل أهم المفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؛
- إبراز واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالتطرق إلى أهم مميزات العناصر المكونة لها، والتي تربطها (عناصر البيئة الاقتصادية) علاقة مباشرة بالمحاسبة في الجزائر.
- أخذ آراء المختصين (من آكاديميين ومهنيين) في الإصلاح المحاسبي الأخير بالجزائر، وحول مدى إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

5. مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة اعتبارات، أهمها:

- التخصص الدراسي؛
- الرغبة في زيادة المعرفة بمفاهيم المحاسبة الدولية؛
- الرغبة في التعمق بمفاهيم النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة فهم واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وإبراز علاقتها بالنظام المحاسبي المالي؛
- عدم تطرق الباحثين الجزائريين لهذا الموضوع من قبل - حسب علمنا- رغم أهميته الكبيرة.

6. منهج الدراسة:

بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، تم الاستعانة بعدد من المناهج التي تستعمل عادة في الدراسات الاقتصادية والمالية. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند تناول التطور التاريخي للمحاسبة وعند إبراز أهم مميزات البيئة المحاسبية الدولية. كما تم الاعتماد على المنهجين التحليلي والمقارن بالإضافة إلى المنهج الوصفي عند التطرق للنظام المحاسبي المالي، هذا وتم الاعتماد أيضا على منهج دراسة حالة في الشق الذي يتعلق بدراسة واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الوثائق والإحصاءات الرسمية والنصوص القانونية والتنظيمية، كما تم استعمال أسلوب الاستبيان في الجزء الخاص بأخذ آراء المختصين.

7. الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من الدراسات حول موضوع علاقة العوامل البيئية بالنظم المحاسبية، نذكر عددا منها فيما يلي:

- دراسة برنس ميخائيل غطاس: **دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي**، بحث مقدم ضمن مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 16-17 ديسمبر 2008.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة حصر المتغيرات البيئية المعاصرة المؤثرة على عملية إصدار المعايير المحاسبية في المجتمعات العربية، وتقييم مدى توافقهما، واستنتج أن أغلب الأنظمة المحاسبية المطبقة في البلدان العربية ما هي إلا استنساخ لأنظمة محاسبية لدول أخرى، أو تطبيق حرفي للمعايير المحاسبية الدولية التي أعدت لبيئة غير البيئة السائدة في أغلب الدول العربية، كما قام بتقديم توصيات تبين كيفية بناء أنظمة محاسبية في البلدان العربية تتوافق والعوامل البيئية السائدة بها.

- دراسة محمد المبروك أبو زيد : **المحاسبة في ليبيا وعلاقتها بالبيئة المحلية** ، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة مهنة ومعايير، جامعة المرقب، طرابلس، 12 جوان 2006.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق إلى العوامل الرئيسية التي ساهمت في تشكيل وتطوير نظام المحاسبة في ليبيا، والتحقق من مدى توافق البيئة الليبية مع مفاهيم هذا النظام، وفي الأخير استنتج الباحث أن النظام المحاسبي الليبي ما هو إلا نسخة من النظام المحاسبي البريطاني المصمم للتوافق مع بيئة خاصة لا تتشابه في أغلب مكوناتها مع البيئة الليبية، مقدما توصيات بضرورة تصميم نظام محاسبي ليبي يتوافق مع مقومات البيئة الليبية؛

- S. J. Gray: **Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally**, ABACUS, Vol 24, 1988.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي حاولت شرح علاقة العوامل البيئية بالأنظمة المحاسبية، ولقد ركزت بصفة خاصة على أثر عامل الثقافة في تشكيل وتطوير الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة، وخلصت بأن لعامل الثقافة تأثيرا كبيرا على مسار المحاسبة وتوجهاتها في مختلف الدول، وأن المعايير المحاسبية لأي دولة من المتوقع أن تتشكل تبعا لعامل الثقافة المتأصل بها.

- J. Watts: **Accounting in the Business Environment**, Clays Ltd, St Ives plc, 2nd Edition, 1996.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز العلاقة التي تربط الأنظمة المحاسبية للدول بالعوامل البيئية التي تحيط بها، وركز بصفة خاصة على أثر عامل المحاسبة المهنية في توجيه تطور المحاسبة، وخَلُص في النهاية إلى أنه للعوامل البيئية تأثير كبير على تطور وتوجهات الأنظمة المحاسبية في الدول.

لقد تباينت طرق معالجة هذه الدراسات لكن نتائجها كانت متقاربة، فلقد استخلصت كلها أن للعوامل البيئية السائدة تأثيرا كبيرا على مفاهيم وأهداف الأنظمة المحاسبية للدول. ولعل ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة المذكورة، أنها تركز بصفة خاصة على إبراز علاقة البيئة الاقتصادية (التي هي جزء من العوامل البيئية) الجزائرية بالنظام المحاسبي المالي المطبق حديثا في الجزائر.

8. حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بالبحث في أهم مفاهيم المحاسبة الدولية، وبإبراز انعكاساتها على النظام المحاسبي الجزائري، كما تهتم بالبحث في واقع أهم مكونات البيئة الاقتصادية الجزائرية من منظور

محاسبي فقط. والمقصود بالبيئة الاقتصادية الجزائرية وفق هذا البحث، تلك العوامل الاقتصادية التي تؤثر وتتأثر بالنظام المحاسبي المطبق، والمتمثلة أساسا في: النظام الاقتصادي؛ المؤسسات الاقتصادية؛ الاستثمار الأجنبي، البنوك وبورصة الجزائر؛ والنظام الجبائي. كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة الميدانية اقتصرت على استطلاع آراء آكاديميين (الأساتذة الجامعيين) ومهنيين (خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين وموظفين) دون سواهم، هذا وتم توضيح الحدود المكانية، الزمنية، البشرية والموضوعية للدراسة الاستطلاعية بالتفصيل في الجزء الخاص بها.

9. صعوبات الدراسة:

لقد صادف انجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالواقع الجزائري؛
- صعوبة تحديد عينة الدراسة الاستطلاعية، في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة حول مجتمع الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالأساتذة الجامعيين والمهنيين (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين).
- عدم جدية بعض أفراد العينة في الرد على مضمون الاستبيان.

10. خطة وهيكل البحث:

بغرض الوصول إلى أهداف البحث تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاث فصول، تضمن كل فصل ثلاث مباحث، وكل مبحث ثلاث مطالب، تتقدمهم مقدمة، وتعقبهم خاتمة قدمت تلخيصا عاما لمحتوى الدراسة واختبارا للفرضيات التي جاءت في مقدمتها، ثم عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها، وفي الأخير تم تقديم بعض التوصيات التي رأيناها ضرورية بناءا على النتائج التي توصلنا إليها.

- الفصل الأول: **"مدخل للمحاسبة وللبيئة المحاسبية الدولية"** ، تطرقنا في هذا الفصل إلى التطور التاريخي للمحاسبة، وكذا طبيعتها، وأحدث المفاهيم المتعلقة بها، كما تطرقنا لنظام المعلومات المحاسبي، وإلى العوامل البيئية ذات العلاقة بالمحاسبة. هذا وتناولنا فيه أيضا المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المحاسبي وأهم تصنيفات النظم المحاسبية الدولية، كما تضمن هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالتوافق المحاسبي الدولي وبالمعايير المحاسبية الدولية؛
- الفصل الثاني: **"النظام المحاسبي المالي - المفاهيم والأهداف"** ، لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الهيئات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر، وإلى بنية المخطط المحاسبي المطبق سابقا وأهم الانتقادات التي وجهت له، كما تم الحديث عن دوافع ومراحل تبني النظام المحاسبي المالي، كما تناولنا في هذا الفصل أيضا أهم المفاهيم التي تضمنها النظام المحاسبي المالي من

إطار تصوري وفرضيات ومبادئ...الخ، وفي المبحث الأخير منه تناولنا بالعرض والدراسة الكشوف المالية التي جاء بها هذا النظام؛

الفصل الثالث: **"واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية - منظور محاسبي"**، تطرق هذا الفصل لأهم مكونات البيئة الاقتصادية الجزائرية -من وجهة نظرنا-، حيث حاول إظهار طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر ومعرجا على العلاقة المحتملة بينه وبين النظام المحاسبي المالي، كما تم من خلال هذا الفصل إبراز واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وطبيعة العلاقة التي تربطها بالمحاسبة، كما تناولنا فيه أيضا واقع الاستثمار الأجنبي ومصادر تمويل المؤسسات، وكذا التنظيم الجبائي مع إبراز نوع علاقة كل عنصر بمفاهيم النظام المحاسبي المالي. هذا وتم أيضا معالجة وعرض نتائج الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان في نهاية هذا الفصل.

الفصل 1

مدخل للمحاسبة وللبيئة المحاسبية الدولية

مقدمة الفصل

لقد نشأت المحاسبة وتطورت نتيجة العوامل المحيطة بها، حيث كانت في الأزمان الأولى مجرد أداة يستعملها الأفراد من أجل التعرف على حقوقهم والتزاماتهم، وتطورت بفعل هذه العوامل لتصبح اليوم نظاما متكاملا للمعلومات يؤثر على مجرى الأحداث الاقتصادية لأي مجتمع، كما كانت في بدايتها موجهة لحل المشاكل المطروحة، وبعد عدة قرون أصبحت تعمل الآن على إيجاد قواعد علمية تحكم الممارسات العملية بهدف الوصول إلى إصدار معلومات ذات خصائص نوعية.

إن هذا التطور الكبير في المحاسبة لم يحصل بصفة عشوائية ، بل جاء نتيجة اجتهادات وبحوث ومحاولات تأطير عديدة، ساعدت كلها في تطور المحاسبة عبر العصور لتساير تطور البيئة المحيطة بها، غير أن هذا لم يحصل بصفة موحدة في كل أنحاء العالم فهناك اختلافات كثيرة بين الأنظمة المحاسبية للدول بسبب اختلاف بيئاتها .هذا ما دفع الهيئات المحاسبية الدولية التي تعمل على مساعدة أطراف متعددة، إلى العمل على توحيد أو على الأقل التوفيق بين الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة وذلك من خلال إيجاد معايير تحد من الاختلافات المحاسبية بينها.

ومن أجل معرفة طبيعة العلاقة التي تربط المحاسبة بالعوامل البيئية المحيطة بها،وما نتج عن ذلك من اختلافات في النظم المحاسبية ، والجهود المبذولة لتضييقها، ومدى واقعية التوجهات الدولية للتوافق المحاسبي ونتائجها، قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- المحاسبة - نبذة تاريخية ومفاهيم أساسية؛
- التنظيم المحاسبي والتوافق المحاسبي الدولي؛
- مدخل للمعايير المحاسبية الدولية.

1.1. المحاسبة - نبذة تاريخية ومفاهيم أساسية

يضم هذا المبحث ثلاث مطالب، خصص الأول لدراسة التطور التاريخي للمحاسبة مع التركيز على دور التأثيرات البيئية في توجيه مسار تطورها، وخصص المطلب الثاني لتقديم تعريف للمحاسبة وبيان طبيعتها، وظائفها وأهدافها المتغيرة بتغير العوامل المحيطة بها، كما تم التطرق لمفهوم المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات في نهاية هذا المطلب، ولقد خصص المطلب الأخير لإبراز أهم العوامل البيئية ذات العلاقة بالمحاسبة.

1.1.1. نبذة عن التطور التاريخي للمحاسبة

إن تطور المحاسبة كان ولازال مرتبطا بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية عبر العصور المختلفة، فلقد كانت في بدايتها مجرد أداة توثيق تاريخي للأحداث والعمليات الاقتصادية إلى أن أصبحت الآن نظاما متكاملا للمعلومات يعالج البيانات ويمد مختلف المستخدمين بمعلومات ذات جودة عالية، وعليه يمكن التطرق إلى تطور المحاسبة عبر تقسيم مسار تطورها التاريخي إلى ثلاث حقب تاريخية، هي:

1.1.1.1. الحقبة التاريخية الأولى (منذ القدم - نهاية القرن الخامس عشر ميلادي)

لقد اختلف الباحثون في تحديد تاريخ معين لنشأة المحاسبة، وبالمقابل اتفقوا على أنها قديمة قدم الحضارات العريقة[1] ص 15،والمرجح أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية ترجع إلى عهد الآشوريين الذين عاشوا في بلاد ما بين النهرين حوالي 3500-4000 ق م، إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة أعداد ماشية أو أحجام حبوب أومعادن ثمينة، ويربط البعض الممارسة المحاسبية المنتظمة بنظام العد السداسي والخط المسماري الذي أستخدم في سوريا حوالي 2900 ق م [2] ص ص 11-12، كما دلت شرائع حمورابي التي ظهرت على برج بابل حوالي 2000 سنة ق م على استعمال البابليين لألواح طينية في تدوين القوانين المُنظمة لمعاملات التبادل التجاري [3]P13، ومنها المادتين 104 و105 اللتان تتعلقان بالأحكام التجارية.

ومن المعلوم أن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا النظام الذي خلفه المصريون القدماء، بعدما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على صوامع الغلال [4] ص ص21-22، فلقد كانوا يديرون مخازنهم الكبيرة بنظام تفصيلي لمحاسبة المخازن، ولقد ساعد اختراع أوراق البردي على الإثبات المحاسبي [5]ص12.

ويظهر للباحث في تاريخ المحاسبة أن العرب سواء في بلاد مابين النهرين أو في مصر أو في الشام أوجدوا نظما محاسبية تتناسب والبيئة التي كانوا يعيشون فيها، ولقد أثروا عبر تجارتهم على

جيرانهم في الشمال، حيث استفاد الرومان واليونانيون من طرقهم المحاسبية [6]ص 35، وفي عهد الإمبراطوريتين الرومانية واليونانية تطورت المحاسبة بشكل كبير بسبب استخدام وحدة النقد وسيلة لعملية التبادل التجاري لأول مرة في أثينا في القرن الرابع ق م، مما وفر ركنا هاما من أركان نظام القيد المحاسبي[4]ص ص22-23، وقد كان لظهور الأنظمة العددية المتطورة وعلى رأسها النظام العربي الهندي – والأصح في غالب الأحوال أنه عربي [4]ص 24– الدَفعة القوية للمحاسبة بفضل ما قدمته من مرونة حسابية كبيرة [3]P14، ويعود الفضل في تعميم النظام العددي العربي الهندي ونشره إلى التجار العرب الذين ازدهرت تجارتهم بين أوربا والشرق الأقصى خلال القرنين العاشر والحادي عشر بعد الميلاد [4]ص ص25-26، ولقد صاحب هذا التطور التجاري لدى العرب تطور في المجال المحاسبي، حيث كُشف مؤخرا عن كتاب مخطوط يرجع لسنة 1363م لكاتبه العلامة عبد الله بن كاية المازندراني وعنوانه "رسالة فلكية - كتاب السيقات" [7]ص 23، تناول فيه المحاسبة والنظم المحاسبية في الدولة الإسلامية، حيث بين هذا الكتاب وجود العديد من الممارسات المحاسبية التي لم تكن معروفة في أوربا إلا بعد القرن الرابع عشر ميلادي،وعلى رأسها نظام القيد المزدوج الذي نسب إلى الإيطالي Luca Pacioli بعد 131 سنة من توثيقه في كتاب عبد الله المازندراني [8]ص ص 42-43.

2.1.1.1. الحقبة التاريخية الثانية (نهاية القرن الخامس عشر-منتصف القرن الثامن عشر)

لقد كان للتجار الإيطاليين في الفترة ما بين 1250 إلى 1400م أنشطة تجارية كبيرة في مدن تجارية أوربية وفي مناطق مختلفة من العالم، مما انعكس على عملية مسك الحسابات بالطرق التقليدية، حيث أصبحت غير كافية لإثبات العمليات والأنشطة المعقدة الجديدة، الأمر الذي أدى إلى تطوير الطرق والممارسات المحاسبية من أجل تلبية احتياجات البيئة الجديدة، حينها ظهر القيد المزدوج، وتم تقديمه كطريقة لحفظ السجلات، ولقد انتعشت هذه الطريقة مع تطور الجمهورية التجارية الإيطالية [9]ص 13، لذلك سميت بطريقة حفظ السجلات الإيطالية [10]ص 7.

إن نظام حفظ السجلات على أساس القيد المزدوج يوصف بأنه بداية العصر الحديث في التطور المحاسبي، ويعود الفضل في توثيق هذا النظام (حسب الرواية الغربية) للراهب والرياضي Luca Pacioli*، ففي العام 1494م قام بنشر كتابه المعنون" Summa de arithmetica geometria proportioni et proportionalita de compatis et secripturis"(دراسة في الحسابات والهندسة والنسب والتناسب) [3]P15،المتضمن فصلين (الحسابات والكتابات) [9]ص 14،خَصص أحدهما لفن تنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية شرح فيه بالتفصيل طريقة القيد المزدوج [4]ص 29، ولقد اعترف صراحة في مقدمة كتابه أنه لم يكتشف نظام القيد المزدوج، وبالمقابل أشار المازندراني إلى أن إجراءات

*ولد الراهب والرياضي Luca PACIOLI في توسكانيا بإيطاليا عام 1445م، يعتبره الباحثون أول من نقل المحاسبة من مجرد ممارسات مختلفة إلى نظرية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد، توفي عام 1517م بروما بإيطاليا.

القيد التي كانت سائدة في العهد الإسلامي تنص على ضرورة البدء بالبسملة (بسم الله الرحمان الرحيم) عند إعداد التقارير أوالتسجيل في الدفاتر وهو ما أشار إليه كذلك Pacioli في كتابه، حيث أشار أنه على التاجر أن يبدأ القيد في دفاتره بعبارة "بسم الله"[8]ص ص 43-44.

ولقد انتشرت طريقة حفظ السجلات على أساس القيد المزدوج في أوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر[9]ص15، كما انتشرت في أمريكا وفي مناطق العالم الأخرى، حيث لعب التُجار دورا كبيرا في ذلك، الشيء الذي أدى إلى تشابه الممارسات المحاسبية بين الدول، لكن بقيت هناك بعض الاختلافات الواضحة من دولة إلى أخرى ومَرد ذلك إلى الاختلاف في العوامل البيئية [8]ص ص45-46، ولقد استمرت المحاسبة بعد ذلك في تأدية نفس الوظائف وهي توفير الحماية لموجودات المشروع ثم تحديد المسؤولية وفض النزاعات إلى غاية ظهور بوادر المحاسبة العلمية[4]ص 32.

3.1.1.1. الحقبة التاريخية الثالثة "بروز المحاسبة العلمية [*]"(منتصف القرن الثامن عشر-إلى غاية الآن)

يعتبر اختراع الآلة البخارية من قبل James Watt[**] نقطة تحول حقيقية ليس على الصناعة فحسب بل على المحاسبة كذلك، حيث ظهرت وحدات إنتاجية كبيرة تحتوي على استثمارات مُكلفة وبعدد كبير من المساهمين، الشيء الذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة مما ساعد على بلورة فرضي الدورية والشخصية المعنوية، وفكرة نشر القوائم المالية بشكل دوري، وإخضاع الشركات الجديدة لرقابة التدقيق الخارجي المحايد والمستقل [4]ص 32، وذلك بالنظر إلى أن الملاك يريدون استمرار أعمال شركاتهم والسبيل إلى ذلك هو الحصول على معلومات أفضل عن وضعية هذه الشركات من خلال المحاسبة[5] ص26.

إن تطور شكل الشركات كان له الأثر البالغ في تغيير أغراض المحاسبة، فبعد أن كانت أغراضها رقابية حمائية أصبحت أغراض القياس والتقييم هي السائدة[4] ص33.

ولقد تطورت المحاسبة بعد ذلك بشكل سريع فقد ظهرت محاسبة التكاليف كنتيجة للثورة الصناعية[3]P15 ، كما استعانت المحاسبة بالأساليب الرياضية والإحصائية بشكل كبير خاصة بداية من القرن العشرين، حيث استعملت الأرقام القياسية كوسيلة لتعديل بياناتها المتأثرة بظاهرة التضخم الاقتصادي، ثم استخدمت المصفوفات الرياضية بغرض التحليل، كما استعملت بحوث العمليات وغيرها، وشهدت الفترة من عام 1890 حتى عام 1915م حدوث تطور سريع في محاسبة التكاليف[9]ص 18-

---

[*] أطلقت هذه التسمية على المحاسبة في هذه المرحلة بسبب إدخال الأساليب العلمية في المجالات المحاسبية.

[**] عاش المخترع James Watt في الفترة (1736-1819م)، وهو اسكتلندي، وقد اخترع الآلة البخارية عام 1765م معلنا بذلك بداية الثورة الصناعية.

19، فقد تم بناء نظام محاسبة التكاليف، وكذا كيفية إدماج سجلات وحسابات التكاليف مع الحسابات العامة[5]ص 33.

وفي عام 1853م ظهر أول المجامع المهنية المحاسبية في بريطانيا باسكتلندا، ثم ظهر آخر في جلاسكو عام 1855، وثالث في لندن عام 1870، إلى أن تُوجت هذه الجهود عام 1885 بإنشاء معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (WEACI)، كما ظهر في أمريكا الشمالية مجامع أخرى ففي كندا ظهر أول مجمع مهني عام 1880، وظهر آخر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، كما أنشأ المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين عام 1902، وأنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1917،ولعل الحدث الأبرز هو تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1973 في لندن[4]ص 36، وذلك بموجب اتفاقية تمت بين مجموعة من الهيئات المهنية المحاسبية لعشر دول هي : أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، هولندا، المكسيك، بريطانيا، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف صياغة ونشر معايير محاسبية تساعد في توحيد الأنظمة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ومنذ عام 1982 أصبحت جميع المنظمات المهنية ذات العضوية في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تنتسب للجنة معايير المحاسبة الدولية[11]ص29، ولقد وصل عدد أعضاء الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سنة 2007 إلى 155 عضوا، ينتمون إلى 118 دولة ويمثلون أكثر من مليونين وخمسمائة ألف محاسب، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تغير اسمها عام 2001 ليصبح "مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)"، حيث أسند إليهمهمة المساهمة في تطوير مهنة المحاسبة من خلال إعداد ونشر وتعديل سلسلة المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم وتنظم مهنة المحاسبة حاليا في معظم دول العالم[3]18-17 PP .

ولعل أهم ما أصبح يميز المحاسبة في الآونة الأخيرة البعد الدولي لتطبيقاتها، الناتج عن التفاعل بين عدة عوامل في البيئة الاقتصادية الدولية القائمة على التكتلات والمصالح المشتركة، في ظل الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم في كل الميادين[12]ص 108.

2.1.1. مفاهيم أساسية في المحاسبة

يظهر من تاريخ المحاسبة أن مفاهيم هذه الأخيرة ووظائفها والأهداف المنوطة بها قد تغيرت تبعا لتغير بيئتها المكانية والزمنية، وأنها تعمل دائما على إدراك احتياجات محيطها.

1.2.1.1. طبيعة المحاسبة وتعريفها

لقد اختلف الباحثون في تحديد طبيعة المحاسبة ، فمنهم من يعتبرها مجرد فن يخدم إجراءات التطبيق العملي، ومنهم من يصنفها على أنها علم له أهدافه، فروضه ومفاهيمه [9]ص ص 85-86،

حيث استند القسم الأول إلى أن المحاسبة كانت ولازالت مرتبطة بالوسط الاجتماعي الذي توجد فيه، وكان نشوئها وتطورها متعلق بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية[13]ص ص 31-32، وأنها انفعالية وليست فاعلة، واستند القسم الثاني على أن المحاسبة علم سبق التطبيق فيها التنظير، وقد نما هذا العلم وتطور عبر التاريخ معتمدا على فروع المعرفة الأخرى التي أخذ منها أكثر مما أعطاها، فهي إذن علم ولد من رحم الفن، وذلك بتطوير الممارسات والإجراءات العملية التطبيقية، فهي علم مستقل له فروضه ومناهجه[4] ص 9.

إن تأثر المحاسبة ببيئتها المكانية والزمنية جعلها تتميز بعدم ثبات تعريفها، فلقد تجدد تعريفها تبعا لتطورها الوظيفي الذي حولها من نظام لمسك الدفاتر [*] عندما كانت في بدايتها مجرد أداة توثيق تاريخي للأحداث والعمليات الاقتصادية، إلى أن أصبحت نظاما متكاملا للمعلومات، ومن أبرز مظاهر هذا التطور ما نشهده حاليا من تفرعات لها [4]ص 6 (المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، محاسبة التكاليف، محاسبة الضرائب، المحاسبة الدولية، المحاسبة الحكومية، تدقيق الحسابات[10] ص ص 17-20).

عَرّف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) المحاسبة في عام 1953بالشكل التالي "المحاسبة هي فن يختص بتسجيل وتصنيف وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث" [9]ص 81، ولقد ركز هذا التعريف على كَوْن المحاسبة حرفة أو مهنة تتم مزاولتها لتحقيق أغراض محددة [4]ص6، وفي عام 1970 عاد نفس المعهد (AICPA) وعرفها في النشرة المحاسبية الرابعة بأنها "نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية -ذات طبيعة مالية بشكل أساسي- عن المنشآت الاقتصادية، بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة تتمحور حول المفاضلة بين العديد من بدائل العمل المتاحة"[10]ص4، ويظهر هنا التطور في تعريف المحاسبة رغم أنه صادر عن نفس المعهد (AICPA)، ومَردُّ ذلك إلى الوظائف الجديدة التي أوكلت إليها نتيجة التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وفي تعريف حديث وصفت المحاسبة بأنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بإدخال، ترتيب وتسجيل البيانات الأولية، وعرض القوائم المالية التي تعكس الصورة الحقيقية لثروة ونتيجة المؤسسة وحالتها المالية في تاريخ إقفال الدورة المحاسبية [14] PP22-23".

---

[*] يعرف نظام مسك الدفاتر Book Keeping بأنه "فن تدوين العمليات المالية لأي مشروع أو منشأة في دفاتر معينة، واستخراج نتائجها وفقا لمبادئ المحاسبة"، ويتبين من التعريف أن نظام مسك الدفاتر ما هو إلا عمل آلي يقوم به ماسك الدفاتر، الذي لا يشترط فيه معرفة كل المبادئ والقواعد المحاسبية ، حيث يكتفي بمعرفة الأسس المحاسبية المستخدمة في تحليل وتسجيل العمليات المالية واستخراج نتيجة المنشأة، وهذا جزء فقط من المحاسبة الحديثة، أنظر: عامر شقر، أيمن الشنطي: **مبادئ المحاسبة**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2006، ص 14.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمحاسبة كما يلي: **"المحاسبة نظام للمعلومات يختص بقياس المعلومات المالية عن المنشأة، ومعالجتها، ومن ثم إيصالها للأطراف ذات المصلحة كي تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة".**

2.2.1.1. وظائف وأهداف المحاسبة

تُعبر وظائف المحاسبة عن الأعمال الموكلة إليها، وتدل أهدافها عن ما تصبوا لتحقيقه من نتائج.

1.2.2.1.1. وظائف المحاسبة

لقد تطورت وظائف المحاسبة بتطور العوامل البيئية المحيطة بها، وأصبحت تشمل ما يلي: [15] ص 13

- تحديد وتسجيل الأحداث المالية من واقع المستندات المؤيدة لها مثل فواتير البيع والشراء والإشعارات وأذونات صرف المواد ...الخ، وفق تسلسل زمني متتابع؛
- تبويب وتصنيف العمليات المالية؛
- تلخيص العمليات المالية من خلال ترصيد الحسابات وإعداد جداول وكشوفات تحليلية لأغراض مختلفة؛
- إعداد موازين المراجعة للتأكد من التوازن الحسابي وصحة ودقة تسجيل وترحيل وترصيد العمليات المالية؛
- القيام بالتسويات الجردية اللازمة لعناصر الأصول والخصوم، والمصروفات والإيرادات، وذلك وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المنظمة لها؛
- إعداد الحسابات والقوائم المالية؛
- إعداد التقارير المالية الفورية والدورية وتحليل وتفسير النتائج وتقديمها لكافة الجهات للاستفادة منها.

2.2.2.1.1. أهداف المحاسبة

كان من الطبيعي أن تتطور أهداف المحاسبة عبر الزمن وفقا للتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وفي اتجاه يتفق مع دورها الوظيفي الذي يتسم بالاستمرارية والتغيير [4]ص ص 38-39، ويمكن تلخيص أهم أهداف المحاسبة حاليا في الآتي:

- بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، وذلك بتزويد الأطراف ذات المصلحة بالمعلومات المالية عن أصول المنشأة والالتزامات المترتبة عليها؛
- تزويد المستعملين بالمعلومات التي تُظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة؛

- إظهار المعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية للمنشأة، وإظهار مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، كما تُظهر المعلومات المالية التي تساعد في التحليل المالي، وتقدير مدى إمكانية حصول المنشأة على إيرادات في المستقبل؛
- المساعدة في عملية الرقابة الفعالة على عمليات المنشأة ومواردها المادية والبشرية، كما تُزود القائمين على المنشأة بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة [10]ص ص15-16؛
- التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية [16]ص 135.

يلاحظ أن الأهداف السابقة تغطي الاستخدامات الخارجية للمحاسبة من جهة، والاستخدامات الإدارية الداخلية من جهة أخرى، كما تسعى إلى إيجاد معلومات ذات قدرة تنبؤية.

3.2.1.1. المحاسبة نظام معلومات

لقد تطورت المحاسبة - كما أشرنا سابقا - من مجرد نظام لمسك الدفاتر عندما كانت مجرد أداة توثيق تاريخي للأحداث والعمليات الاقتصادية، إلى نظام للمعلومات يقوم بحصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة وتمثيلها ومعالجتها ومن ثم إيصالها للأطراف ذات المصلحة [4]ص ص 9-10. فكيف يتم ذلك؟

قبل التطرق لنظام المعلومات المحاسبي، من المهم معرفة بعض المفاهيم المرتبطة به:

النظامSystem "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين، وتعمل كوحدة واحدة من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة [17] ص 13".

فالنظام يتكون من عناصر مادية أوبشرية أو كليهما معا، ويعمل في إطار بيئة معينة، ويتداخل ويتفاعل مع ما تحتويه هذه البيئة من متغيرات وعوامل متعددة (سياسية، قانونية، اجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية،...الخ)، ولكل نظام أهداف يسعى لتحقيقها من خلال إجراءات محكومة بمبادئ وقواعد علمية يقوم بتنفيذها، بشرط أن تتوفر إدارة كفؤة تتولى الإشراف والرقابة على ما تقوم به عناصر النظام للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة وتحقيق الأهداف المرجوة [4] ص 11.

نظام المعلومات Information System "هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال [17] ص 21"، من خلال هذا التعريف تظهر لنا ضرورة التفرقة بين عنصرين أساسيين في أي نظام للمعلومات، وهما:

- البياناتData: "وهي عبارة عن مادة خام وحقائق مجردة عن أحداث معينة، ليس لها دلالة في حد ذاتها، كما أنها ليست معدة لاستخدامها على شكلها الحالي[2]ص 130".
- المعلوماتInformation: "وهي بيانات تمت معالجتها وأصبحت صالحة للاستخدام، ويمكن الاستفادة منها من قبل أشخاص أو جهات معينة لأغراض محددة وفي أوقات معلومة [18] ص 187".

مما سبق يمكن تعريف **نظام المعلومات المحاسبي** Accounting Information System بأنه "ذلك النظام الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارجية وداخلية، ليقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها الخارجين والداخليين، ويعتبر من أهم نظم المعلومات الإدارية في الوحدة الاقتصادية [17]ص 47".

من التعريف السابق يظهر أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم وأكبر النظم الفرعية المكونة للنظام الإداري في الوحدة الاقتصادية، حيث يمتد إلى كل أنشطتها ويتداخل ويتفاعل مع سائر الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظم الإنتاج، التسويق والتمويل ...الخ، كما أنه يوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستعملين سواء كانوا داخليين أو خارجيين [4]ص ص 12-13، وللتوضيح ندرج الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): المحاسبة كنظام معلومات [4] ص14.

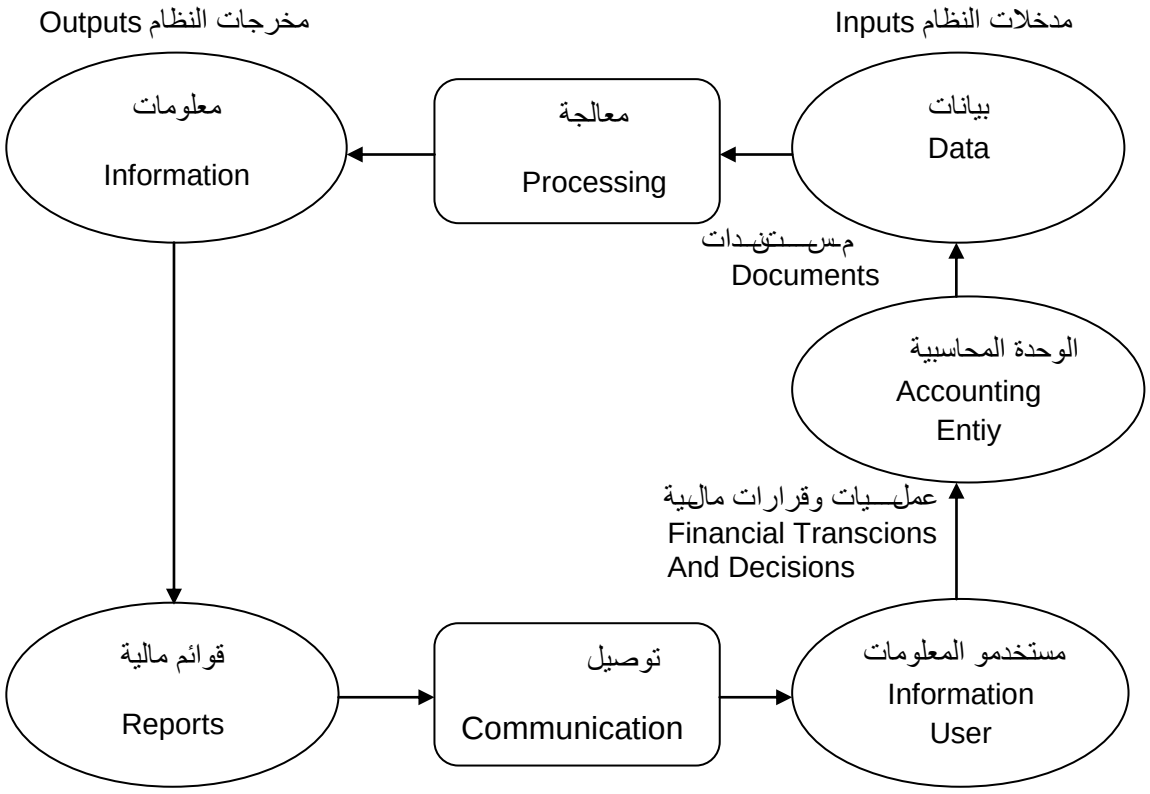

ومن الشكل رقم (01) يمكن تمييز ثلاث أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي،هي: [4] ص ص 15-16

- المدخلات Inputs: وتتمثل في البيانات التي تعبر عن عمليات المبادلات المالية التي تحدث في المنشأة، ويتم إدخالها إلى النظام محمولة على وسائط مادية تسمى "المستندات".
- وسائل المعالجة Processing Means: تتم معالجة البيانات المالية بواسطة إجراءات مَحكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي:
  - التسجيل Recording؛
  - التبويب أو التصنيف Classifying؛
  - التلخيص Summarizing؛
  - تحليل النتائج Analyzing؛
  - التقرير عن النتائج Reporting؛

ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية، أو وفق برامج يتم تشغيلها باستعمال أجهزة الحواسيب الالكترونية والتي يغلب استعمالها في الوقت الحاضر.

- المخرجات Outputs: تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الجاهزة المستخلصة من خلال البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة، وتحمل هذه المعلومات على وسائط تسمى "القوائم المالية".

3.1.1. العوامل البيئية ذات العلاقة بالمحاسبة

تعبر العوامل البيئية عن تلك الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها[19]ص ص 245-246، فالمحاسبة المطبقة في دولة ما يتوقع أن تكون وليدة العوامل البيئية السائدة في تلك الدولة، فإذا ما كان هناك اختلاف في العوامل البيئية بين الدول فمن المتوقع أن تكون هناك اختلافات في المعايير والممارسات المحاسبية [8]ص 158.

ولتوضيح المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على المحاسبة نُورد الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02):العوامل البيئية المؤثرة في النظام المحاسبي [20] ص 28.

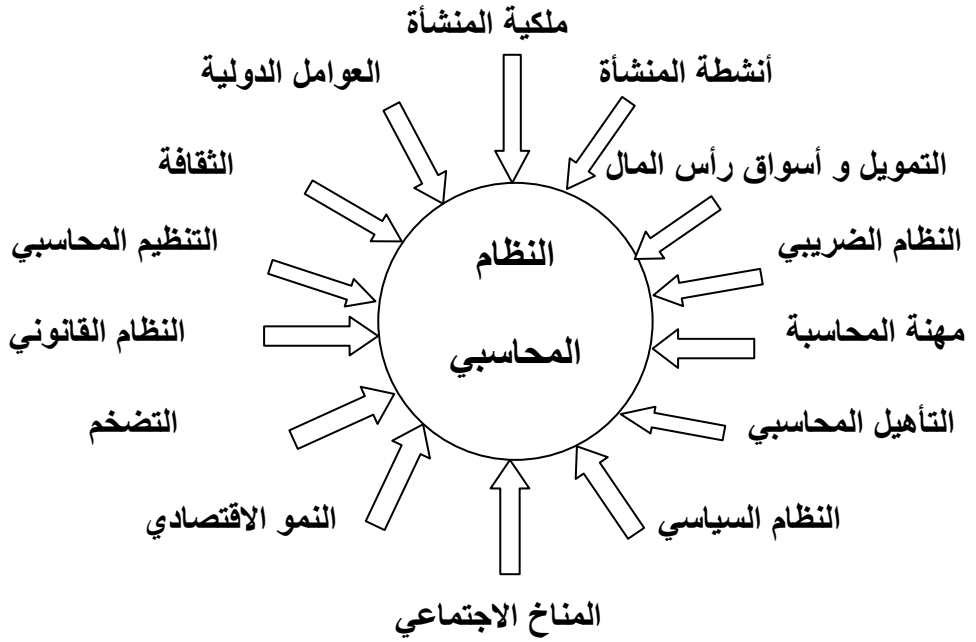

1.3.1.1. البيئة الاقتصادية

يقصد بالبيئة الاقتصادية ذات العلاقة بالمحاسبة تلك العوامل ذات البعد الاقتصادي والتي تؤثر بالمحاسبة وتتأثر بها [8] ص 151، ومن أهم مكوناتها:

1.1.3.1.1. مصادر تمويل المؤسسات

تعتبر مصادر تمويل الشركات والأنشطة الاقتصادية من أهم العوامل الاقتصادية تأثيرا على الأنظمة المحاسبية[8] ص 155، ذلك أن المحاسبة في الدول ذات أسواق رأس المال القوية تركز على بيان مدى كفاءة الإدارة في تشغيل المنشأة، فهي إذن صُممت لمساعدة المستثمرين على تحديد التدفقات النقدية المستقبلية وحجم المخاطر المحتملة، كما أن حجم الإفصاح يتماشى مع درجة اتساع وانتشار الملكية الخاصة [21] ص 57-58، أما إذا كانت مصادر تمويل الشركات تمثل البنوك أو قروض الوسطاء الماليين أو حتى من بعض الأفراد الأثرياء فإن معايير المحاسبة وإجراءاتها سوف تتجه نحو التحفظ[8] ص 15، كما أن المعلومات المحاسبية ستوجه بصفة مباشرة إلى المقرضين بدلا من أن يتم الإفصاح عنها للجمهور بشكل واسع [19] ص 249، ويمكن معرفة طبيعة مصادر التمويل المؤثرة على توجه القوائم المالية من خلال طرح الأسئلة التالية: [8] ص 157

- من هم مستخدمو المعلومات، هل هم أفراد أم بنوك أم حكومة؟
- كم عدد المستثمرين والمقرضين الموجودين؟
- ما هي العلاقة بين الشركة ومجموعة المقرضين والمستثمرين؟

- ما هي درجة تطور الأسواق المالية؟
- ما مدى استخدام الأسواق المالية الدولية؟

2.1.3.1.1. النظام الجبائي

تؤثر الجباية على التطبيقات المحاسبية ولكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تشترط أن يكون التسجيل المحاسبي فيها متوافقا مع القواعد الجبائية [22] P374، لدرجة يتساوى فيها الدخل الخاضع للضريبة مع الدخل المتضمن في القوائم المالية، ومن أمثلة هذه الدول: فرنسا ، اليابان وألمانيا، وفي دول أخرى يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن الدخل المرتبط بالقوائم المالية، ومن ثم تعتبر المحاسبة مستقلة - نسبيا - عن المتطلبات الجبائية، ومن أمثلة هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[19] ص 250، لكن هذا لا يمنع التشريع الضريبي في مثل هذه الدول بأن ينص على إتباع مبادئ محاسبية معينة مثل طريقة تقييم المخزون[21]ص 58.

3.1.3.1.1. نوع النظام الاقتصادي

يعتبر نوع النظام الاقتصادي المطبق بدولة ما ذا علاقة وتأثير على نوع الأنظمة والممارسات المحاسبية بتلك الدولة[8]ص 152، فالنظام الرأسمالي يقوم على عدم تدخل القيود والمحددات السياسية والعقائد الاجتماعية في التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية، وينعكس هذا في المحاسبة بضرورة وجود نظام محاسبي أكثر ديناميكية يوفر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة لأفراد المجتمع بكل المتغيرات الاقتصادية[23]ص ص 52-53، كما يترتب عن ذلك أن يكون التنوع في الممارسات المحاسبية مسموحا به ومطبقا[8]ص 153، أما النظام الاشتراكي فيقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتي تُستغل (وسائل الإنتاج) في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بطريقة تتماشى مع أهداف المجتمع، ويترتب عن ذلك أن يكون النظام المحاسبي أقل مرونة وديناميكية، مُهمته الأساسية توفير المعلومات عن برامج وأنشطة الدولة الاقتصادية المبنية على التخطيط [23]ص 59، ولتحقيق ذلك فإن النظام المحاسبي يُفرض بشكل موحد، وذلك بتنميط القواعد والإجراءات والمعايير المحاسبية.

كما يمكن للنظام الاقتصادي أن يكون خليطا بين النظامين السابقين كنظام السوق المخطط ونظام الاقتصاد المخطط المعدل، ويُتوقع أن تجمع النظم والممارسات المحاسبية في مثل هذه الأنظمة الاقتصادية الخليطة بين التوجهات المحاسبية للنظامين الرأسمالي والاشتراكي[8]ص 154.

4.1.3.1.1. درجة النمو الاقتصادي

إن حجم النمو الاقتصادي للدول يؤثر على درجة تطور وتعقد الأنظمة المحاسبية التي تستعملها[24]ص110، والمقصود أنه إذا كان معدل النمو الاقتصادي لدولة ما متدني ا فإن الأنشطة

الصناعية والتجارية وغيرها غالبا ما تكون بسيطة ومحدودة، وبالتالي فإن طبيعة ونوع الأنظمة المحاسبية المستخدمة من المتوقع أن تكون بسيطة وأن يكون الاهتمام بها محدودا، وكلما زادت درجة النمو الاقتصادي زاد حجم وعدد النشاطات والشركات الاقتصادية، وبالتالي تستجيب المحاسبة لذلك بإيجاد أساليب محاسبية جديدة بهدف تلبية الاحتياجات الجديدة لمتخذي القرار [8]ص ص 151-152، كما أن تطور المحاسبة يساعد في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية وهذا بتوفيرها معلومات ذات مصداقية تمكن من اتخاذ قرارات رشيدة[25]ص 24.

5.1.3.1.1. حجم الأنشطة الاقتصادية

يؤثر مستوى التجارة الخارجية وحجم وعدد الشركات متعددة الجنسية في دولة ما مباشرة على نوع ودرجة تطور الممارسات المحاسبية بها، فكلما ارتفع حجم الصادرات والواردات وزاد حجم وعدد الشركات متعددة الجنسية زادت الحاجة إلى الإفصاح وإلى ممارسات محاسبية تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها[8]ص ص 157-158، وكل ذلك يدفع باتجاه تشابه وتقارب أكثر في الممارسات المحاسبية بين الدول[26]ص ص 150-151.

6.1.3.1.1. العلاقات الاقتصادية والسياسية

تؤثر التكتلات الاقتصادية على التوجهات المحاسبية للدول المشكلة لها، ومثال ذلك الاتحاد الأوربي (European Economic)الذي يهدف للوصول إلى تكامل اقتصادي تام، وفي سبيل تحقيق ذلك يجري العمل على توحيد أو على الأقل الوصول إلى توافق في الأنظمة المحاسبية السائدة في الدول المكونة له.

كما يعد الاستعمار من العوامل المؤثرة على الأنظمة والممارسات المحاسبية، حيث أن الدول المحتلة غالبا ما تُجْبَر على تبني الأنظمة المحاسبية للدول التي استعمرتها، حتى وإن لم تكن ملائمة لمستوى نموها الاقتصادي و للعوامل البيئية الأخرى السائدة بها.

كذلك يعد نوع النظام السياسي السائد في دولة ما مؤثرا على ا لنظام المحاسبي المطبق بها، فلا يمكن تطوير مهنة المحاسبة بشكل يبرز مبدأ الإفصاح الكامل والعادل في ظل نظام دكتاتوري مثلا.

ومن ضمن التأثيرات السياسية على الممارسات المحاسبية كذلك ، عملية تبني واستيراد الأنظمة المحاسبية لدول أخرى، ليس لتشابه العوامل البيئية ولكن بسبب العلاقات السياسية القوية [8]ص ص 159-162.

7.1.3.1.1. مستوى التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار، ويعتبر من العوامل الاقتصادية المؤثرة على المحاسبة [8]ص 158، فالدول التي تتميز بمعدلات تضخم عالية عادة ما تطبق القواعد المحاسبية المتعارف عليها لتسوية تأثيرات التضخم على مبالغ التكلفة التاريخية [26]ص 164،ولكن بدرجات متفاوتة وبكيفيات مختلفة وذلك حسب درجة تأثير التضخم على مصداقية مخرجات النظام المحاسبي السائد[8]ص 159.

2.3.1.1. النظام القانوني

يعتبر النظام القانوني للدولة من المتغيرات المؤثرة في المحاسبة، ويمكن التمييز بين شكلين من الأنظمة القانونية هما: "القانون العام" و"القانون المدني"[27]P191، كما يطلق عليهما القانون العرفي والقانون المكتوب[22]P374، فبالنسبة للنظام القانوني الأول (القانون العام) تحدد القواعد القانونية الخطوط العريضة التي يجب على المحاسبين العمل في إطارها ، ويترك حيزا واسعا للهيئات الخاصة لوضع القواعد والمعايير المحاسبية وتنظيم مهنة المحاسبة [8]ص 164، وطبقا للنظام القانوني الثاني (القانون المدني) تتكفل الدولة بصياغة وإرساء القواعد والإجراءات المحاسبية ، ولا تمثل المنظمات المهنية الخاصة إلا دورا ثانويا يتمثل عادة في مراقبة جودة الخدمات المهنية والمساهمة في التكوين[25]ص 22.

3.3.1.1. العوامل المرتبطة بالثقافة

يضم هذا العنصر كلا من الأبعاد الثقافية، القيم الدينية، مستوى التعليم والتأهيل بالإضافة إلى مستوى تطور المهنة المحاسبية.

1.3.3.1.1. الأبعاد الثقافية

إن معرفة الكيفية التي تؤثر بها الثقافة على المحاسبة تتطلب تحليل الاختلافات الثقافية الجوهرية بين الدول وتجاهل الاختلافات الدقيقة . فلقد قام Hofstede* بدراسة مابين سنتي 1967 و1973م اشتملت على 117000 استبيان وزعت على عمال IBM في 67 دولة، من أجل معرفة الأبعاد الثقافية للمجتمعات[8]ص ص 176- 177،وقد استنتج أربع أبعاد رئيسية هي: [19]ص ص 262-268

*يعد "Gerard Hendrik Hofstede" (ولد في 03 أكتوبر 1928 بهارلم- هولندا) من رواد علم النفس الاجتماعي، حيث أسهمت أبحاثه في تطوير نظرية الأبعاد الثقافية، يعمل حاليا أستاذا بجامعة ماستريخت بهولندا.

1. الفردية والجماعية: يبين هذا البعد أنه في المجتمعات ذات التوجه الفردي يكون اهتمام الفرد منصبا على نفسه وعائلته القريبة، في حين أنه في المجتمعات ذات النزعة الجماعية ت نتشر علاقات اجتماعية قوية بين أعضاءها.
2. بُعد فروقات السلطة : والمقصود أنه في المجتمعات ذات التوجه القوي لبُعد فروقات السلطة سوف يقبل الأفراد بالتدرج الهرمي للسلطة ولا يحتاجون لمبرر لذلك، بينما في المجتمعات ذات التوجه الضعيف لبُعد فروقات السلطة يكافح الأفراد من أجل تقليل الفارق في مستويات السلطة بينهم.
3. تجنب عدم التأكد: يُبرز هذا البُعد أن المجتمعات ذات التوجه الضعيف ل عامل تجنب عدم التأكد يكون أفرادها في وضع مريح من خلال التركيز على الممارسات أكثر من المبادئ، أما المجتمعات ذات التوجه القوي لبعد تجنب عدم التأكد فيحاول أفرادها إدارة المستقبل والسيطرة عليه ليشعروا بالارتياح، ويكون ذلك عن طريق المؤسسات والقوانين التي تستعمل كوسيلة لخلق الأمن وتجنب المخاطر.
4. الذكورة والأنوثة: يشير هذا البُعد إلى أن مجتمع الذكورة يسيطر عليه قيم البطولة والنجاح وما شابه، بينما يسيطر على مجتمع الأنوثة كثرة العلاقات والتواضع والاهتمام برفاهية كل أعضائه ومساعدة الضعفاء.

وانطلاقا من دراسة Hofstede قام Gray* بوضع إطار يربط بين الثقافة والمحاسبة مقترحا أربعة أبعاد للقيم المحاسبية في الدول، وهي:[21]ص ص 60-61

1. الرقابة المهنية أو القانونية: وتعني تفضيل الرقابة الذاتية للمهنة في المجتمعات التي تسود فيها الفردية، والعكس بالنسبة للمجتمعات الجماعية.
2. التوحيد مقابل المرونة: أي تفضيل الممارسات المحاسبية الموحدة في المجتمعات التي تتميز بعدم التأكد، والعكس صحيح.
3. التحفظ مقابل التفاؤل: تميل النظم المحاسبية في المجتمعات التي تتميز بعدم التأكد إلى اختيار طرق قياس متحفظة، والعكس بالنسبة للأنظمة المحاسبية في المجتمعات الأخرى.
4. السرية مقابل الشفافية: حيث تزيد السرية في المجتمعات التي تتميز بتفاوت السلطة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والعكس بالنسبة للمجتمعات التي تزيد فيها الشفافية.

* يعتبر S. J. Gray من أوائل الباحثين الذين استطاعوا إبراز العلاقة التي تربط الأبعاد الثقافية بالمحاسبة، و هو يشغل حاليا وظيفة أستاذ المحاسبة في جامعة جلاسكو بأسكتلندا.

2.3.3.1.1. القيم الدينية

تعد الديانة من المؤثرات على المفاهيم المحاسبية الأساسية، ففي البلدان الإسلامية مثلا تعد الفائدة على القروض أمرا مُحرما، ونتيجة لذلك يتوقع أن يتم إيجاد وسائل بديلة لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة[19]ص 258.

3.3.3.1.1. مستوى التعليم

إن المستوى التعليمي يؤثر في نوعية الممارسات المحاسبية المعمول بها في دولة ما، فالتعليم عموما والتعليم في المجال المحاسبي والمالي خصوصا يُعد أمرا مُحددا لحجم الكفاءات المهنية للمحاسبين[27]P377، حيث أن البيئة المحاسبية المعقدة تحتاج إلى مهارات عالية [28]P281، ليس بالنسبة للمحاسب فحسب ولكن لمستخدمي المعلومات المحاسبية كذلك [19] ص 257، ومن هذا المنطلق تم التمييز بين نوعين من المستثمرين:[29] ص 476

- مستثمرين متوسطي الفطنة؛
- مستثمرين ذوي دراية وإطلاع، وقراءة وتحليل للتقارير المالية.

4.3.3.1.1. مهنة المحاسبة

يعد حجم وعمر وقوة مهنة المحاسبة في دولة ما مؤشرا على درجة نوعية التقارير المالية التي تنتج عن النظام المحاسبي السائد بها [30] P94، ومبررا للاختلافات المحاسبية بين الدول .فمهنة المحاسبة غالبا ما تنشط وتزدهر بالدول ذات التوجهات الاقتصادية الرأسمالية، بينما يكون دورها محدودا بالدول الاشتراكية ذات المركزية في اتخاذ القرارات[8] ص ص 165-166.

كما تؤثر المحاسبة بدورها على البيئة المحيطة بها، حيث أنها تلعب دورا هاما في توجيه القرارات والمواقف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية، فالمحاسبة إذن نظام يوفر تغذية عكسية للجهات المكونة لبيئته ، وذلك بإعطائها معلومات تمكنها من تقييم الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يوفر لها كذلك معلومات عن التكاليف والمنافع النسبية للوسائل البديلة لتحقيق هذه الأهداف، مما يساعد على إعادة تشكيل هذه البيئة[31] ص 22.

بصفة عامة فإن المحاسبة توفر معلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل بيئة فريدة لكل دولة، وبالمقابل فإن معلوماتها تؤثر على هذه البيئة (النظم الاقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية) [19]ص ص 247-248، فالمحاسبة إذن تجمعها علاقة تأثير متبادل مع بيئتها.

ويمكن توضيح العلاقات المتداخلة والمترابطة بين المحاسبة وبيئتها في الشكل رقم (03):

الشكل رقم (03): التأثيرات المتبادلة بين العوامل البيئية والمحاسبة [19] ص 248.

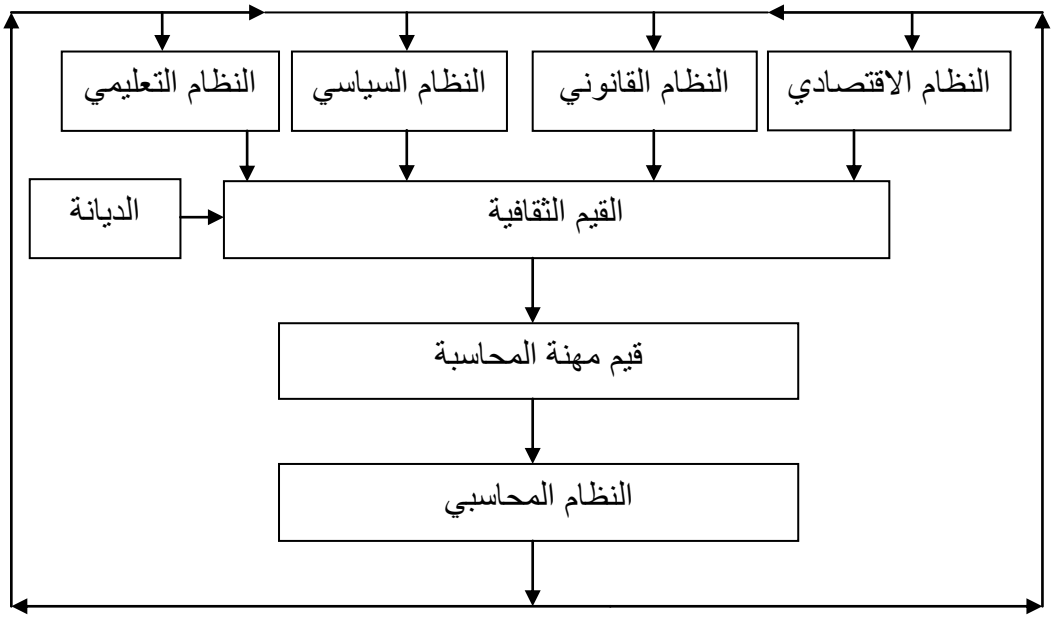

2.1. التنظيم المحاسبي والتوافق المحاسبي الدولي

يجد الباحث فيميدان المحاسبة اختلافا كبيرا في الممارسات المحاسبية لمختلف الدول، حيث تسعى كل دولة إلى تبني النظام المحاسبي الذي يتلائم مع احتياجاتها وظروفها البيئية، من هذا المنطلق برزت الحاجة لدراسة النظم المحاسبية المختلفة من أجل التقليل من الاختلافات ومحاولة إيجاد توافق محاسبي دولي يرفع من جودة المعلومات المحاسبية ويمكن من المقارنة بينها . و بغرض إبراز مختلف النظم المحاسبية الدولية، والتعريف بالتوافق المحاسبي الدولي وإظهار نتائجه ومعوقاته تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي:

- التنظيم المحاسبي وأهم تصنيفات النظم المحاسبية الدولية؛
- التصنيف الأساسي للنظم المحاسبية الدولية؛
- التوافق المحاسبي الدولي.

1.2.1. التنظيم المحاسبي وأهم تصنيفات النظم المحاسبية الدولية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنظيم المحاسبي، ثم إلى دوافع تصنيف النظم المحاسبية الدولية وخصائص التصنيف المثالي لها،ثم إبراز أهم الدراسات التي حاولت تصنيفها.

1.1.2.1. التنظيم المحاسبي

يعتبر التنظيم المحاسبي أحد التنظيمات الوضعية، التي يوجدها أفراد المجتمع انطلاقا من تجاربهم في الحياة وبناءا على احتياجاتهم.

1.1.1.2.1. تعريف التنظيم المحاسبي

يعد التنظيم المحاسبي نتيجة طبيعية لتفاعل النظرية المحاسبية مع التطبيقات العملية، و ذلك بتأطير الممارسات المحاسبية و إيجاد ضوابط و إجراءات كفيلة بخلق مرجعية كافية للمحاسبين لمواجهة المتطلبات المهنية، و توفير الحلول للمشاكل التي تواجههم، و المساهمة في إيجاد أسس واحدة أو متشابهة للأنظمة المحاسبية حتى تسهل عملية فهم و قراءة مخرجات تلك الأنظمة، الشيء الذي يعزز موضوعية هذه المخرجات، حيث لا يمكن تحقيق موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، من هذا المنطلق عرف التنظيم المحاسبي بأنه **" محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية، و ذلك بتنظيم هذه الممارسات و وضع ضوابط و حلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها "**[8] ص 57.

وبالتالي فالتنظيم المحاسبي يتجسد في وضع معايير الإفصاح والقياس وتحديد الممارسة الممكنة عند معالجة معطيات معينة، وهذا من أجل الحصول على معلومات مفيدة للأطراف المستعملة لها [25] ص 18.

2.1.1.2.1. مصادر التنظيم المحاسبي

تختلف مصادر التنظيم المحاسبي باختلاف الدول، لكن عموما تتمثل في :[25] ص 19

- التشريعات و القوانين (القانون التجاري، قانون الشركات...الخ)؛
- القواعد الصادرة عن الهيئات الحكومية؛
- القواعد الصادرة عن الهيئات المنظمة للبورصة؛
- التوجيهات الصادرة عن الهيئات المهنية عن طريق وضع المعايير المحاسبية؛
- الإرشادات المحاسبية الصادرة عن الهيئات الخاصة بمهنة المحاسبة.

2.1.2.1. تصنيف النظم المحاسبية الدولية

لقد اهتم الباحثون بتصنيف النظم المحاسبية الدولية السائدة عبر العالم، إلا أن هذه التصنيفات تميزت بالاختلاف الكبير إذ لا يمكن الاتفاق على تصنيف واحد في غياب نظرية محاسبية واحدة، ورغم ذلك شكلت هذه التصنيفات قاعدة هامة للبحث لاسيما في مجال التوافق المحاسبي الدولي.

1.2.1.2.1. دوافع وخصائص تصنيف النظم المحاسبية الدولية

إن العمل على تصنيف النظم المحاسبية المطبقة عبر الدول يعتبر أمرا مهما لأنه يمكن من معرفة درجة التشابه والاختلاف بينها، كما لا يمكن اعتبار أي تصنيف على أنه يعبر عن حقيقة هذه النظم إلا بمقارنته بمجموعة من الخصائص.

1.1.2.1.2.1. دوافع تصنيف النظم المحاسبية الدولية

تتمثل الدوافع الأساسية لتصنيف النظم المحاسبية الدولية فيما يلي:[32] ص 181

- الحاجة لمعرفة درجة التشابه والاختلاف بين النظم المحاسبية للدول، لمحاولة إيجاد توافق بينها؛
- التصنيف يساعد الدول النامية في فهم الأنظمة المحاسبية المتاحة، ومعرفة أي منها يكون أكثر ملائمة لبيئتها؛
- يساعد التصنيف في عملية تدريب المحاسبين والمراجعين الذين يعملون على مستوى دولي؛

- يوفر التصنيف المحاسبي دليلا للأشخاص والمنظمات المكلفة بالتنظيم المهني للمحاسبة، مما يساعد ليس فقط في التغلب على المشكلات التي وقعت فعلا، ولكن أيضا في تفادي المشكلات قبل وقوعها؛
- من خلال التبويب المحاسبي يمكن لأي دولة في نطاق المجموعة التي تنتمي إليها التنبؤ بالمشاكل التي قد تواجهها وبالحلول اللازمة لها.

2.1.2.1.2.1. خصائص التصنيف المثالي للنظم المحاسبية الدولية

لكي تكون عملية التصنيف المحاسبي مفيدة وسليمة ويمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها، يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- التصنيف الدولي للنظم المحاسبية يجب أن يتسم بالاتساق، بحيث يتم استخدام نفس المعايير والطرق في التمييز بين النظم المحاسبية ، وذلك لأن استخدام معايير وطرق مختلفة يؤدي إلى الوصول إلى خصائص مختلفة؛
- إن التصنيف الجيد يجب أن يحتوي على عدد كافي من المجموعات، بحيث تكون قادرة على أن تشمل جميع النظم المحاسبية في العالم [32] ص 182؛
- المجموعات يجب أن تكون غير متداخلة، أي عدم إدراج أي عنصر في أكثر من مجموعة واحدة؛
- التصنيف يجب أن يكون مرتبا ترتيبا هرميا وبأمانة[8]ص 239.

2.2.1.2.1. أهم محاولات تصنيف النظم المحاسبية الدولية

من المعلوم أن المحاسبة تتشكل تبعا للبيئة التي تعمل فيها، وحيث أن لكل دولة تاريخها وقيمها وأنظمتها القانونية والسياسية والاقتصادية التي تختلف عن غيرها من الدول، فإن نموذجها المحاسبي سيختلف أيضا، وباكتشاف هذه العلاقة بين المحاسبة وبيئتها ظهر حجم الاختلاف والتشابه بين الأنظمة المحاسبية للدول، الأمر الذي دفع بالباحثين إلى القيام بالعديد من الدراسات بهدف تبويب هذه الأنظمة في مجموعات، لتسهيل فهمها والمقارنة بينها ومحاولة تقريبها[8] ص ص 236-237.

فلقد قام Hatfield بإجراء دراسة حول الموضوع عرضها عام 1911 أمام جمعية المراجعين الأمريكيين، وشملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا ، وقد أظهرت وجود مجموعتين إحداهما أنجلوسكسونية وأخرى قارية أوربية [32] ص ص 183-184، وفي عام 1967 أجرى Mueller دراسة أخرى مبنية على الاختلافات في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية للدول، واستنتج أربع محاور رئيسية للتطوير المحاسبي تشمل المحاسبة في الدول الغربية وهي:

- المحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي : إن الدول التي تـطبق هذا المنظور تعتبر المحاسبة أداة لتخطيط السياسات الاقتصادية الوطنية، وأحسن مثال عن هذه الدول دولة السويد؛
- المحاسبة من منظور الاقتصاد الجزئي: تعد المحاسبة طبقا لهذا المنظور أداة فعالة على مستوى القطاع الخاص، وهذا النموذج موجود في دول مثل هولندا؛
- المحاسبة نظام مستقل: من هذا المنظور تتطور المحاسبة بتطور التطبيقات العملية، وهذا النموذج موجود في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛
- المحاسبة الموحدة: يطبق هذا النموذج في الدول التي تستخدم فيها الحكومات المحاسبة كوسيلة للتحكم في الاقتصاد، مثل فرنسا؛

وفي عام 1968 أضاف Mueller عاملا آخرا للتصنيف وهو عامل اختلاف بيئة الأعمال [8] ص ص 240-243.

كما قامت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) عام 1977 بإصدار وثيقة تقترح فيها نظام للتصنيف يتكون من خمس مجموعات مستخدمة ثمانية عناصر كأساس لهذا التصنيف تعكس التمايز في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمحاسبية.

وابتداء من عام 1978 برزت مرحلة أخرى من مراحل الدراسات التصنيفية للنظم المحاسبية، حيث اتجهت هذه الدراسات إلى منهجية إحصائية، وذلك بناءا على استبيانات شركة Price Waterhouse التي تمت خلال السنوات 1973، 1975 و 1979، وشملت عددا كبير من الدول (استبيان عام 1979 ضم 64 دولة)، فلقد استعمل الباحثون بيانات الاستبيانات كمدخلات لعمليات تحليل إحصائية بهدف الوصول إلى تصنيف علمي للنظم المحاسبية، وما ميز هذه الدراسات أنها تعتمد على قاعدة بيانات واسعة وتعد مكملة لبعضها البعض، وأهمها: دراسة Da Costa وآخرون عام 1978، دراسة Frank عام 1979، دراستي Nairو Frank عام 1980، دراسة Nair عام 1982.

ولقد انتقد Nobes في دراستيه عامي 1981 و1983 الدراسات المبنية على استبيانات شركة Price Waterhouse، بحجة أن هذه الاستبيانات لم تكن مصممة بهدف استخدامها في تصنيف النظم المحاسبية الدولية، وفي عام 1981 صنف Nobes و Parker النظم المحاسبية باستعمال مصطلحات خاصة بعلم الأحياء في صورة صنف،عائلة وجنس، وقد تم تعديل هذا النموذج عدة مرات [32] ص ص 187-193.

كما قام Mueller وآخرون عام 1987 بإجراء دراسة شملت 59 دولة ، وقسمت الأنظمة المحاسبية إلى ثلاث نماذج، وهي:[8] ص ص 254-255

- مجموعة النموذج البريطاني - الأمريكي: تضم 35 دولة على رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز هذا النموذج بتوجهه للمستثمرين والدائنين؛

- مجموعة النموذج القاري : تضم 17 دولة على رأسها فرنسا واليابان، وتتميز بتوجهها نحو التمويل البنكي، والنموذج المحاسبي فيها مقنن وموجه لخدمة الحكومة؛
- مجموعة نموذج أمريكا الجنوبية: تضم 7 دول على رأسها البرازيل والأرجنتين، وتتميز المحاسبة فيها بتوجهها للتخطيط الحكومي وخبرتها الكبيرة في معالجة آثار التضخم.

2.2.1. التصنيف الأساسي للنظم المحاسبية الدولية

رغم تعدد واختلاف التصنيفات المتعلقة بالنظم المحاسبية السائدة في مختلف دول العالم، يمكن تلخيص أهم توجهات هذه النظم في مدخلين رئيسيين، هما:

1.2.2.1. التنظيم الحر (الذاتي) للمحاسبة

يمكن التطرق إلى التنظيم الحر للمحاسبة في العنصرين التاليين:

1.1.2.2.1. أساسيات في التنظيم الحر للمحاسبة

يتم وضع المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية في ظل هذا المدخل بشكل كامل من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة، حيث يتم وضع وتطوير هذه المبادئ بشكل مستقل عن توجيهات القوانين وتدخل الحكومة.

وتصنف أكثر الدول التي تتبنى هذا المدخل في خانة الدول التي يسود بها نظام اقتصادي حر مع أسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، و تهدف المحاسبة بناءا على هذا المدخل إلى تلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين من المعلومات المحاسبية.

كما أن المعايير والإجراءات المحاسبية تحت هذا المدخل تؤسس في الغالب بشكل استقرائي من خلال تفاعل المحاسبة مع بيئتها، وتلعب متطلبات الأسواق المالية دورا أساسيا في تحديد درجة الإفصاح المحاسبي، إلا أن تضارب مصالح المستخدمين ومحاولة كل طرف منهم التأثير على توجه المعايير والإجراءات المحاسبية لتعكس احتياجاته من المعلومات دفع ببعض النقاد إلى التشكيك في مصداقية مخرجات هذا النوع من النظم، حيث يرون أن المعايير المحاسبية الموضوعة في ظل هذا المدخل هي نتاج سياسي أكثر منها نتاج منطقي أو تجريبي، وأن المنظمات المهنية غير الحكومية المسئولة عن التأطير يمكن أن تتحيز لمجموعة معينة من الأعضاء ،وأكثر من ذلك يمكن أن تستخدم قوتها التنظيمية لاستغلال العامة لمصالح الخاصة[8] ص ص 66-68.

ويطلق على المحاسبة طبقا لهذا المدخل اسم المحاسبة الأنجلوسكسونية Anglo-Saxon Accounting، وهذا بسبب انتشارها في الدول الناطقة بالانجليزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية،

بريطانيا، كندا، ايرلندا...الخ [33] P540، ويعد النظام المحاسبي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الأنظمة المصنفة ضمن هذا المدخل.

2.1.2.2.1. المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن التطرق إلى شكل المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

1.2.1.2.2.1. طبيعة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة التيار الأنجلوسكسوني الذي يسند تنظيم المحاسبة فيه إلى القطاع الخاص، وتعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 انطلاقة حقيقية لجهود تطوير مهنة المحاسبة في هذا البلد من طرف الهيئات المهنية وتحت إشراف لجنة الاستثمارات والبورصة SEC، حيث ألزمت هذه الأخيرة المؤسسات الراغبة في دخول البورصة بنشر تقارير مالية تحتوي على معلومات مفيدة للمستثمرين تخدم عملية اتخاذ قراراتهم، وفوضت المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA مهمة وضع المبادئ المحاسبية، وكلف AICPA بدوره لجنة المبادئ المحاسبية من عام 1938 إلى غاية 1959 بهذه المهمة، ثم مجلس المبادئ المحاسبية من عام 1959 إلى غاية تشكيل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الذي يمارس مهامه منذ عام 1973 إلى غاية الآن تحت رقابة لجنة الاستثمارات والبورصة[34] ص ص57-60.

وتختص المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية كونها تتأثر ببيئة اقتصادية تتميز بكثرة المؤسسات الكبيرة والتي يمتلكها عدد كبير من المساهمين، الأمر الذي يزيد من حجم الشفافية والمصداقية والإفصاح عن المعلومات المالية، كما تتميز البيئة القانونية بأنها عرفية (قانون عام) إذ تعتبر النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة قليلة نسبيا، وتتميز البيئة الجبائية بأن دور الإدارة الضريبية ضعيف التأثير على الممارسات المحاسبية، حيث يوجد فصل تام بين قواعد تحديد النتيجة الجبائية والمبادئ المحاسبية[35] PP 141-143.

وتعتبر مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (US-GAAP)أساس كل معايير المحاسبة المالية والقواعد والتنظيمات التي يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تعد أكثر تعدادا وتفصيلا مقارنة بالمبادئ المنتشرة في باقي الدول [21] ص 120، ولقد قدم AICPA ترتيبا لهذه المبادئ في خمس مستويات كما يلي:

- معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة المالية، آراء ومعايير وبحوث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، حيث تشكل هذه النصوص المبادئ المحاسبية الرسمية؛
- النشرات الفنية لمجلس معايير المحاسبة المالية، دليل التدقيق والمحاسبة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين؛

- الإجراءات التطبيقية للمعايير المحاسبية التي تصدرها اللجنة التابعة لمجلس معايير المحاسبة المالية، والنشرات التطبيقية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين؛
- التفسيرات المحاسبية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين، نصوص مجلس معايير المحاسبة المالية، التطبيقات المحاسبية ذات الانتشار الواسع والمتعلقة بأنشطة معينة؛
- نصوص محاسبية أخرى مثل: المعايير المحاسبية الدولية.

ويعمل حاليا مجلس معايير المحاسبة المالية على الاقتراب أكثر بالمعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة، وفي هذا السياق تم الاتفاق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(BSAF) في 2002/10/29 على التقريب بين معاييرهما ، وذلك بتقليل الفروقات الموجودة والعمل على إصدار معايير مشتركة مستقبلا[36] P21.

وتتكون التقارير المالية السنوية لأي شركة أمريكية مما يلي:[21] ص120

-تقرير الإدارة؛- تقرير المراجع الخارجي؛- القوائم المالية الأساسية (قائمة الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة حقوق حملة الأسهم)؛ - مناقشة وتحليل الإدارة لنتائج الأعمال؛ - ملاحظات القوائم المالية؛ - مقارنة لبعض البيانات المحاسبية لفترة خمس أو عشر سنوات؛ - بيانات مختارة ربع سنوية.

2.2.1.2.2.1. هيئات تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن التطرق إلى الهيئات التي تسعى إلى تنظيم المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين(AICPA):

أسس عام 1887م، وهو عبارة عن منظمة مهنية للمحاسبين المجازين بممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم لجنتين هما "اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة" و"لجنة معايير التدقيق".

لقد كان المعهد أول من اعتمد مصطلح "مبادئ محاسبية مقبولة عموما" ، كما قام بكثير من البحوث بهدف وضع مبادئ محاسبية وتوحيد المفاهيم المحاسبية وذلك عن طريق اللجان التي نصبها لهذا الغرض[37] ص ص 51-55، ورغم ذلك تعرض AICPA لكثير من الانتقادات منها عدم استقلالية لجانه والبطء في انجاز الأعمال، الشيء الذي دفع إلى انعقاد مؤتمر عام 1971 ضم بعض أعضاء المعهد بهدف إعادة النظر في أسلوب صياغة مبادئ المحاسبة، ونتج عن ذلك تشكيل لجنة TRUEBLOOD ولجنة WHEAT، وقد أدى تقرير هذه الأخيرة إلى إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 1973، ليتم الانتقال من المبادئ إلى المعايير [38] ص 92، ويسند إلى المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين القانونيين AICPA حاليا إصدار معايير التدقيق، وتقديم اقتراحات وآراء لا تمس بعمل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB.

- الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA:

وهي منظمة علمية تكونت عام 1916، يتشكل أغلب أعضائها من أساتذة المحاسبة في الجامعات، تصدر منذ عام 1926 دورية ربع سنوية لها مكانة علمية مرموقة تسمى "مجلة المحاسبة" كما تصدر عدة منشورات تحت اسم "أخبار تدريس المحاسبة"، وقد ساهمت جهودها في صياغة نظرية المحاسبة وكذا معالجة المشاكل المحاسبية المختلفة [37] ص ص 58-59.

- لجنة الاستثمارات والبورصةSEC:

تم تأسيس هذه اللجنة سنة 1934 بهدف تنظيم تداول الأوراق المالية وكل ما يتعلق بها [24] ص 30، حيث تلزم المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى البورصة بنشر تقارير مالية دورية بمعايير معينة، من أجل حصول المستثمرين على معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، ويعمل حاليا مجلس معايير المحاسبة المالية FASB - بتفويض منها - على وضع معايير محاسبية تنظم الممارسات والتطبيقات العملية، فيما تحتفظ SEC بدور استشاري فقط[34] ص ص 59-60.

- مجلس معايير المحاسبة المالية FASB:

أسس هذا المجلس عام 1973 كهيئة مستقلة مكلفة بإعداد معايير المحاسبة الأمريكية [37] ص 60، ويتكون من سبعة أعضاء متفرغون تماما للعمل فيه، كما تعتبر المعايير والنصوص التي يصدرها نافذة دون الحاجة للمصادقة عليها من طرف السلطات العمومية [39] P 16، ويهدف المجلس إلى إرساء إطار تصوري مكون من مجموعة من الأهداف والمبادئ الأساسية المرتبطة ببعضها البعض والتي تبين طبيعة ودور المحاسبة المالية [40] P 94.

وتتمثل مهام المجلس فيما يلي:[25] ص 42

- تحسين التقارير المالية؛
- تطوير المعايير المحاسبية لتناسب التغيرات في البيئة الاقتصادية؛
- إصدار معايير جديدة عند الحاجة؛
- العمل على إيجاد تقارب مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا في إطار تحسين جودة التقارير المالية.

وقبل إصدار أي معيار يتم القيام بالخطوات التالية:

- الاستماع لكل الأطراف المعنية (المنشآت المهنية، الشركات، المصالح الحكومية، الأفراد...الخ)، وتشكيل مجلس استشاري للمساعدة على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى اهتمام؛

- يوضع الموضوع المهم في جدول أعمال المجلس، وتشكل لجنة تفعيل المهمات لإعداد مذكرة مناقشة[21] ص 119؛
- تصدر مذكرة المناقشة وتنشر لمعرفة آراء العامة حول الموضوع لمدة 60 يوم على الأقل، ويأخذ المجلس باعتباره الملاحظات الشفوية والمكتوبة؛
- تصدر اللجنة مسودة عمل تمثل اقتراح للمعيار المحاسبي؛
- تعرض مسودة العمل على الجمهور لمدة 30 يوما على الأقل لإبداء الرأي[25] ص 42؛
- يصدر المجلس المعيار المحاسبي (SFAS) للموضوع المطروح بموافقة خمسة أعضاء على الأقل من السبعة، أو يقترح التعديل أو التأجيل أو صرف النظر[21] ص 119.

كما يصدر عن المجلس أربعة أنواع من المنشورات هي: [35] P 145

-الإطار التصوري؛ - معايير المحاسبة المالية وتفسيراتها؛ - النشرات الفنية؛ - نصوص لجنة المهام الخاصة التي تعالج المواضيع التي لا يوجد بشأنها أي معيار.

2.2.2.1. التنظيم القانوني للمحاسبة

يمكن التطرق إلى التنظيم القانوني للمحاسبة في العنصرين التاليين:

1.2.2.2.1. أساسيات في التنظيم القانوني للمحاسبة

على خلاف مدخل التنظيم الحر للمحاسبة فإنه تحت مدخل التأطير القانوني للمحاسبة تعتبر المبادئ المحاسبية جزءا من الإطار القانوني للدولة، وبالتالي فالمحاسبة المهنية تحت هذا المدخل تُعد ضعيفة [8] ص 72، وينتشر هذا التنظيم بصفة خاصة في الدول التي يحكمها القانون المدني، والذي يتميز بقواعده المفصلة، والقواعد التي تعالج الأمور المحاسبية تُعد جزءا منها [30] P 68، كما تتميز الدول التي تتبنى هذا المدخل بتوجهاتها الجماعية وأنظمتها الاقتصادية المركزية وأسواقها المالية قليلة النشاط، كما تُوكل بها عملية تقرير وتقييم السياسات المحاسبية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية إلى الجهات الحكومية وذلك خدمة للأهداف القومية للدولة، مما يؤدي بالممارسات المحاسبية لأن تكون أكثر توحيدا.

ويعد الهدف الأساسي للمحاسبة تحت هذا المدخل تلبية احتياجات التخطيط على كل المستويات وربط المحاسبة على المستوى الجزئي بالمحاسبة على المستوى الكلي والمساعدة على رقابة الأنظمة الاقتصادية، بالإضافة إلى خدمة المستخدمين الآخرين مثل العمال، السلطات الإدارية والمجتمع ككل.

وقد أُنتقد النظام المحاسبي الموحد بسبب افتقاره للتطوير الذاتي، كما أن مُعايرة هيكل الحسابات قد تعطي صورة قانونية لنشاطات الوحدة الاقتصادية ولكن لا تعطي بالضرورة صورة عادلة عنها [8] ص ص 72-75.

ويطلق على هذا المدخل اسم المدخل القاري أو المدخل الأوربي [41] ص 28، نسبة إلى انتشاره في الدول الأوربية، ويعد النظام المحاسبي المطبق في فرنسا من أبرز الأنظمة المصنفة ضمن هذا المدخل.

2.2.2.2.1. المحاسبة في فرنسا

يمكن التطرق إلى شكل المحاسبة بفرنسا كما يلي:

1.2.2.2.2.1. طبيعة المحاسبة في فرنسا

إن تنظيم الحسابات السنوية بفرنسا يختلف بشكل كبير عن التنظيم السائد بالدول الناطقة بالانجليزية،فالمحاسبة في هذا البلد تركز بصفة خاصة على قابلية القوائم المالية للمقارنة والعقلانية والتوحيد، عكس المحاسبة في الدول الأنجلوسكسونية التي تركز على الواقعية والتجريب [8] ص 98، ومهنة المحاسبة في هذا البلد تعد صغيرة بسبب انحسار السوق المالي والتوجه نحو التمويل بالقروض[19] ص 53، فأغلب الشركات الفرنسية تصنف ضمن الشركات المملوكة للدولة وشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

وعلى الرغم من أن تنظيم المحاسبة في فرنسا مستمد من مجموعة متنوعة من المصادر كالقانون التجاري، القانون الاجتماعي، قانون الشركات، قانون الضرائب، ومن توجيهات الاتحاد الأوربي فإن المخطط المحاسبي العام يعتبر أهم مصدر للتنظيم المحاسبي في فرنسا .والمخطط المحاسبي عبارة عن دليل مفصل بشكل كبير، يشتمل على تعريفات للمصطلحات المحاسبية وقواعد القياس والتقييم ونماذج القوائم المالية[42] ص 9، وعموما يضم هذا المخطط ما يلي: [21] ص 87

- مدونة حسابات قومية موحدة؛ -تعريف وشرح المصطلحات؛ -تفسير شكل القيود عند الضرورة؛ - مبادئ القياس المحاسبي (التقييم)؛ -أشكال القوائم المالية؛-طرق التقييم المقبولة.

كما يمكن تقسيم المعايير التي يضمها المخطط المحاسبي الفرنسي إلى ثلاثة أنواع، هي:

- معايير إجرائية: وتهتم بكيفية مسك السجلات المحاسبية، وكيفية الاعتراف بالعمليات والأحداث الاقتصادية؛
- معايير القياس: وهي التي تحدد كيفية قياس الإيرادات والمصروفات وعناصر الميزانية؛
- معايير الإفصاح: وهي تلك القواعد المتعلقة بوصف ونشر وعرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث الاقتصادية في القوائم المالية؛

لقد عُدل المخطط المحاسبي الفرنسي عدة مرات، ومن أهمها تلك التعديلات التي تمت في أعوام: 1957، 1970، 1979 ...الخ، وذلك بهدف تلبية احتياجات البيئة المتغيرة[8] ص 101.

وتتكون التقارير المالية للشركات الفرنسية مما يلي: [21] ص ص 91-92

- قائمة الميزانية؛ – قائمة الدخل؛ – الملاحظات؛ – تقرير مجلس الإدارة؛ – تقرير المراجع؛

ويوصي المجلس الوطني للمحاسبة CNC (بدون إلزام) الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية،كما يسمح قانون التجارة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإعداد قوائم مالية مبسطة، كما يلزم الشركات التي يتجاوز عدد عمالها رقما معينا بإعداد التقرير الاجتماعي الذي يخص حالة العمال.

2.2.2.2.2.1. هيئات تنظيم المحاسبة في فرنسا

إن تنظيم المحاسبة في فرنسا يتم بدرجة كبيرة من قبل الدولة ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة CNC ولجنة تنظيم المحاسبة CRC وهيئة الأسواق المالية AMF وغيرها مع الإشراك النسبي للمنظمات المهنية للمحاسبة.

- **المجلس الوطني للمحاسبة CNC:**

أنشأ هذا المجلس عام 1957 بغرض إصدار آراء وتوصيات محاسبية حول قضايا وطنية ودولية، وإرسالها إلى لجنة تنظيم المحاسبة للمصادقة عليها وإصدارها في شكل أنظمة وتوجيهات محاسبية [36] P 14، ويتشكل من 48 عضوا يتشكلون من موظفي القطاع العام والمهنيون وجماعات القطاع الخاص والاتحادات التجارية، ويتبع مباشرة وزارة المالية[21] ص 89، ويتكون من: [40]P 27

- مجمع تنفيذي: يهتم باقتراح معايير محاسبية وطنية، وإبداء الرأي حول المعايير المعدة من طرف المنظمات الدولية للمحاسبة؛
- لجان متخصصة: كلجنة معايير المحاسبة الوطنية ولجنة معايير المحاسبة الدولية؛
- اللجنة الاستشارية: تقوم بمتابعة العمل السنوي للمجلس وتقرير نشاطه؛
- مديرية عامة.

- **لجنة تنظيم المحاسبة CRC:**

تم تأسيس هذه اللجنة بموجب المرسوم 98-261 المؤرخ في 6 أفريل 1998 بهدف إعداد معايير محاسبية في شكل أنظمة مستوحاة من آراء وتوصيات المجلس الوطني للمحاسبة CRC، يرأسها وزير الاقتصاد، وتتشكل من 15 عضوا يمثلون السلطات العمومية [43] ص 77 P.

- **هيئة الأسواق المالية AMF:**

أنشأت هذه الهيئة بموجب القانون رقم 2003-706 المتعلق بالأمان المالي المؤرخ في 01 أوت 2003، وتهدف إلى توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين، والعمل على السير الجيد للأسواق

المالية، والتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC لتطوير التطبيق المهني للمحاسبة وفقا للتغيرات في العوامل البيئية [44].

- مصف خبراء المحاسبة OEC:

وهو عبارة عن هيئة مهنية تضم مجموعة كبيرة من المهنيين الذين يمارسون مهنة المحاسبة ومراقبة السجلات والدفاتر المحاسبية بفرنسا، ويهدف لتمثيل المهنيين وحمايتهم والدفاع عن مصالحهم، كما يمثل مهنة المحاسبة الفرنسية مع المنظمات المهنية المحاسبية الدولية [8] ص 103، ويعمل تحت وصاية وزارة الاقتصاد.

- المؤسسة الوطنية لمحافظي الحساباتCNCC:

وهي منظمة مهنية تضم ممارسي مهنة محافظة الحسابات في فرنسا، وتتمثل مهامها في إعداد المعايير المهنية للتدقيق ومتابعة التطبيق المهني، كما تمثل محافظي الحسابات وتدافع عن مصالحهم وتهتم بتكوينهم المستمر والرقابة على جودة المهام التي ينجزونها، وتتبع وزارة العدل[45].

3.2.1. التوافق المحاسبي الدولي

يعد التوافق المحاسبي الدولي من الأمور التي تساعد على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات، وذلك بهدف الإجابة على احتياجات مستخدمي مكوناتها من المعلومات، وهذا لتذليل العوائق أمام الاستثمار الدولي وضمان استقرار الأسواق المالية العالمية.

1.3.2.1. مفهوم التوافق المحاسبي

يمكن إبراز مفهوم التوافق المحاسبي فيما يلي:

1.1.3.2.1. طبيعة التوافق المحاسبي

يمكن تعريف التوافق Harmonisation على أنه **"عملية اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة بغرض معرفة نقاط الاختلاف والاتفاق، ومن ثم محاولة جمع هذه الأنظمة ومزج وتنسيق الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متوافقة "** ، وهو بخلاف التوحيد المحاسبي Uniformity الذي يعني تطابقا كليا للمبادئ والممارسات المحاسبية [8] ص ص 267-268، كما اعتبر (التوافق) مسارا موجها لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية بالحد من مستوى تغيراتها، على العكس من التقييس Standardization الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من

المعايير[46] ص 118، فالتوافق المحاسبي يعني التقريب بين وجهات النظر المختلفة، وتوصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن فهمه دوليا [8] ص 269.

ونظريا يعتبر كل من التوافق والتقييس خطوتين من مجموع خطوات لمسار واحد ينتهي بالتوحيد وقابل للتوقف في أي لحظة[46] ص 118، ويمكن تمثيل هذه الخطوات في الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): مسار التوحيد المحاسبي [19] ص 370.

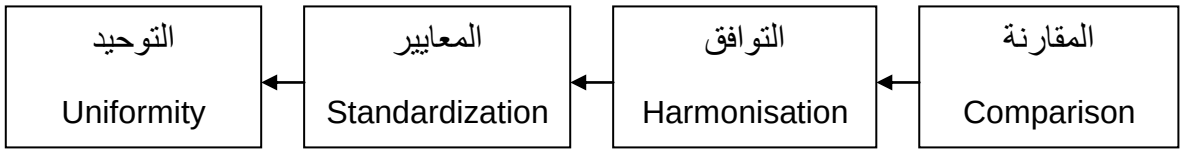

وعلى العموم يمكن القول بأن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير، باعتبار أنه لكل دولة بيئتها الخاصة وأهدافها القومية، فالتوافق يعني الاعتراف بالاختلافات الفطرية ومن ثم محاولة تقريبها [8] ص ص 269-270.

2.1.3.2.1. مبررات التوافق المحاسبي الدولي

إن بروز ظاهرة العولمة التي شملت كل الجوانب السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية أدى إلى توسع النشاط الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إلى تطور أسواق المال وبروز أسواق مالية دولية، تطلب معلومات مالية ذات نوعية ناتجة عن أنظمة محاسبية متوافقة، ويمكن إبراز ذلك في النقاط التالية: [46] ص ص 119-120

- توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات: حيث تعمل الشركات متعددة الجنسية بصفة مستمرة على تطوير أنشطتها التجارية وذلك بالقرب أكثر من مصادر التموين بالمواد الأولية والبحث عن المناطق التي تتمتع بامتيازات من حيث التكلفة وضعف القيود الاجتماعية، وكذا الوصول إلى مصادر التمويل والاستفادة من الادخار العالمي؛
- تطور الأسواق المالية الدولية: يعد انتشار وتطور الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، فالبورصات العالمية وظفت مبالغ ضخمة قدرت عام 2000 بـ 25000 مليار دولار؛
- تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية: يهدف مستخدمو القوائم المالية إلى الحصول على معلومات تسمح لهم بتحديد وتحليل الأخطار والفرص المتاحة بغض النظر عن المناطق الجغرافية التي تتواجد بها المشروعات الاستثمارية؛

- قيود الهيئات الرقابية: تفرض الهيئات الرقابية للأسواق المالية الكبرى على الشركات الراغبة في الدخول إلى السوق المالي الالتزام بإعداد قوائمها المالية طبقا لمعايير وقواعد معينة.

2.3.2.1. فوائد التوافق المحاسبي الدولي

من أهم فوائد التوافق المحاسبي الدولي تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات متعددة الجنسية لبلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية [46] ص 118، بالإضافة إلى فوائد أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

- المؤسسات: يساعد التوافق المحاسبي المؤسسات على:[46] ص 118
  - خفض التكاليف المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق ذات أنظمة محاسبية مختلفة؛
  - إنجاح عملية التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على فروعها بسبب قابلية البيانات والتقارير المالية للمقارنة؛
  - تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال؛
  - التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة؛

- الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات؛

- الدول النامية: يمكن لهذا النوع من الدول تبني المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوافق المحاسبي الدولي، مما يوفر لها الوقت والمال الذي كانت ستبذله في حالة إنشاء أو تطوير نظم محاسبية مستقلة؛

- مؤسسات المحاسبة الدولية: تستطيع هذه المؤسسات عبر التوافق المحاسبي الدولي القيام بأعمال المحاسبة والمراجعة دوليا بأقل تكلفة، وذلك بسبب إنهاء مشكلة الاختلاف المحاسبي وما ينجر عنها من تكاليف تأهيل المحاسبين وتدريبهم وعمل برامج خاصة بكل دولة على حده [8] ص ص 271-270؛

- الهيئات الأخرى: تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوربي، الأمم المتحدة،

هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية والدولية، لما يتيحه من إمكانية الاستعانة بمراجعين لا ينتمون إلى ثقافة واحدة ولما يوفره كذلك من خفض لتكاليف هذه الرقابة [46] ص 118.

3.3.2.1. عوائق التوافق المحاسبي الدولي

إن المطلع على العلاقة المتداخلة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة بها يدرك الصعاب التي ستواجه أي محاولة لإيجاد توافق محاسبي دولي، لذا برزت العديد من الانتقادات والكثير من التشكيك حول الجدوى من التوجه إلى توافق محاسبي عالمي[8] ص ص 272-273، ويمكن ذكر أبرز العوائق التي يتوقع أن تقف في طريق التوافق المحاسبي الدولي كما يلي:

- اختلاف العوامل البيئية ذات العلاقة بالمحاسبة بين الدول [47] ص 57، فالمحاسبة كأي نظام اجتماعي من المفروض أن تعكس حاجات البيئة التي تعمل فيها، وأن تكون أهدافها موجهة لتلبية احتياجات تلك البيئة [8] ص 273؛
- تحمل المؤسسات غير المسعرة في البورصة أعباء مسار التوافق الطويل والمكلف، دون أن يكون لها علاقة مباشرة بالمزايا والفوائد التي يحققها؛
- الضوابط التي تؤطر الأنظمة المحاسبية الوطنية، خاصة الجبائية منها التي ترتبط بسياسات وطنية تناقض مفهوم التوافق الدولي [12] ص 108؛
- الشروط الصارمة التي تضعها بعض المنظمات المهنية لممارسة مهنة المحاسبة، والتي تحد من عالمية المحاسبة المهنية؛
- التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة يجعل من احتياجات البيئة لنوع وشكل المعلومات في كل من المجموعتين مختلفة اختلافا جوهريا [8] ص ص 274-275؛
- التعصب للقومية عادة ما يقف حائلا أمام النظر بموضوعية لمزايا الممارسات التي تنشأ وتتطور بدول أخرى [19] ص 380؛
- الاختلاف اللغوي قد يقف عائقا أمام سهولة فهم واستيعاب المفاهيم التي تعبر عن نواح فنية في المحاسبة؛
- عدم وجود منظمات مهنية في بعض الدول يجعل من الصعب إلزام شركات المحاسبة في تلك الدول بالمعايير المحاسبية الدولية[8] ص 276.

3.1. مدخل للمعايير المحاسبية الدولية

في إطار جهود التوافق المحاسبي الدولي يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير محاسبية من أجل التقليل من الاختلافات المحاسبية بين الدول، وإيجاد إطار عام يحكم الممارسات المحاسبية فيها، بغرض الرفع من جودة مخرجات الأنظمة المحاسبية وزيادة قابلية المقارنة بينها.

1.3.1.عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية، كمايلي:

1.1.3.1. التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية

المعيار"من الكلمة اللاتينية NORME ويقصد بها القاعدة" [13] ص 61، ويدل على النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول أو شيء معين أو درجة جودته، ويكون مقبولا من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم ككل [8] ص 58.

والمعايير المحاسبية "عبارة عن نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات المحاسبية العملية [38] ص 103، حيث يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية للمشروع" [8] ص 58.

أما المعايير المحاسبية الدولية فتعبر عن تلك المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتضمن ما يلي:

- معايير المحاسبة الدولية (IAS): كانت تتولى إصدار هذه المعايير لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)قبل أن يتم تغيير اسمها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أصدرت اللجنة 41 معيارا إلى غاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير وإلغاء بعض منها [48] ص 11، فأصبح عددها 29 معيارا ساري المفعول بتاريخ 2009/01/01؛
- معايير التقارير المالية الدولية (IFRS): ويقصد بها تلك المعايير التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث صدر منها إلى غاية نهاية سنة 2010تسعة معايير[49]؛
- التفسيرات: هناك نوعين من التفسيرات، فالنوع الأول صدر عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC)، وبلغ عددها 12 تفسيرا إلى غاية 2007/01/01، والثاني صدر عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية SIC، وبلغ عددها 34 تفسير لغاية نهاية عام 2000[48] ص 12.

2.1.3.1. الجهة المسئولة عن إعداد المعايير المحاسبية الدولية

في الوقت الحالي يتكفل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعداد المعايير المحاسبية الدولية، بعدما كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) هي الجهة المكلفة بذلك.

1.2.1.3.1. لمحة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

في عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني بأستراليا، وتم الاتفاق على إنشاء منظمة محاسبية دولية تحت اسم "لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)"[19] ص 432، وفي عام 1973 تم تأسيس IASC فعليا بموجب اتفاق وقع عليه ممثلو التنظيمات المحاسبية لعدة دول [48] ص 31، هي: أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، هولندا، المكسيك، بريطانيا، أيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية بهدف صياغة ونشر معايير محاسبية تساعد في إيجاد توافق بين الأنظمة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، واتخذت لندن مقرا لها [11] ص29، وضمت ابتداء من عام 1982 جميع المنظمات المحاسبية ذات العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين[37] ص 66، ولقد أصدرت 41 معيارا، كما أصدرت لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) التابعة لها 34 تفسيرا.

وفي عام 2001 تم تغيير اسم اللجنة إلى "مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)"، وتم تغيير هيكلها لتصبح أكثر قوة واستقلالية في قراراتها وتمويلها، وذلك من أجل تحفيز الدول على تبني المعايير التي تصدرها، كما تم استحداث "لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC)" مكان لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC)، وطورت أهدافها من مجرد العمل على إيجاد معايير نموذجية لتشجيع التوافق المحاسبي الدولي إلى السعي إلى إيجاد معايير مشتركة مع الهيئات الوطنية في مختلف الدول[48] ص31.وتمر عملية إعداد المعايير المحاسبية الدولية من قبل (IASB) بالمراحل التالية:

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية يترأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن منظمات محاسبية لثلاث دول على الأقل[38] ص108؛
- تقوم اللجنة المشكلة باستعراض مختلف القضايا المرتبطة بالمشكل المطروح، ثم تقوم باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها الهيئات المهنية الوطنية، وتسقطها على إطار إعداد وعرض القوائم المالية، بعد ذلك تقدم اللجنة للمجلس موجزا بالنقاط الرئيسية التي سيتم تناولها؛
- بعد تلقي اللجنة ردا على اقتراحاتها من المجلس، تقوم بإعداد ونشر مشروع أولي للمعيار المقترح، وبعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه والحصول على ردود في فترة تمتد من أربعة إلى ستة أشهر؛
- تراجع اللجنة الردود، ثم تحرر بيانا نهائيا يتضمن إعلان المبادئ، وتعرضه على المجلس للمصادقة؛
- تعد اللجنة مذكرة إيضاح، ليتم عرضها على المجلس للمصادقة ولا يتم ذلك إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وبعد المصادقة يتم نشرها من أجل الإثراء وتلقي الردود من الأطراف المهتمة في مدة تتراوح من شهر إلى ستة أشهر؛

- بعد مراجعة الردود تقوم اللجنة بإعداد المشروع النهائي للمعيار، ويتم عرضه على المجلس، ولا يتم اعتماده إلا إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل، ليتم في النهاية نشر المعيار المحاسبي الدولي الجديد [12] ص 134.

2.2.1.3.1. إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

وقد تم تحديد إستراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على النحو التالي: [48] ص 33

- تشجيع الأعضاء لدعوة المجلس للمشاركة عندما تقترح دولتان أو أكثر لا يربطهما تشريع عام لإجراء مناقشات حول المعايير المحاسبية الدولية؛
- تشجيع الدول التي ليس لها معايير محاسبية على تبني المعايير المحاسبية الدولية كمعايير تحكم مهنة المحاسبة فيها؛
- دعوة الدول التي لها بعض المعايير المحاسبية الوطنية والتي لا تكون مخصصة لمواضيع معينة للتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية كأساس للمعايير المحاسبية الوطنية، مع ضمان توفر الحد الأدنى للالتزام بالمعيار المحدد وتخفيض وقت وتكلفة التطوير المطلوبين لوضع معايير وطنية؛
- مقارنة المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية المماثلة والبحث عن إلغاء أي فروقات جوهرية؛
- السعي لعرض فوائد التوافق المحاسبي الدولي للدول التي تضبط الممارسات المحاسبية فيها باستعمال القانون.

3.1.3.1. ميزة التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية

إن أهم ما يميز المعايير المحاسبية الدولية المرونة وقابلية التعديل والتغيير استجابة للتغيرات البيئية، فإصدار المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة، تستجيب لمستجدات ساحة الأعمال في البيئة الدولية وتواكب التطورات والتغيرات على الساحة الاقتصادية، باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها.

والهدف الأساسي من وراء التعديل و التغيير الدائم للمعايير المحاسبية الدولية هو الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات المالية، كما يمكن للمعايير المحاسبية الدولية أن تتأثر بالمعايير الوطنية لبعض الدول كالمعايير الأمريكية والبريطانية، وعلى العموم يأخذ التطور والتغيير المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالا عديدة يمكن تصنيفها كما يلي: [48] ص ص 33-36

- تعديل المعيار: ويتم هذا التعديل على بعض أو معظم فقرات معيار معين، ويكون بأحد الأشكال التالية:

- حصر البدائل المحاسبية: لإلغاء الاختلاف في النتائج المحاسبية بين الأنظمة المحاسبية، ومثال ذلك تعديل المعيار" IAS 2" المتعلق بالمخزون بإلغاء طريقة تقييم المخزون "الوارد أخيرا صادر أولا (LIFO)"؛
- تعديل التعريفات: ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة عدة مرات؛
- إلغاء بعض الممارسات المحاسبية: كما حصل مؤخرا مع المعيار رقم " IAS 36" من إلغاء للممارسات التي كانت تتبع في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

- دمج التفسيرات في المعايير: ومن أمثلة ذلك دمج التفسير "SIC 18" في المعيار "IAS1"؛
- دمج المعايير: لوجود عامل مشترك بينها مثل دمج المعيار " IAS3 " في المعيارين "IAS27" و"IAS 28"؛
- سحب بعض المعايير: وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا، كما حصل للمعيار "IAS15"؛
- استبدال معايير بمعايير أخرى: كما حصل مع المعيار " IAS 22" الذي استبدل بالمعيار"IFRS3".

4.1.3.1. مقومات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في بيئة معينة

ينبغي لأي بيئة محلية تعمل على التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية والاندماج فيها ، أن تتوفر على مجموعة من المقومات الضرورية لتحقيق أهدافها من هذا التوافق والاستفادة منه، وتتمثل هذه المقومات في: [50] ص 10

- بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية: ويعني هذا أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة وبيئتها، من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمة هذه المؤسسات منظمة التجارة العالمية، منظمة البورصات العالمية، مجلس معايير المحاسبة الدولية وغيرها؛
- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية: إذ ينبغي إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين التشريعات و الأنظمة المحلية مع المتطلبات الدولية، لكي يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة وغيرها؛

- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي : أي بيئة الوحدات الاقتصادية (المؤسسات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا قائدا أو موجها أومسيطرا أومالكا؛
- التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد : والمقصود بالتكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة والطرق الكفأة والإمكانيات الجيدة في مجال العمل، أما التكييف النفسي فيقصد به حث المواطنين على تقبل ثقافة العولمة وتوجهاتها.

2.3.1. الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية

يشكل الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية "ذلك الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس هذه الأحداث، وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية".

ولقد تم وضع ونشر الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية عام 1989 من قبل (IASC)، وعدل عام 2001 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليكون مرشدا عاما لعملية إصدار معايير جديدة أو تعديل المعايير الموجودة، وفي معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم تتطرق إليها المعايير المحاسبية الدولية، ومن أجل مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطويرها، كما يساعد مستخدمي المعلومات المالية على تفسير هذه المعلومات ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها [51] ص ص 2-3.

1.2.3.1.القوائم المالية وأهدافها

تعبر القوائم المالية عن تلك الوسائل التي يتم بموجبها نقل صورة مختصرة للأطراف المعنية، عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وعن الأرباح التي تحققها.

1.1.2.3.1. مكونات القوائم المالية

ينص الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية على مجموعة متكاملة من القوائم المالية، وهي: [51] ص ص 22-23

- الميزانية العمومية The BalanceSheet: وتتضمن أصول المنشأة والتزاماتها، وحقوق الملكية في تاريخ معين؛
- قائمة الدخلIncomeStatement: وتتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة لفترة معينة؛

- قائمة التغير في حقوق الملكية Statement of Changes in Equity: تبين جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة، أو التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناتجة عن عمليات مع المالكين؛
- قائمة التدفقات النقدية Cash FlowStatement: تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، كما تبين مصادر هذه التدفقات أهي من أنشطة تشغيلية أم من أنشطة استثمارية أم من أنشطة تمويلية؛
- السياسات المحاسبية الهامة و الايضاحات التفسيرية الأخرىAccountingPolicies Significant and otherExplanatory Notes: وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية.

2.1.2.3.1. أهداف القوائم المالية

توفر القوائم المالية معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة، بهدف مساعدة قاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية خاصة المستثمرين الذين تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار أو الاستمرار في الاستثمار في المنشأة ، ولكنها لا توفر بالضرورة كافة المعلومات المطلوبة من جميع الأطراف، كما تساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة تحت تصرفها [38] ص 273.

2.2.3.1. مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو القوائم المالية حيث يعتبر كل من يستعمل القوائم المالية في دراسة أو تحليل أواتخاذ قرار مستخدما للقوائم المالية، ولقد حدد الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية مجموعة من الأطراف كمستخدمين أساسيين للقوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي يحتاجونها، كما يلي:[52] P 20

- المستثمرون الحاليون والمحتملون : إذ تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، بسبب ما يحيط بالمستثمر من مخاطر عند اتخاذ قراره الاستثماري، وتتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الحاليون والمحتملون في المعلومات المتعلقة بربحية المنشأة وقدرتها على توزيع الأرباح؛
- الموظفون: يعتبر الموظفون موردا هاما من موارد المنشأة، ويحتاجون إلى معلومات متعلقة بمدى الأمان الوظيفي والتحسن الوظيفي المتوقع، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية؛

- المقرضون: يمثل المقرضون مصدر التمويل الأجنبي للمنشأة، وما يهم المقرضين هو الهيكل التمويلي للمنشأة، نسب المديونية، مدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير وقدرة المنشأة على دفع أقساط القروض بالإضافة إلى خدمة القروض؛
- الموردون و الدائنون التجاريون : تعتبر هذه الفئات مصدر للتمويل و الائتمان قصير الأجل، ويهتمون بالمعلومات المتعلقة بقدرة المنشأة على السداد وحجم نشاط المنشأة وربحيتها للتأكد من استمرارية المنشأة وكفاءتها؛
- الزبائن: يعتبر الزبائن مصدر الإيرادات الرئيسي للمنشأة، لذلك فهم معنيون باستمرارية المنشأة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات؛
- الحكومة و دوائرها المختلفة و الجهات المنظمة لأعمال المنشآت: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدهم في التأكد من مدى التزام المنشأة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المنشأة وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛
- الجمهور: له اهتمامات كثيرة ومختلفة، منها ما يتعلق بالتشغيل ومنها ما يتعلق بدور المنشأة الاجتماعي والتنموي ...الخ.

3.2.3.1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تمثل الخصائص النوعية تلك الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات جودة عالية، بحيث تفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات رشيدة، وتتمثل فيما يلي: [51] ص ص 7-10

- القابلية للفهم Understandability: تتطلب هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية بعيدة عن التعقيد و الصعوبة قدر الإمكان، مع افتراض أن لمستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، كما يفترض أن لديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للمنشأة؛
- الملاءمة Relevance: لكي تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة؛
- الموثوقية Reliability: تكتسب المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة وإذا كانت محايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات

والأحداث التي وقعت أومن المتوقع أن تقع، وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:

- التمثيل الصادق: أي تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى؛
- الجوهر فوق الشكل : أي أن هذه المعلومات تتبع الحقيقة الاقتصادية للأحداث وليس الشكل القانوني لها؛
- الحياد: تعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية غير متحيزة؛
- الحيطة والحذر (التحفظ) : تعني هذه الخاصية الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد؛
- الاكتمال: أي وجوب عدم حذف أي معلومة لأن ذلك يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة؛

- القابلية للمقارنة Comparability: أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى و لنفس الفترة.

3.3.1. عرض معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

لقد تكفلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) منذ تأسيسه ا سنة 1973 بإصدار معايير محاسبية بمواصفات معينة بهدف تقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين دول العالم، حيث أصدرت41 معيارا دوليا (IAS)، وفي سنة 2001 تم إعادة هيكلتها وصياغة أهدافها (اللجنة)،كما تم تغيير اسمها ليصبح" مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)"، هذا الأخير عَمل على تعديل بعض المعايير التي أصدرتها اللجنة (IASC)، وألغى البعض الآخر،كما قام بإصدار 9 معايير للإبلاغ المالي(IFRS)، هذا ويمكن عرض معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وإبراز أهدافها في الجدولين رقم (01) ورقم (02):

الجدول رقم 01: عرض معايير المحاسبة الدولية (IAS) [48] ص ص 539-544.

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	تاريخ آخر تعديل /تاريخ السريان	التفسيرات المتعلقة به	هدف المعيار
IAS 1	عرض القوائم المالية	1975/1/1	2007/1/1	SIC 18, 27, 29	وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام.
IAS 2	المخزون	1975/10/1	2005/1/1	SIC 1	توفير الإرشادات والقواعد التي تحدد تكلفة المخزون، وصف كيفية الاعتراف به...
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1978/10/1	2005/1/1	-	ضمان توفير المعلومات حول التغيرات في نقدية المنشأة وما يعادلها.
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغير في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	1978/2/1	2005/1/1	SIC 2, 18	تحديد الأسس اللازمة لتغيير السياسات المحاسبية وتوضيح معالجة التغير في التقديرات المحاسبية...
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	1980/1/1	2005/1/1	-	إظهار كيف ومتى يتم التعامل مع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
IAS 11	عقود الإنشاء	1980/1/1	1995/1/1	-	بيان المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء.
IAS 12	ضرائب الدخل	1979/7/1	2001/1/1	SIC 21, 25	شرح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل.
IAS 16	الممتلكات، المصانع والمعدات	1983/1/1	2005/1/1	SIC 6, 14, 23	وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات،المصانع والمعدات من حيث الاعتراف بها، إهتلاكها، ومعالجة تدهور قيمتها.
IAS 17	عقود الإيجار	1984/1/1	2005/1/1	SIC 15, 27	تحديد المعالجة المحاسبية وكيفية الإفصاح الملائم لعقود الإيجار.
IAS 18	الإيراد	1984/1/1	2001/1/1	SIC 27, 31	بيان المعالجة المحاسبية للإيرادات وتحديد توقيت الاعتراف بها.
IAS 19	منافع الموظفين	1985/1/1	/12/16 2004	-	بيان متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لمنافع الموظفين.

IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1984/1/1	1994	SIC 10	بيان كيفية الاعتراف بالمنح الحكومية وكيفية معالجتها والإفصاح عن المساعدات الحكومية.
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1985/1/1	2005/1/1	SIC 7, 11, 19, 30	بيان كيفية محاسبة المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية.
IAS 23	تكاليف الاقتراض	1986/1/1	1995/1/1	SIC 2	وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض.
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	1986/1/1	2005/1/1	-	الحث على أن تحتوي القوائم المالية على الإفصاحات اللازمة.
IAS 26	المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد	1987/1/1	1994	-	وصف كيفية المحاسبة عن خطة منافع التقاعد.
IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	1990/1/1	2005/1/1	SIC 12	وصف كيفية إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، وكيفية عرض البيانات المالية المنفصلة للشركة القابضة.
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة	1990/1/1	2005/1/1	-	بيان كيفية المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة في دفاتر المستثمر
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1990/1/1	1994	-	بيان كيفية المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية في ظل اقتصاد مرتفع التضخم.
IAS 31	الحصص في المشاريع المشتركة	1992/1/1	2005/1/1	SIC 13	بيان المعالجة المحاسبية للحصص في المشاريع المشتركة في دفاتر كل طرف.
IAS 32	الأدوات المالية: العرض	1996/1/1	/8/18 2005	SIC 5, 16, 17	إظهار المبادئ الأساسية لعرض الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق ملكية.
IAS 33	عائد السهم	1999/1/1	2005/1/1	SIC 24	توضيح أساس احتساب ربحية السهم، وأسلوب العرض في القوائم المالية.
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	1999/7/1	-	-	وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية.
IAS 36	الانخفاض في قيمة الأصول	1999/7/1	2004/4/1	-	بيان كيفية معالجة التدني في قيمة الأصول التي تمتلكها المنشأة.

IAS 37	المخصصات، الالتزامات الطارئة والأصول المحتملة	1999/7/1	-	IFRIC 6	تحديد مقاييس الاعتراف، وأسس الاعتراف المناسبة بالمخصصات، والمطلوبات والموجودات المحتملة.
IAS 38	الأصول غير الملموسة	1980/1/1	2004/4/1	SIC 6, 32	تحديد المعالجة للأصول غير الملموسة، والتي لم تعالجها معايير محاسبية دولية أخرى.
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	1980/1/1	/8/18 2005	SIC 33	وضع أسس للاعتراف والقياس بالأصول والمطلوبات المالية.
IAS 40	الممتلكات الاستثمارية	2001/1/1	2005/1/1	-	وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح.
IAS 41	الزراعة	2003/1/1	-	-	وصف المعالجة المحاسبية للنشاط الزراعي وبيان متطلبات الإفصاح وكيفية عرض البيانات.

الجدول رقم (02): عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS) [49].

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ صدور المعيار	تاريخ آخر تعديل /تاريخ السريان	التفسيرات المتعلقة به	هدف المعيار
IFRS 1	تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	2004/1/1	2004/1/1	SIC 8	ضمان أن القوائم المالية التي تعد لأول مرة على أساس IFRS تشمل معلومات مالية عالية الجودة.
IFRS 2	المدفوعات على أساس الأسهم	2005/1/1	2005/1/1	-	بيان ووصف كيفية التقرير عن العمليات التي تتضمن التسديد من خلال إصدار الأسهم.
IFRS 3	إندماج الأعمال	2004/3/31	2004/4/1	-	بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال.
IFRS 4	عقود التأمين	2005/1/1	2005/1/1	-	تحديد كيفية التقرير عن عقود التأمين من قبل شركات التأمين.
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة	2005/1/1	2005/1/1	-	بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعرض والإفصاح عن العمليات المتوقفة.
IFRS 6	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها	2006/1/1	2006/1/1	-	وصف كيفية التقرير المالي عن الكشف عن المصادر الطبيعية.
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2007/1/1	2007/1/1	-	بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية.
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	/11/30 2006	2009/1/1	-	وصف كيفية التقرير المالي في القطاعات التشغيلية.
IFRS 9	الأدوات المالية	/10/28 2010	-	-	وضع أسس جديدة للاعتراف والقياس بالأصول والمطلوبات المالية.

خلاصة الفصل

يظهر من التاريخ المحاسبي أن المحاسبة لم تتطور كعلم مجرد ولكن تطورت استجابة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها ، ويبرز ذلك بالنظر إلى نظام القيد المزدوج لمسك الدفاتر الذي ظهر بصورة طبيعية وليس نتيجة نظرية مسبقة . ولقد وصف هذا النظام (القيد المزدوج) بأنه مفتاح المحاسبة الحديثة حيث أدى انتشاره إلى تسجيل بداية متشابهة في التطبيقات المحاسبية عبر دول العالم المختلفة، التي لم تخلوا من بعض الاختلافات المحاسبية، بسبب اتخ اذ الدول سبلا مختلفة لتطوير ممارساتها المحاسبية، الأمر الذي أدى إلى تعدد المداخل التنظيمية للمحاسبة.

ولقد قام الباحثون بمحاولات عدة لتصنيف النظم المحاسبية المتنوعة بغية فهمها ومحاولة التقريب بينها، كما ظهرت هيئات مهنية عالمية وأخرى محلية تعمل في إطار جهود الت وافق المحاسبي الدولي، ولعل أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعمل منذ إنشائه على صياغة ونشر معايير محاسبية تهدف إلى إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول، ولقد لاقت مجهوداته في السنوات الأخيرة قبولا واسعا من طرف الدول والهيئات الدولية مثل الاتحاد الأوربي الذي فرض على الشركات الأوربية المسعرة تطبيقها.

كما انخرطت الجزائر في مسعى التوافق المحاسبي الدولي بتبنيها لنظام محاسبي مالي جديد يهدف إلى إيجاد معلومات نوعية يمكن مقارنتها وفهمها على مستوى دولي، متجاوزا بذلك الأهداف الجبائية للمخطط المحاسبي الوطني القديم، ومغيرا الدور الوظيفي للممارسات المحاسبية بجعلها نظاما متكاملا للمعلومات بعدما كانت تقوم بوظائف تسجيل وتصنيف وترتيب روتينية ، فما هي يا ترى أهم المفاهيم والأهداف التي جاء بها هذا النظام؟

الفصل 2

النظام المحاسبي المالي – المفاهيم والأهداف

مقدمة الفصل

لقد أقدمت الجزائر على إصلاح نظامها المحاسبي في ظل تبنيها لنظام اقتصاد السوق وتوقيع ها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،إضافة إلى اقتراب انضمام ها إلى المنظمة العالمية للتجارة، في الوقت الذي كان يعاني فيه المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ عام 1976 قصورا كبيرا في خدمة مستعملي معلوماته المحاسبية، ولقد جاء النظام المحاسبي المالي المطبق ابتداءً من 01جانفي 2010 بالكثير من المفاهيم والأهداف المطابقة للمعايير المحاسبية الدولية،والتي لم تكن معروفة في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني. وبغرض إظهار دوافع تبني هذا النظام ومختلف المفاهيم المرتبطة به وكذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- مسار المحاسبة في الجزائر – من المخطط إلى النظام؛
- بنية النظام المحاسبي المالي؛
- عرض الكشوف المالية ودراسة أهم عناصرها.

1.2.مسار المحاسبة في الجزائر - من المخطط إلى النظام

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى الهيئات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر، هياكلها وتطورها .أما المطلب الثاني فخصص لإعطاء لمحة عامة ومركزة عن المخطط المحاسبي المطبق سابقا .كما خصص المطلب الثالث لإبراز دوافع ومراحل تبني النظام المحاسبي المالي، وكذا مكوناته، مع إجراء مقابلة سريعة بين المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي ونظيراتها من المخطط المحاسبي السابق.

1.1.2. الهيئات المنظمة للمحاسبة في الجزائر

في الجزائر؛ تعتبر المبادئ المحاسبية جزءا من الإطار القانوني للدولة، وبالتالي فتنظيم المحاسبة فيها يسند بدرجة كبيرة إلى الجهات العامة مع إشراك نسبي وضعيف للمنظمات المهنية، ومن هذا المنطلق يمكن تقديم الجهات المكلفة بتنظيم المحاسبة في الجزائر كما يلي:

المجلس الأعلى للمحاسبة

أنشأ هذا المجلس بموجب الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، يوجد مقره بالجزائر العاصمة، ويضم 18 عضوا دائما يعينون بموجب قرار من وزير المالية، كما أوكلت له بنص هذا الأمر الكثير من المهام والصلاحيات [53]، لكن وبعد إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بتاريخ 1991/04/27 تم إعفاءه من الإشراف على مهنة المحاسبة، كما تم إعفاءه من مهمة التقييس المحاسبي بعد إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة في 25 سبتمبر 1996، وقبل ذلك صدر الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتضمن المهام الجديدة التي أوكلت إلى المجلس الأعلى للمحاسبة باعتباره المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذا المؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا والتي تكون مواردها أورؤوس أموالها - كلها - ذات طبيعة عمومية، وتتضمن هذه المهام تحديدا ما يلي:

- مراقبة حسن استعمال الهيئات الخاضعة لرقابته للموارد والأموال والقيم والوسائل المادية العمومية؛
- تقييم نوعية التسيير من حيث الفعالية والأداء والاقتصاد، ويوصي في نهاية تحرياته وتحقيقاته بكل الإجراءات التي يراها ملائمة من أجل تحسين ذلك [54].

المجلس الوطني للمحاسبة

تم استحداث هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، وبنص المادة 2 من هذا المرسوم اعتبر المجلس جهازا استشاريا ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها [55]، ولقد صدر مؤخرا القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بإعادة تنظيم مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي نص على تعديلات في مهام المجلس الوطني للمحاسبة حيث أسندت له أعمال التقييس المحاسبي، الاعتماد، التنظيم ومتابعة المهن المحاسبية [56]، وغُير هيكله فأصبح يضم اللجان التالية:

- لجنة تقيس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية: تهتم هذه اللجنة بوضع طرق العمل الخاصة بالتطبيقات المحاسبية والعناية المهنية، تحضير مشاريع آراء حول الأحكام المحاسبية الوطنية، انجاز كل الدراسات والتحاليل الخاصة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية، اقتراح إجراءات التقييس المحاسبي، دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الرأي فيها وتقديم التوصيات بشأنها، ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية المتعلقة بالمحاسبة، وتحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من قبل المنظمات الدولية المختصة وكذا تطبيقاتها بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية؛
- لجنة الاعتماد: وأسندت لها المهام التالية: إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد، تحديد معايير الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ضمان تسيير طلبات الاعتماد، تحضير ملفات الاعتماد، وضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين؛
- لجنة التكوين: وتتولى مهام: إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين، دراسة ملفات المشاركة في التربصات وضمان المتابعة الدائمة لها، توجيه المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة، تسليم شهادات نهاية التربص، تحضير برامج التكوين في المعايير المحاسبية الدولية، التعاون مع هياكل التكوين الأخرى، المشاركة في تعيين لجان الامتحان لكل أنواع التكوين، وضع بنك معطيات للمعايير الدولية خاص بتكوين مهنيي المحاسبة، وتنظيم ملتقيات وأيام دراسية ومؤتمرات وورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة والتدقيق؛
- لجنة الانضباط والتحكيم: تتولى هذه اللجنة المهام التالية: إعداد طرق العمل في مجال الانضباط والتحكيم، دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية، تحضير مشاريع الآراء فيما يخص الأحكام المتعلقة بالتحكيم والانضباط، ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكيم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن، وضمان مهام الوقاية والمصالحة بين المهنيين؛

- لجنة مراقبة النوعية: تتولى هذه اللجنة المهام التالية: إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات، إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية، ضمان نوعية التدقيق المُوكلة لمهنيي المحاسبة، إعداد معايير تتضمن كيفيات تنظيم المكاتب وتسييرها، إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب، ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات، إعداد قائمة مراقبي النوعية، وتنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها.

ويتشكل المجلس من عضوية فئات مختلفة تتمثل في:

1. ممثلي الإدارة:

- ممثل عن وزير الطاقة؛ - ممثل وزير التربية الوطنية؛ - المدير العام للضرائب؛
- ممثل عن وزير التعليم العالي؛ - ممثل عن المفتشية العامة للمالية؛
- ممثل وزير التكوين المهني؛ - ممثل وزير الصناعة؛
- ممثل وزير التجارة؛ - ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
- ممثل وزير الإحصائيات؛ - ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية؛ - ممثل عن مجلس المحاسبة.

2. ممثلي المهنة المحاسبية:

- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية ويعينهم وزير المالية.

كما يمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص من شأنه أن يساعد في أشغاله بحكم مؤهلاته؛ لاسيما في المجال المحاسبي، المالي، الاقتصادي والقانوني. هذا ويترأس هذا المجلس وزير المالية أو ممثل عنه، كما يُعين (الوزير) أعضاء المجلس المذكورين لمدة ست سنوات بناء ا على اقتراح الوزراء ومسؤولي الهيئات المذكورة سابقا [57].

المديرية العامة للمحاسبة

لقد تم تنظيم هذه المديرية وتحديد اختصاصاتها وفق المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007، والذي عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-55 المؤرخ في 15 فيفري 1995، وتعد المديرية العامة للمحاسبة أحد مديريات الإدارة المركزية في وزارة المالية، كما تعتبر الجهة الرسمية المكلفة بتنظيم المحاسبة التجارية والعمومية، من خلال مديريات فرعية مختصة هي:

- مديرية التنظيم والتنفيذ المحاسبي للميزانيات؛
- مديرية التوحيد المحاسبي والمالي؛
- مديرية الإعلام الآلي؛
- مديرية إدارة الوسائل والمالية؛
- مديرية عصرنة وتوحيد المقاييس المحاسبية.

وتعد الأخيرة (مديرية عصرنة وتوحيد المقاييس المحاسبية) الجهة المكلفة بوضع المعايير المحاسبية، وتتمثل مهامها في:

- تحديد وتنفيذ المقاييس المحاسبية وضمان متابعتها؛
- المبادرة بأي حكم تشريعي أو تنفيذي في مجال توحيد المقاييس المحاسبية واقتراحه؛
- المساهمة في أشغال توحيد المقاييس التي تقوم بها الهيئات المختصة في هذا المجال؛
- القيام بدراسات لعصرنة مصالح الخزينة؛
- المساهمة في عصرنة إجراءات أنظمة الميزانية وضمان تنفيذها ومتابعتها.

وتتفرع عنها ثلاث مديريات هي:

- المديرية الفرعية لعصرنة وتوحيد مقاييس محاسبة الدولة؛
- المديرية الفرعية لعصرنة وتوحيد مقاييس الجماعات الإدارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات المماثلة؛
- المديرية الفرعية لتوحيد مقاييس المحاسبة التجارية.

وتعد هذه الأخيرة (المديرية الفرعية لتوحيد مقاييس المحاسبة التجارية) الجهة المكلفة بتنظيم وتطوير المحاسبة التجارية، ويتمثل دورها فيما يلي:

- المبادرة بالأعمال الخاصة بتوحيد مقاييس الأنظمة المحاسبية المطبقة على المؤسسات والهيئات التي يحكمها القانون التجاري، ومتابعة تنفيذها؛
- المساهمة في الأشغال التي شرعت فيها الهيئات الخاصة بتوحيد مقاييس المحاسبة التجارية؛
- دراسة،تحضير واقتراح التدابير المتعلقة بممارسة الوظائف المحاسبية، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[58]

المنظمات المهنية

لقد جاء الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، ثم تلاه القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، والذي حدد شروط ممارسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات

والمحاسب المعتمد، كما أنشأ ت بموجبه منظمة وطنية تضم الممارسين لهذه المهن، أُوكلت لها المهام التالية:

- السهر على تنظيم مهنة المحاسبة وحسن سيرها؛
- الحفاظ على كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛
- إعداد النظام الداخلي الذي يحدد شروط التسجيل والإيقاف والشطب من جدول المنظمة؛
- تقديم المساعدة للسلطات العمومية المختصة عند قيامها بالأشغال ذات الصلة؛
- تمثيلمهنةالمحاسبةفيالجزائرتجاهالسلطاتالمختصة،والمنظماتالمهنيةالأجنبيةالمماثلة؛
- إعداد،مراجعة ونشر قائمة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.[59]

ولقد تبع ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 جانفي 1992 الذي نظم وضبط طريقة سير هذه المنظمة [60]، وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 أصبح عدد أعضاء المجلس الذي يدير هذه المنظمة 13 عضوا بعدما كان 9 أعضاء، كما تم إنشاء أربع مجالس جهوية هي:

- المجلس الجهوي للوسط ومقره الجزائر العاصمة؛
- المجلس الجهوي للشرق ومقره عنابة؛
- المجلس الجهوي للغرب ومقره وهران؛
- المجلس الجهوي للجنوب ومقره ورقلة [61].

ولقد صدر مؤخرا القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتعلق بإعادة تنظيم مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث أنشأ ثلاث منظمات مهنية كبديل للمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين[56]، هي:

- المصف الوطني للخبراء المحاسبين: وهو منظمة تضم خبراء المحاسبة، ويسيره مجلس وطني متكون من تسعة أعضاء منتخبين من قبل الجمعية العامة، تتمثل مهامه (المجلس) فيما يلي:
  - إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛
  - إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة وعرضها على الجمعية العامة؛
  - تحصيل الاشتراكات المهنية؛
  - ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها؛
  - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
  - الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة؛
  - تمثيل الخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية والمنظمات الدولية وكذا الغير؛

- إعداد النظام الداخلي للمصف الوطني للخبراء المحاسبين. [62]

- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات : وهي عبارة عن منظمة تضم محافظي الحسابات، يديرها مجلس يتشكل من تسعة أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة، تتمثل مهامه (المجلس) في:
  - إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛
  - إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة وعرضها على الجمعية العامة؛
  - تحصيل الاشتراكات المهنية؛
  - ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها؛
  - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
  - الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة؛
  - تمثيل محافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية والمنظمات الدولية، وكذا الغير؛
  - إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات [63].

- المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: وهي عبارة عن هيئة وطنية تضم المحاسبين المعتمدين، يديرها مجلس وطني يتشكل من تسعة أعضاء منتخبين من قبل الجمعية العامة، تتمثل مهامه (المجلس) فيما يلي:
  - إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتسييرها؛
  - إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة وعرضها على الجمعية العامة؛
  - تحصيل الاشتراكات المهنية؛
  - ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها؛
  - تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
  - الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة؛
  - تمثيل المحاسبين المعتمدين لدى الهيئات العمومية والمنظمات الدولية وكذا الغير؛
  - إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين [64].

كما يمكن لهذه المنظمات (المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين) إنشاء مجالس جهوية.

هذا ويعتبر المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أجهزة مهنية مكلفة بما يلي:

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم؛

- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها وزير المالية وينشرها في أجل شهرين من إيداعها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها؛
- المساهمة في أعمال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص المتعلقة بهذه المهن والتي تبادر بها السلطات العمومية؛
- تمثيل المهنة أمام الغير وأمام المنظمات المهنية المماثلة [56].

2.1.2. المخطط المحاسبي الوطني - لمحة عامة

يمثل المخطط المحاسبي الوطني أول تجربة جزائرية في مجال التنظيم المحاسبي، حيث تم تبنيه في مرحلة معينة ليساهم في تحقيق أهداف وطنية، لكن؛ ومع تغير شكل وتركيبة البيئة الجزائرية لم يستطع هذا المخطط مسايرتها وبقي ساكنا، الأمر الذي دفع بالجهات المكلفة لاستبداله.

1.2.1.2. نبذة تاريخية عن المخطط المحاسبي الوطني

لقد استعملت الجزائر بعد استقلالها مباشرة المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية - كما هو معلوم - تجنبا لحصول فراغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة، وفي نفس الإطار استمر العمل بالتشريع المحاسبي الفرنسي والمتمثل في المخطط المحاسبي الفرنسي (PCG) لعام 1957، بهدف ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية وبالأخص إلى إدارة الضرائب، إلى أن تم إطلاق عمليات التأميم، عندها ظهرت الحاجة لوجود مرجعية محاسبية تواكب التوجهات الجديدة للاقتصاد (التوجهات الاقتصادية الاشتراكية) [65] ص 4، مما دفع بالسلطات السياسية إلى إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة نهاية عام 1971، بغرض العمل على إيجاد مخطط محاسبي وطني يعوض المخطط المحاسبي الفرنسي العام، حيث شكل هذا المجلس لجنة لهذا الغرض مستعينا بخبراء فرنسيين وخبير تشيكوسلوفاكي، ولقد تسلم المجلس الأعلى للمحاسبة مشروع المخطط الجديد وتبناه بعد فحصه شهر نوفمبر من عام 1973، تلاه صدور الأمر 75-35 بتاريخ 1975/04/29 الذي فرض على المؤسسات العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ابتدءا من 1976/01/01، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق هذا المخطط بتاريخ 1975/06/23 [12] ص ص 147-148، وتمحور هدفه الأساسي (المخطط)حول إيجاد المعلومات اللازمة لغرض التخطيط المركزي وتوفير المعلومات للمستخدمين الآخرين (الوزارة الوصية، مصالح الضرائب ...الخ) [66] ص ص201-202.

لقد استمر العمل بهذا المخطط في ظل بيئة اقتصادية مناسبة إلى غاية عام 1988 تاريخ الشروع في إصلاحات جديدة والتوجه نحو تغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه قوى السوق، عندها ظهرت محدودية هذا المخطط في التكفل بانشغالات البيئة الجديدة، مما دفع إلى إدخال إصلاحات وتعديلات عليه، ومن أهم هذه الإصلاحات والتعديلات النصوص التطبيقية للمخططات المحاسبية القطاعية ، وأهم القطاعات التي صدرت بشأنها هذه النصوص: القطاع الفلاحي وقطاع التأمينات عام 1987، قطاع البناء والأشغال العمومية عام 1988، قطاع السياحة عام 1989 وقطاع البنوك والمؤسسات المصرفية عام1992[65] ص5، ولعل أهم تعديل أجري على المخطط المحاسبي الوطني هو التعديل الذي تم بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات [67] ص 53، والملاحظ أن هذا التعديل لم يمس بمحتوى المخطط في حد ذاته وإنما أضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل كحساب 428 (توظيفات مالية)، وحساب 109 (مساهمات مهتلكة) [68] ص 3.

2.2.1.2. بنية المخطط المحاسبي الوطني

لقد جاء المخطط المحاسبي الوطني بمجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تتناسب والبيئة التي أوجد من أجلها، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1.2.2.1.2. تصنيف الحسابات

تضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)مدونة حسابات، تتكون من ثمانية (8) مجموعات، بحيث أن كل مجموعة تتميز بطبيعة معينة، على النحو التالي:

1. الأموال المملوكة: تضم الأموال المملوكة وسائل التمويل المساهم بها أو المتروكة من طرف المالك أو المالكين تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة [69] ص 47-192؛
2. الاستثمارات: تمثل الاستثمارات مجموع الوسائل والقيم الثابتة، المادية والمعنوية المنقولة وغير المنقولة، التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة، ليس بغرض البيع أو التحويل وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة [70] ص 19؛
3. المخزون: يمثل المخزون قيمة الوسائل التي اشترتها أو أوجدتها المؤسسة، سواء لإعادة بيعها على حالتها أو تصنيعها وتحويلها إلى منتجات مصنعة؛
4. الذمم: تمثل الذمم مجموع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها التجارية والمالية بالغير، فهي إذن أموال المؤسسة لدى الغير؛
5. الديون: تعبر الديون عن مجموع الالتزامات التي تعاقدت عليها المؤسسة اثر علاقاتها مع الغير؛

6. المصاريف: تعني المصاريف مجموعة الاستهلاكات والأعباء والاهتلاكات والمخصصات التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة بهدف انجاز مهامها لإنتاج الخيرات المادية؛
7. الإيرادات: تمثل الإيرادات المبالغ المستلمة أو التي ستستلم كمقابل للمنتجات والأعمال والخدمات التي تقدمها المؤسسة إلى الغير بحكم نشاطها، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية بدون مقابل، وكذلك إنتاج المؤسسة لذاتها؛
8. النتائج: وتعبر عن الفرق بين الإيرادات والمصاريف، أو الموجودات والمطاليب.

2.2.2.1.2. القوائم المالية الختامية

لقد ألزم المخطط المحاسبي الوطني كل مؤسسة، عند انتهاء الدورة المالية بانجاز القوائم التالية: P 33 [71]

1. جدول الميزانية: هو جدول مرتب ومقوم لعناصر موجودات (الاستثمارات، المخزون، الذمم) ومطاليب (الأموال المملوكة، الديون) مؤسسة ما في تاريخ معين؛
2. جدول حسابات النتائج: هو عبارة عن جدول تحليلي يقارن بين حسابات التسيير من نفقات وإيرادات من أجل الحصول على نتائج مرحلية، ليتم الحصول في النهاية على نتيجة الدورة؛
3. جدول حركات الذمة؛
4. جدول الاستثمارات؛
5. جدول الاهتلاكات؛
6. جدول المخصصات؛
7. جدول الذمم؛
8. جدول الأموال المملوكة؛
9. جدول الديون؛
10. جدول المخزون؛
11. جدول استهلاك البضائع، المواد واللوازم؛
12. جدول مصاريف التسيير؛
13. جدول المبيعات والخدمات المؤداة؛
14. جدول الإيرادات الأخرى؛
15. جدول نتائج التنازل عن الاستثمارات؛
16. جدول الالتزامات المستلمة والالتزامات المقدمة؛
17. جدول المعلومات المختلفة.

كما اشترط المخطط المحاسبي الوطني على المؤسسات إعداد هذه القوائم وفق أشكال محددة وموحدة.

3.2.1.2. نقائص المخطط المحاسبي الوطني

لقد وضع المخطط المحاسبي الوطني ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي الذي كانت تنتهجه الجزائر سابقا، وبعد انتقال الجزائر لاقتصاد السوق أصبح هذا المخطط لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، بسبب تغير المستعملين وحاجاتهم من المعلومات [72] ص 6، ويمكن تلخيص أهم دوافع التخلي عن المخطط المحاسبي في التالي:

- عدم اشتماله على إطار مفاهيمي: يضم الإطار المفاهيمي المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية، وافتقار المخطط المحاسبي الوطني لمثل هذا الإطار أدى بالعمل المحاسبي في الجزائر إلى السكون والجمود، وزيادة الاجتهاد من قبل المهنيين دون الاستناد لأي إطار موحد، الشيء الذي زاد من اختلاف المخرجات المحاسبية؛
- عدم مسايرة تغيرات البيئة الاقتصادية: بسبب الإصلاحات الاقتصادية وظهور أعمال جديدة ظهرت أنواع جديدة من العمليات والأحداث، والتي عجز المخطط المحاسبي الوطني عن معالجتها بالشكل المطلوب مثل: الأشغال المتراكمة بالنسبة لمؤسسات البناء والخاصة بالترقية العقارية، وضعية شركات تسيير مساهمات الدولة خاصة من حيث تسجيل أسهم الشركات المرتبطة بها، مسألة سعر الخصخصة الذي يتعدى قيمة الأصول المتنازل عنها [65] ص 8-10؛
- الاعتماد على الشكل القانوني بدلا من الحقيقة الاقتصادية: كالممارسات المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي، وتصنيف أوراق المساهمة المالية ضمن الحقوق وليس الاستثمارات [72] ص 8؛
- إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية: فالتصنيف الوظيفي للقوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات السليمة؛
- الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية: وذلك بتسجيل مختلف عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة الشراء أو الإنتاج بافتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا المبدأ لا يوافق الواقع الاقتصادي الذي يشهد معدلات تضخم مرتفعة [73] ص 7.

3.1.2.تبني النظام المحاسبي المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى: دوافع ومراحل تبني النظام المحاسبي المالي وكذا مكوناته، كما سيتم إجراء مقابلة سريعة بين المفاهيم الأساسية له وتلك المتضمنة في المخطط المطبق سابقا.

1.3.1.2. دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

إن تطور البيئة الاقتصادية الجزائرية وتحولها من بيئة اشتراكية منغلقة إلى بيئة مندمجة في الاقتصاد العالمي أثر مباشرة على نوعية المعلومات المحاسبية المطلوبة وعلى تصنيف الجهات المستخدمة لها، الشيء الذي كشف قصورا كبيرا في المخطط المحاسبي الوطني، وحفز الجهات الوصية على المحاسبة في الجزائر على إتباع المنهج المحاسبي المتفق عليه على المستوى الدولي، وعليه يمكن التفصيل في الدوافع التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي على النحو التالي:

- قصور المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة تطورات البيئة الاقتصادية:

لقد وضع المخطط المحاسبي الوطني - كما ذكر نا سابقا - ليستجيب لخصائص الاقتصاد الاشتراكي واحتياجاته من المعلومات الملائمة للتخطيط المركزي، ولقد استمر العمل بهذا المخطط في ظل بيئة اقتصادية ملائمة إلى غاية عام 1988 تاريخ الشروع في إصلاحات اقتصادية جديدة والتوجه نحو اقتصاد السوق.

إن تغيير الجزائر لنهجها الاقتصادي كشف عن قصور كبير في المخطط المحاسبي الوطني ، من حيث عدم توافق أهداف هذا الأخير مع احتياجات الواقع الجديد، وعجز الممارسات المحاسبية المطبقة في ظله عن معالجة القضايا والأحداث المتجددة، خاصة مع فتح المجال للاستثمار الأجنبي والتوجه نحو خصخصة الشركات العمومية [73] ص 6؛

- التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية:

لقد أقدمت الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي لمسايرة التطورات المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك بغية تحقيق عدة أهداف أهمها:

- مسايرة التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر: حيث أن تبني اقتصاد السوق يتطلب مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية وتطوير مختلف النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسات ، لمساعدة هذه الأخيرة على المنافسة على المستوى الدولي؛
- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله: حيث أن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية الختامية، من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والأجنبيين [74] ص 16؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع المالي: باعتبار أن العديد من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية دولية تطبق المعايير المحاسبية الدولية، أو على الأقل تتعامل مع شركات تطبق هذه المعايير؛
- تسهيل التحليل المالي: إن إعداد القوائم المالية وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي يسمح ل لمحلل المالي بالقيام بأعمال التحليل بصفة مباشرة عليها، والوصول إلى نتائج أكثر واقعية، عكس ما كان

عليه الحال سابقا من إعادة تشكيل للميزانية المحاسبية بالاعتماد على معلومات يصعب الحصول عليها، كما كان من الصعب على المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء الزمنية أو المكانية؛

- تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي : لقد تم التوقيع على اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، كما يتوقع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، مما يؤثر مباشرة على علاقة المؤسسات الجزائرية بنظيراتها الأوربية والدولية التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، هذا الأمر يتطلب من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبيق هذه المعايير لرفع درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى الشركات الأجنبية باعتبارها معدة بلغة محاسبية عالمية؛
- إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة: من أهم مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، الحصول على قوائم مالية ختامية وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات؛
- تطوير بورصة الجزائر: تطور عدد شركات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل الخارجي، وفي الواقع لا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية إلا إذا كانت الشركات المقيدة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية ، لضمان مستوى عال من الإفصاح المالي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين [75] ص 8.

2.3.1.2. مراحل تبني النظام المحاسبي المالي

لقد شرع في إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر بداية من عام 1998 تحت إشراف المجلس الوطني للمحاسبة مع الاستعانة بهيئات فرنسية هي: المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات، حيث تم تشكيل لجنة لهذا الغرض [34] ص 163، وتحقيقا للهدف الذي أنشأت من أجله قامت هذه اللجنة بما يلي:

- تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني : حيث قام المجلس الوطني للمحاسبة بإرسال استمارتين للمهنيين، وتعلقت الأولى بالمبادئ المحاسبية، تسجيل القيود، مؤشرات التسيير، تنظيم الحسابات وقواعد عملها، أما الاستمارة الثانية فتعلقت بعرض الميزانية، جدول حسابات النتائج إضافة إلى الملحقات الأخرى، وفي نوفمبر 1999 صدر تقرير عن اللجنة يضم تقييم المخطط المحاسبي الوطني مبرزا ما يلي:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني؛

- أوجه الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والمعايير المحاسبية الدولية[76] PP 77-78.

كما أوصت اللجنة بـ: [77] P 68

- القيام بوضع المبادئ وقواعد التقييم والمصطلحات المحاسبية كأولوية؛
- الأخذ بالاعتبار شكل ومحتوى وعدد القوائم المالية؛
- إعادة صياغة مدونة الحسابات والعمل على أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات المستخدمين.

- اقتراح الخيارات الممكنة: وتمثلت فيما يلي: [78] ص ص 7-8

- تعديل المخطط المحاسبي الوطني ليتناسب مع تغيرات البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع المعايير المحاسبية الدولية؛
- وضع نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

- تقديم اللجنة للتقرير المتضمن مشروع النظام المحاسبي الجديد: وبغرض تقييم المشروع المقدم تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، حيث انقسم هؤلاء الخبراء في آرائهم إلى فريقين:

- فضل الفريق الأول الاحتفاظ بمدونة الحسابات الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني مع إجراء التعديلات اللازمة بغرض التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لتقليل الآثار السلبية على الممارسة والتعليم المحاسبيين؛
- أبدى الفريق الثاني قبوله لوضع نظام محاسبي جديد.

وفي الأخير تم قبول مشروع النظام المحاسبي الجديد بعد إجراء التعديلات اللازمة المقترحة من خبراء المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري في الجمعية العامة ليوم 27 ماي 2002، مع طلب بعض التعديلات الأخرى الطفيفة. [12] ص 174

3.3.1.2. مكونات النظام المحاسبي المالي

لقد حدد القانون رقم 11/07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 مكونات النظام المحاسبي المالي، كما صدرت بعده العديد من المراسيم والقرارات المحددة والموضحة والمفصلة لهذه المكونات، حيث تضمنت هذه الأخيرة مفاهيم جديدة على رأسها الإطار التصوري والمعايير المحاسبية، والهدف من ذلك التوافق مع المرجع المحاسبي الدولي وجعل النظام المحاسبي في الجزائر مواكبا لتطورات المحاسبة الحديثة، ويمكن توضيح هذه المكونات في الشكل رقم(05):

الشكل رقم (05): مكونات النظام المحاسبي المالي [65] ص 12.

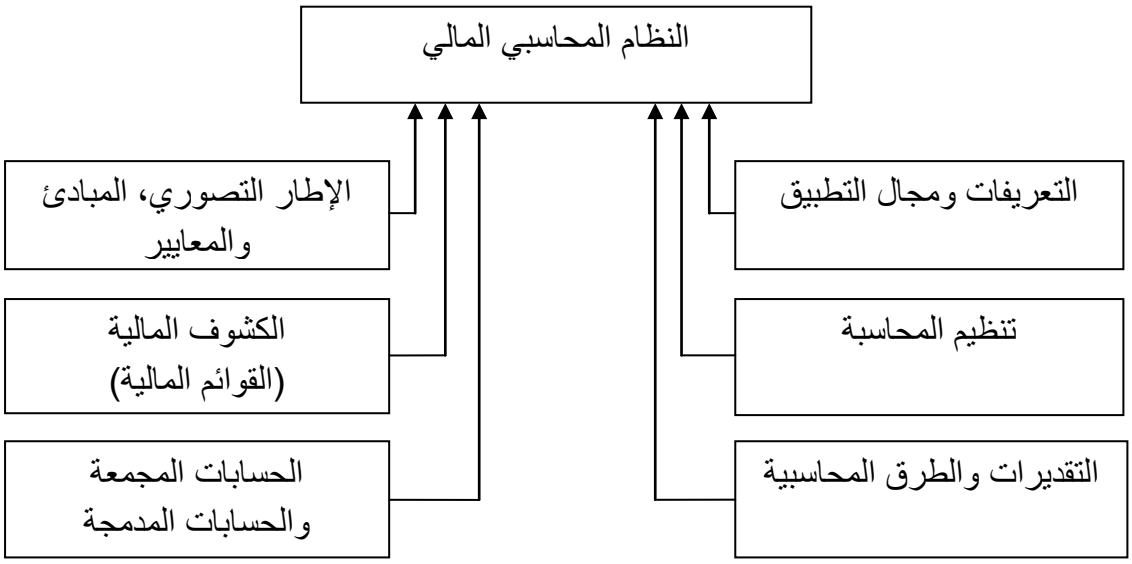

4.3.1.2. مقابلة المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

إن الدارس لكل من النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني يجد اختلافا كبيرا بينهما، سواء في الإطار التصوري أو المفاهيم والمبادئ وحتى في مدونة الحسابات، ويمكن ذكر أهم هذه الاختلافات في الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): مقابلة لأهم مفاهيم النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني[79] ص3.

المخطط المحاسبي الوطني (PCN)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
رؤية قانونية للمؤسسة: المحاسبة وسيلة للرقابة وأداة للضبط الاجتماعي؛	**رؤية اقتصادية للمؤسسة:** المحاسبة عبارة عن نظام معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرار؛
صورة عن الحسابات المترجمة للوضعية القانونية لأصول وخصوم المؤسسة (تقييم الأملاك)؛	**صورة صادقة** عن الوضعية المالية، الأداء وسيولة (تدفقات) الخزينة للكيان الاقتصادي؛
أسبقية القانون على الواقع: حيث لا يظهر بالأصول إلا الخيرات التي تمتلكها المؤسسة؛	**أسبقية الواقع على الشكل:** حيث يظهر بأصول المؤسسة الخيرات التي تتحمل مخاطرها وتتحصل على منافع منها (القروض الإيجارية)؛
قيمة محاسبية للأصول: تقييم بالتكلفة التاريخية؛	**قيمة سوقية للأصول:** إدماج مفهوم القيمة العادلة؛
ارتباط وثيق بين المحاسبة والجباية؛	**استقلالية** المحاسبة عن الجباية (تسييراستراتيجي)؛
الكشوفات المالية: أولوية جدول حسابات النتائج، لأجل قياس المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع عدم إدماج بعض البيانات في الميزانية (خارج الميزانية) وبالتالي المعلومات المتضمنة في القوائم المالية تكون ناقصة ولا تسمح باتخاذ القرار.	**الكشوفات المالية:** أولوية الميزانية على جدول حسابات النتائج. وهي مطابقة للمعايير الحاسبية الدولية، كما تتضمن زيادة على ذلك جدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول سيولة (أو تدفقات) الخزينة.

2.2.بنية النظام المحاسبي المالي

يتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب، خصص الأول لتقديم تعريف للنظام المحاسبي المالي وإظهار نطاق تطبيقه وبعض المفاهيم المرتبطة به، وخصص المطلب الثاني للحديث عن الإطار التصوري الذي جاء به هذا النظام وكذا المبادئ والمعايير المحاسبية، بينما خصص المطلب الثالث لإبراز محتوى مدونة الحسابات.

1.2.2. تقديم النظام المحاسبي المالي

لقد تضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المفاهيم والأبعاد المستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

1.1.2.2. تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي وإبراز مجال تطبيقه فيما يلي:

1.1.1.2.2. التعريف:

يعد النظام المحاسبي المالي "نظاما لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (المؤسسة) ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية [80] ".

2.1.1.2.2. مجال التطبيق:

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. ومن هذا المنطلق تلزم الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي[80].

أما الكيانات الصغيرة فيمكنها مسك محاسبة مالية مبسطة بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها،خلال سنتين ماليتين متتاليتين، الأسقف التالية:[81]

- بالنسبة للنشاط التجاري: رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛
- بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛
- بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى : رقم الأعمال لا يتعدى 3 ملايين دينار، وعدد المستخدمين لا يتعدى 9 يعملون ضمن الدوام الكامل؛

هذا وتخضع المؤسسات التي تطبق المحاسبة المبسطة إلى إعداد كشوفات مالية خاصة، كما يمكن أن تدعى المحاسبة المبسطة باسم محاسبة الخزينة.

2.1.2.2. فرضيات وخصائص النظام المحاسبي المالي

ينطلق النظام المحاسبي المالي من مجموعة من الفرضيات، ويتميز بمجموعة من الخصائص، يمكن ذكرها فيما يلي:

1.2.1.2.2. فرضيات النظام المحاسبي المالي

تتمثل فرضيات النظام المحاسبي المالي،حسب الوثيقة الصادرة عن الحكومة والمتضمنة عرض الأسباب المقدمة لتبرير صياغة النص القانوني أمام البرلمان عندما كان في شكل مشروع،فيما يلي: [82] ص 13

- الاستيعاب الجيد للمحاسبة الحديثة: خلافا للمخطط المحاسبي السابق المبني أساسا على تصورات تأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية والضريبة بصفة خاصة، فإن النظام المحاسبي المالي الجديد يتقيد بتسجيل المعاملات والأحداث بصفة وفية ، ووفق المميزات والحقائق الاقتصادية، وهذا استجابة لمتطلبات المستخدمين الذين يريدون معلومات أكثر شفافية . إن هذا التصور الجديد للمحاسبة المستلهم من المحاسبة الأنجلوسكسونية يتطلب من كل الأطراف المعنية بالمعلومة المالية (المحاسبين وكل المستعملين) رفع وتحسين المستوى، وإعداد برامج تكوين مناسبة.
- تمييز القانون المحاسبي عن القانون الجبائي :إذا كانت المحاسبة في الجزائر إلى حد الآن مقيدة بالقواعد الجبائية، فـإن النظام الجديد يفترض استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي، وبهذافإن التصريحات الجبائية يتم إعدادها بعد معالجة الكشوف المالية للمؤسسات.

وفي الواقع، يوجد تناقض بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي من مفاهيم وما هو موجود بالنصوص الجبائية، وكمثال على ذلك تعتبر القواعد المحاسبية الجديدة إهتلاك الأصل توزيع ا مباشرا لقيمته وفقا لمدة الاستعمال الاقتصادية الخاصة به، في حين أن القواعد الجبائية تفرض مُددا محددة لذلك، ومن هذا المنطلق فإن تغيير بعض النصوص الجبائية يعد أمرا ضروريوذلك لمطابقتها مع ما تصبوا الأحكام المحاسبية الجديدة لتحقيقه.

2.2.1.2.2. خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي عن المخطط المحاسبي السابق بجملة من المفاهيم والخصائص، وذلك تكيفا مع البيئة الاقتصادية المحلية من جهة ، ومسايرة للبيئة المحاسبية الدولية من جهة أخرى، ويمكن إبراز أهم المفاهيم والخصائص المميزة للنظام المحاسبي الجديد في النقاط التالية:

1.2.2.1.2.2. أهم المفاهيم المميزة للنظام المحاسبي المالي: [83]

يتميز النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المفاهيم، ولعل أهمها ما يلي:

- العقود طويلة الأجل:

تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة (سلع) أو خدمة (خدمات) تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي:

- عقود بناء؛
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة؛
- عقود تقديم خدمات.

وتدرج في الحسابات الأعباء والمنتجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل ، حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز)، وهذا ما يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي (IAS11) المتعلق بعقود الإنشاء.

- الضرائب المؤجلة:

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) ،أوقابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول)، خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج، ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي إلى الضرائب المؤجلة بنفس الطريقة التي جاء بها المعيار المحاسبي (IAS12) المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة.

- عقد الإيجار التمويلي:

وهو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، ويترتب عن الإيجار التمويلي نقل معظم المخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرونا بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها، ولقد تطرق النظام المحاسبي المالي لهذا العقد بشكل مطابق لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (IAS17) المتعلق بعقود الإيجار.

- الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة:

يقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، فكل كيان (مؤسسة) يوجد مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى يلزم بإعداد ونشر - سنويا- الكشوف المالية المدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات، أي يكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج (إدارة الشركة الأم) ، أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته، ولقد عالج النظام المحاسبي هذه النقطة بنفس طريقة المعيار المحاسبي الدولي (IAS27) المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة وكذا المعيار (IFRS3) المتعلق باندماج الأعمال.

ومن المفاهيم الجديدة كذلك اندماج الكيانات المشاركة، حيث يمارس الكيان المدمج نفوذا ملحوظا وهو ليس بكيان فرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة، والنفوذ الملحوظ تكون فيه الحيازة تمثل 20% أو أكثر من حقوق التصويت، ويكون التمثيل في الأجهزة المُسَيرة والمشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية والمعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وهذا ما يوافق ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي(IAS28) المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة.

- القياس والتقييم المحاسبي: [84] ص ص 25-26

لقد سمح النظام المحاسبي المالي باستعمال طرق تقييم أخرى - في بعض الحالات - بالإضافة إلى طريقة التكلفة التاريخية، هي:

- القيمة الحقيقية: أو القيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يُمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة، وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة)؛
- قيمة الإنجاز الصافية: وتُعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون، مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع؛
- القيمة المحيَنة:وهي التقدير الحالي لقيمة التدفقات المقبلة في أموال الخزينة، ضمن المسار العادي للنشاط.

2.2.2.1.2.2. خصائص أخرى للنظام المحاسبي المالي: [82] ص ص 11-12

- يشكل الإطار المرجعي الوطني المتوافق مع الإطار المرجعي الدولي (المعايير المحاسبية الدولية)؛
- يسمح بالعمل على مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة للاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛

- يعلن بصفة أكثر وضوحا عن القواعد التي توجه التسجيل والتقييم المحاسبي للمعاملات وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب والأخطاء وتسهيل عمليات المراجعة؛
- ينص على التزامه بالعمل على تلبية احتياجات مختلف مستخدمي مخرجاته، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة، تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛
- يسمح بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي، بشرط التقيد بالالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها [85]؛
- اشتمل ضمن قوائمه الختامية على جدول تدفقات الخزينة الذي يتضمن معلومات مهمة بالنسبة لمستعملي القوائم المالية؛
- أوجد محاسبة مبسطة بشروط معينة للكيانات (المؤسسات) الصغيرة.

3.1.2.2. مسك وتنظيم المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي

لقد نص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي على شروط مسك المحاسبة وكيفية تنظيمها، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1.3.1.2.2. شروط عامة:

تتمثل الشروط العامة لمسك وتنظيم المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام، المصداقية والشفافية؛
- يعمل الكيان (المؤسسة) على تحديد الإجراءات اللازمة لوضع نظام محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية؛
- تمسك المحاسبة المالية بالدينار الجزائري، وتحوّل العمليات التي تمت بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير السارية في النظام المحاسبي؛
- تلتزم المؤسسة بالقيام بعملية الجرد المادي لأصولها وخصومها ، من حيث الكمية والقيمة مرة في السنة على الأقل.

2.3.1.2.2. شروط تتعلق بالدفاتر المحاسبية وكيفية مسكها:

تتمثل الشروط التي تتعلق بالدفاتر المحاسبية وكيفية مسكها فيما يلي:

- تسجل القيود المحاسبية وفق مبدأ القيد المزدوج (كل عملية تسجل في طرفين احدهما مدين، والآخر دائن وفق قيد بسيط أو مركب، على أن يتساوى مبلغ الطرفين)، وتكوُن الكتابات أوالقيود

المحاسبية مستندة على وثائق ثبوتية، مؤرخة على ورق أو أي دعامة لضمان المصداقية والحفظ وإمكانية استرجاع محتواها عند الحاجة؛

- تلزم الكيانات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي بمسك ثلاث دفاتر هي: دفتر اليومية، دفتر الأستاذ (عبارة عن دفتر كبير يتضمن الحسابات المستعملة في المؤسسة، لمتابعة حركة ورصيد كل حساب) ودفتر الجرد، بالإضافة إلى دفاتر وسجلات مساعدة حسب حاجة كل مؤسسة؛
- يُرَقم رئيس المحكمة مقر الكيان ويؤشر على دفتر اليومية ودفتر الجرد؛
- وجوب حفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها (أشرطة ممغنطة، CD) والوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات،ابتدءا من تاريخ قفل السنة المحاسبية؛
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي، هذه الأخيرة يجب أن تستوفي إجراءات الحفظ والأمن والمصداقية وإمكانية استرجاع المعطيات؛
- تُمْسك الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدمها ونشاطها حدا معينا خلال سنتين ماليتين متتاليتين ،محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة، تضبط يوميا الإيرادات والنفقات، كما تخضع أيضا (الكيانات الصغيرة) إلى إعداد كشوف مالية خاصة تتشكّل من: وضعية نهاية السنة المالية، حساب نتائج السنة المالية، وجدول تغير الخزينة خلال السنة المالية [85] ؛
- تُمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون ترك بياض أو تغيير، أو نقل إلى الهامش.

2.2.2.الإطار التصوري، المبادئ والمعايير المحاسبية

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

1.2.2.2. الإطار التصوري

يمكن التطرق إلى الإطار التصوري الخاص بالنظام المحاسبي المالي فيما يلي:

1.1.2.2.2. التعريف بالإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يُشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تفسيرها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل [80]، كما يُعَرف المفاهيم التي تُشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية، ويبين الخص ائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المالية.

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز الأهداف التي يسعى الإطار التصوري للمحاسبة المالية لتحقيقها في الآتي: [85]

- وضع معايير جديدة وتطوير المعايير السابقة؛
- المساعدة على تحضير وعرض الكشوف المالية؛
- مساعدة مستعملي الكشوف المالية على تفسير المعلومات المالية؛
- المساعدة على إبداء الرأي في مدى مطابقة الكشوف المالية للمعايير المحاسبية.

2.1.2.2.2. مكونات الإطار التصوري

يتشكل الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي من مجموعة من الأبعاد والمفاهيم، يمكن إبرازها فيما يلي:

أولا: أهداف الكشوف المالية:

تهدف الكشوف المالية (القوائم المالية) وفق النظام المحاسبي المالي إلى عرض الوضعية المالية للكيان بصورة صادقة ، وذلك بمنح معلومات مناسبة تتعلق بالمركز المالي ونتائج الأعمال من ربح أوخسارة، والتدفقات النقدية بصفة وفية، كما تهدف لأن تعكس المعلومات التي تتضمنها مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه، وتتكون هذه الكشوف المالية من:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛

بالإضافة إلى ملحق يضم معلومات التي تكتسي طابعا هاما وتعتبر مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

ثانيا:عناصر الكشوف المالية:

تعبر عناصر الكشوف المالية على فئات متعددة ، تمثل العمليات المالية والأحداث التي تمت لدى الكيان، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الجارية، وتشمل الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.

ثالثا:أساليب قياس عناصر الكشوف المالية:

تقاس العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة بالتكلفة التاريخية ، ونقصد بالتكلفة التاريخية: تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء، وتكلفة الإنجاز أو الإنتاج. لكن في بعض الحالات يجب تقييم بعض العناصر انطلاقا من:

- القيمة الحقيقية (أو العادلة أو السوقية) في ظل المنافسة العادية، بالنسبة للأدوات المالية والأصول البيولوجية؛
- القيمة المحققة؛
- القيمة الحالية.

رابعا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

اشترط النظام المحاسبي المالي أن تتوفر المعلومات الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية التالية: - الملائمة؛ - الدقة؛ - الوضوح؛ - قابلية المقارنة [85].

- الملائمة: يشترط في هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية وثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، كما تكون قادرة على إيجاد الفرق في القرار قبل وبعد استعمالها؛
- الدقة (الموثوقية): تكون المعلومة دقيقة وموثوقة عندما تكون خالية من الأخطاء والانحرافات المهمة، وعندما تعد وفق الضوابط التالية:
  - التمثيل الصادق؛
  - الحقيقة الاقتصادية فوق المظهر القانوني؛
  - الحيطة والحذر (التحفظ)؛
  - الحياد؛
  - الشمولية والاستيعاب (الاكتمال).
- الوضوح (القابلية للفهم): المعلومة الواضحة هي المعلومة التي يسهل فهمها من قبل كل مستعمليها، والذين لهم معرفة مبدئية بالتسيير والمحاسبة والاقتصاد، ويملكون الإرادة الكافية للإطلاع على المعلومات المحاسبية المقدمة؛
- قابلية المقارنة: تتوفر هذه الخاصية عندما يتم تقديم المعلومات المحاسبية بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية، مما يسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنة القوائم المالية للكيان في فترات مختلفة ،أومقارنتها بين الكيانات المختلفة.

خامسا: فرضيات إعداد الكشوف المالية:

وتمثل تلك الفرضيات التي يتم إعداد الكشوف المالية بموجبها لتحقيق أهداف هذه الكشوف، وهي:

- محاسبة الالتزام: وفق هذه الفرضية يتم الاعتراف بالمعاملات والأحداث التي وقعت في السنة المالية، سواء تم دفعها و/أو قبضها أم لم يتم، و يؤدي تطبيق هذه الفرضية إلى تحقيق أهداف الكشوف المالية المتمثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للكيان ونتائج أعماله خلال فترة معينة؛
- الاستمرارية: تعد الكشوف المالية للسنوات المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات ، والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، عندها يتم إعداد الكشوف المالية على أساس آخر يتم توضيحه في الملحق [86] ص ص 29-30.

2.2.2.2. المبادئ المحاسبية

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي: [87] 25-29

- الفترة المحاسبية: يتضمن هذا المبدأ الفترة المعتمدة لتحديد المركز المالي ونتائج عمليات الوحدة الاقتصادية، وينص على أن السنة المالية المحاسبية تمتد 12 شهرا أي طيلة السنة المدنية، إلا في الحالات الاستثنائية كارتباط النشاط بدورة استغلال لا تتماشى والسنة المدنية، الإنشاء أووقف نشاط الكيان.في مثل هذه الحالات يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها؛
- استقلالية الدورات: انطلاقا من فرضية استمرارية الوحدة المحاسبية، تعتبر كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء؛
- مبدأ الحيطة والحذر: أي التقدير المعقول للواقع في ظل ظروف الشك، لتفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل، والتي من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان ونتائجه، أي عدم المبالغة في تقدير قيمة الأصول والنواتج وأن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء؛
- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول، الخصوم، التكاليف والإيرادات وتقدم في القوائم المالية بالتكلفة التاريخية أي على أساس قيمتها عند تاريخ إثباتها أو تحقيقها، باستثناء بعض الحالات التي تقدم بالقيمة الحالية كالأصول البيولوجية وبعض الإثباتات المالية؛
- الوحدة النقدية: يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومات التي تحملها الكشوف المالية؛
- الوحدة المحاسبية المستقلة : حسب هذا المبدأ فإنه يجب الفصل والتفريق بين أصول وخصوم، أعباء ونواتج الكيان، وممتلكات المساهمين والملاك؛

- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني : يعتبر هذا المبدأ جديدا بالنسبة للمحاسبة في الجزائر، وينص على التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب واقعها وليس حسب شكلها القانوني، وتطبيقا لهذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية؛
- عدم المقاصة: بحسب هذا المبدأ لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم ولا بين عناصر الأعباء وعناصر النواتج، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية؛
- الأهمية النسبية: ينص هذا المبدأ على:

- إبراز الكشوف المالية لكل معلومة مهمة؛
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أوالوظيفة؛
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة المالية التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة؛
- يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

3.2.2.2. المعايير المحاسبية

لقد أشارت المادة 8 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى المعايير المحاسبية، وجاءت المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الخاص بإجراءات تنفيذ القانون رقم 07-11 لتحدد هذه المعايير ، لكن دون الإشارة إلى علاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية، وتركت الأمر مبهما ويحتمل ثلاث احتمالات: [65] ص ص 14-15

الاحتمال الأول: أن الجزائر ستطبق المعايير المحاسبية الدولية بالتدريج، وأن ما أدرج في المادة 30 من المرسوم 08-156 هو اختيار لمجموعة من المعايير الدولية التي يمكن تطبيقها حاليا ، وعدم ملائمة ما تبقى من المعايير الدولية الأخرى للبيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية؛

الاحتمال الثاني: أن المعايير المشار إليها في المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 هي نفسها المعايير المحاسبية الدولية، مع إعادة ترتيبها على أساس مجموعة العمليات أو نوع النشاط، وبالتالي هناك معايير مدمجة في أخرى ودون الاستعمال لترقيمها الدولي؛

الاحتمال الثالث: أن الجزائر بصدد وضع معايير خاصة بها مثلما هو موجود بعدد من الدول.

وعموما يمكن مقابلة المعايير التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مع المعايير المحاسبية الدولية على النحو التالي(الجدول رقم (04)):

الجدول رقم (04): مقابلة المعايير المذكورة في المرسوم رقم 08-156 بالمعايير المحاسبية الدولية [65] ص 15.

نوع المعايير	تسمية المعيار	المعيار أو المعايير الدولية المقابلة أو القريبة.
معايير متعلقة بالأصول	▪ التثبيتات العينية ▪ التثبيتات المالية ▪ المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	IAS- رقم: 16،25،27،28، 38؛ IAS- رقم 32؛ IAS- رقم: 2، 11.
معايير متعلقة بالخصوم	▪ رؤوس الأموال الخاصة ▪ الإعانات ▪ مؤونات المخاطر ▪ القروض والخصوم الأخرى	IAS- رقم1؛ IAS- رقم: 20؛ IAS- رقم: 36،37؛ IAS- رقم: 1، 23، 32، 39.
معايير متعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة	▪ الأعباء ▪ النواتج	IAS- رقم 1؛ IAS- رقم: 1، 18.
معايير أخرى	▪ تقييم الأعباء والنواتج المالية ▪ الأدوات المالية ▪ عقود التأمين ▪ العمليات المنجزة بصفة مشتركة أولحساب الغير ▪ العقود طويلة المدى ▪ الضرائب المؤجلة ▪ عقود الإيجار ▪ امتيازات المستخدمين ▪ العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	IAS- رقم: 18، 23؛ IAS- رقم 39، IFRS رقم 9؛ IFRS- رقم 4؛ IFRS-رقم 3؛ IAS- رقم: 11؛ IAS- رقم: 12؛ IAS- رقم: 17؛ IAS- رقم: 19؛ IAS- رقم: 21.

3.2.2. مدونة الحسابات

تشكل مدونة الحسابات (مخطط الحسابات) مجموعة من الحسابات المجمعة في فئات متجانسة تسمى أصنافا (مجموعات)،حيث أن كل صنف من أصناف الحسابات يعرف بأعداد ذات رقمين أوأكثر في إطار الترتيب العشري، ويُلزم كل كيان (مؤسسة) بإعداد مخطط حسابات واحد على الأقل ملائم لهيكله ونشاطه واحتياجاته من المعلومات الضرورية للتسيير، بشرط أن لا يتجاوز حدود إطار مخطط الحسابات الإجباري والمتمثل في قائمة الحسابات ذات رقمين، وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية لاحتياجاتها، ويعتبر الحساب أصغر وحدة معتمدة لترتيب التدفقات الاقتصادية وتسجيلها محاسبيا، كما يمكن تصنيف الحسابات إلى فئتين، هما: [83]

- حسابات الميزانية أو حسابات الوضعية؛
- حسابات التسيير؛

بالإضافة إلى حسابات المجموعات الحرة (0، 8، 9) التي يمكن استعمالها في محاسبة التكاليف، أو الالتزامات خارج الميزانية، أو لأجل عمليات محتملة غير واردة في الحسابات الأخرى.

1.3.2.2. حسابات الميزانية

تضم حسابات الميزانية خمس (5) أصناف للحسابات، هي:

الصنف الأول:حسابات رؤوس الأموال

يتضمن هذا الصنف كل ما يمكن أن يمثل للكيان (المؤسسة) موارد خاصة بالاستثمار، سواء كانت هذه الموارد داخلية أو خارجية، مساهمات أو قروض، ويتفرع إلى مجموعة من الحسابات الرئيسية هي: رأس المال، الإحتياطات وما يماثلها، النتيجة، النواتج والأعباء خارج دورة الاستغلال وكذا المؤجلة، المؤونات الموجهة لتحمل أعباء مستقبلية، الإقتراضات والديون المشابهة (كقرض السندات، الديون المتعلقة بعقد الإيجار، علاوات تسديد السندات)، الديون المرتبطة بالمساهمات، حسابات الارتباط ما بين المؤسسات [88]PP 6-7.

الصنف الثاني:حسابات التثبيتات

يتضمن الصنف الثاني كل ما يتعلق بالتثبيتات (الاستثمارات) واهتلاكها وتدني قيمها، ويتفرع إلى الحسابات الرئيسية التالية: [89]PP 7-15

- التثبيتات المعنوية: تتكون بشكل أساسي من تثبيتات معنوية مُولدة داخليا، كمصاريف التنمية القابلة للتثبيت، البرمجيات المعلوماتية والبراءات والرخص والعلامات، فارق الاقتناء الناتج عن تجميع المؤسسات عن طريق الاقتناء أو الانصهار أو الاندماج؛
- التثبيتات العينية: يسجل في هذا الحساب الأراضي وعمليات تهيئتها والبناءات ومختلف المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية وغيرها بقيمة الإسهام، تكلفة الحيازة أو تكلفة الإنتاج، ويمكن إدراج التثبيتات موضوع عقد الإيجار التمويلي بين الكيان والمؤجر ضمن حسابات التثبيتات العينية، عند استجابة هذا العقد للشروط المنصوص عليها ، وبأضعف مبلغ بين القيمة الحقيقية للملك المؤجر والقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا المنصوص عليها في العقد؛
- التثبيتات في شكل امتياز: يعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يُسْند بموجبه شخص عمومي إلى شخص معنوي أو طبيعي تنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لمدة محددة - طويلة على العموم -، مقابل حق تقاضي أتاوى من مستعملي هذه الخدمة، وتسجل التثبيتات المتعلقة بالامتياز في حسابات صاحب الامتياز مفصولة عن بقية التثبيتات المشابهة ، وذلك لتلبية احتياجات التسيير والإعلام، ويتفرع حساب التثبيتات في شكل امتياز بنفس طريقة الحساب السابق (التثبيتات العينية)؛
- التثبيتات الجاري إنجازها: الهدف من إيجاد هذه الحسابات هو إبراز قيمة التثبيتات غير المكتملة عند انتهاء السنة المالية، وكذلك التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي يقدمها الكيان للغير من اقتناء تثبيت ما؛
- مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات: يتلقى هذا الحساب في جانبه المدين كلفة اقتناء (أوقيمة الإسهام) سندات المساهمة والحسابات الدائنة المرتبطة بتلك السندات؛
- تثبيتات مالية أخرى: يتضمن هذا الحساب السندات من غير سندات المساهمة، والسندات المثبتة لنشاط الحافظة التي لا ينوي الكيان بيعها في الأجل القصير، كما يشمل السندات المثبتة لنشاط الحافظة، ويتمثل نشاط الحافظة بالنسبة للكيان في استثمار كل أصوله أو جزء منها في محفظة سندات لكي يستمد منها مردودية مرضية ، بدون التدخل في تسيير الكيان الذي حاز سنداته، ويشمل كذلك قروض عقد الايجار، والودائع والكفالات المدفوعة، وكل الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة التي لا يمكن تصنيفها في الفئات السابقة؛
- اهتلاك التثبيتات: تقيد في هذا الحساب الاهتلاكات المتعلقة بالتثبيتات، وفي المقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات كأعباء في الجانب المدين لحسابات المخصصات، وتجدر الإشارة إلى أن التثبيتات المعنوية تهتلك على أساس مدة نفعيتها التي يفترض ألا تتجاوز 20 سنة، إلا في الحالات الاستثنائية التي يجب تبريرها في الملحق؛

- خسائر القيمة عن التثبيتات: يستعمل هذا الحساب عند ثبوت خسارة في القيمة، ويتم استخدامه في نهاية السنة المالية.

الصنف الثالث:حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

يمكن تصنيف المخزونات في حساباتها بطريقتين هما: [90] PP 5-6

- حسب الترتيب الزمني لدورة الإنتاج (التموين، في مرحلة الإنتاج، الإنتاج المخزن، البضائع المباعة على حالتها الأولى)؛
- طبيعة الأصل المخزن، ويتم التصنيف باستعمال هذه الطريقة حسب الاحتياجات الداخلية للتسيير في كل كيان.

ويضم هذا الصنف (المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ): البضائع المشتراة ليتم بيعها على حالتها، المواد الأولية والتوريدات المشتراة من أجل تحويلها، التموينات الأخرى التي تعبر عن المواد والأشياء التي تساهم في المعالجة وفي الصنع أو في الاستغلال دون أن تدخل في تكوين المنتجات المعالجة أوالمصنوعة، السلع والخدمات قيد الإنتاج، المنتجات التي صنعها الكيان، المخزونات المتأتية من التثبيتات التي تشمل العناصر المفككة أو المسترجعة من التثبيتات العينية، المخزونات المستودعة والمخزونات السائرة في الطريق، ويمكن لمسيري الكيان اختيار طريقة الجرد للمخزون بين الجرد الدائم والجرد المتناوب (غير الدائم).

الصنف الرابع: حسابات الغير

يضم هذا ال صنف: الموردون والتسبيقات المقدمة لهم، الزبائن والتسبيقات المستلمة منهم، المستخدمين والحسابات الملحقة، الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، كل ما يتعلق بالدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية مثل الإعانات، الضرائب والرسوم وغير ذلك، كما يضم الصنف الرابع حسابات عمليات المجمع والشركاء، حسابات مختلف الدائنين والمدينين، حسابات تضم العمليات التي لا يمكن قيدها وقت حدوثها في حساب معين لنقص المعلومات المتعلقة بها ، بشرط تحويلها إلى حساباتها في أسرع وقت، الأعباء والنواتج المتعلقة بسنوات أخرى ، والمؤونات التي يتوقع استحقاقها خلال 12 شهرا، خسائر القيمة المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الغير [91] PP 8-9.

الصنف الخامس: الحسابات المالية

يتكون هذا الصنف من: الحسابات التي تضم الأصول المالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق ربح في أجل قصير والتي تقابل حسابات القيم المنقولة المثبتة، حسابات البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها، الأدوات المالية مثل الخيارات والعقود ذات أجل والاعتمادات المتبادلة لأسعار فائدة والعملة

الصعبة، الصندوق، وكالات التسبيقات والاعتمادات المفتوحة في البنوك باسم الغير أو باسم عون من أعوان الكيان، حساب التحويلات الداخلية الذي يُعد حساب عبور، حساب خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية الذي يضم الفرق السلبي بين القيمة المحاسبية للأصل المالي وقيمته القابلة للتحصيل [92] PP 5-7.

2.3.2.2. حسابات التسيير

تضم حسابات التسيير صنفين للحسابات، هما:

الصنف السادس: حسابات الأعباء

استنادا إلى مدونة الحسابات فإن تصنيف النواتج والأعباء يتم في حساب النتائج حسب الطبيعة إجباريا، وحسب الوظيفة عند الاقتضاء في الملحق.

ويتضمن الصنف السادس الأعباء حسب طبيعتها كما يلي: حساب المشتريات المستهلكة بسعر الاقتناء بالإضافة إلى تكاليف الشراء الأخرى مع طرح التنزيلات والحسوم المحصلة، الخدمات الخارجية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، الأعباء العملياتية الأخرى، مختلف الأعباء المالية، الأعباء غير العادية (الاستثنائية) مثل حالة الكوارث الطبيعية غير المتوقعة، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، الضرائب على النتائج وما يماثلها [93] PP 8-9.

الصنف السابع: حسابات النواتج

يتكون هذا الصنف من حسابات مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والنواتج الملحقة (تضم النواتج الملحقة النواتج المتأتية من المصالح المستغلة لصالح المستخدمين وغيرها) ، التي تسجل بسعرها الصافي والرسم المحصل على القيمة المضافة مع طرح التنزيلات وتخفيضات الأسعار الممنوحة، الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، إنتاج التثبيتات والذي يضم تكلفة إنتاج عناصر الأصل المعنوي و/أو العيني والمصاريف الملحقة به، إعانات الاستغلال، النواتج العملياتية الأخرى كالأتاوى عن الامتياز والبراءات، مختلف النواتج المالية، النواتج غير العادية (الاستثنائية)، الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات [94] PP 6-7.

3.2. عرض الكشوف المالية ودراسة أهم عناصرها

تتشكل الكشوف المالية من المعلومات المتعلقة بالكيان (المؤسسة) ، التي تم تجميعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها في شكل فصول ومجاميع مبينة بوضوح، وتُضبط هذه الكشوف تحت مسؤولية المسيرين، كما يتم إصدارها خلال مدة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ الإقفال، وتتكون هذه الكشوف من بنود (فصول) يخضع تقييمها وعرضها لشروط معينة، كما تتكون على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل رقمي، أو في شكل سردي وصفي رقمي.

ويمكن عرض هذه الكشوف المالية وإبراز طرق تقييم أهم بنودها من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- الميزانية؛
- حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

1.3.2. الميزانية

تعبر الميزانية* عن ذلك الجدول الذي يصور المركز المالي للكيان (المؤسسة) في تاريخ معين، وتصنف بصورة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم [95] P59.

1.1.3.2. الأصول

وتتمثل في الموارد التي يسيرها الكيان (المؤسسة) بفعل أحداث ماضية، وهي موجهة لتوفير منافع اقتصادية مستقبلية، ويمكن تقسيمها إلى أصول غير جارية (تتمثل في العناصر الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة) وأصول جارية (تلك العناصر التي لا تتصف بالديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها)، ومما سبق يمكن ذكر أهم العناصر المكونة للأصول كما يلي:[85]

❖ أصول غير جارية، وتحتوي على:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر بهدف تغطية احتياجات أنشطة الكيان، مثل التثبيتات العينية والمعنوية؛
- الأصول التي تتم حيازتها بغرض توظيفها على المدى الطويل، أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

---

*أنظر الملحق رقم 01.

❖ أصول جارية، وتضم مايلي:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية، وذلك من تاريخ اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال إلى غاية تحقيقها في شكل سيولة الخزينة؛
- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة ، والتي من المتوقع تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا؛
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

ويمكن التطرق إلى أهم بنود الميزانية وطرق تقييمها كما يلي:

1.1.1.3.2. التثبيتات العينية والمعنوية

يمكن التطرق إلى هذا العنصر كما يلي:

1.1.1.1.3.2. التعريف بالتثبيتات العينية والمعنوية

يعبر التثبيت العيني عن "ذلك الأصل المادي الذي يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو الاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد السنة المالية".

وأما التثبيت المعنوي فهو"أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، ويشمل مثلا فرق الاقتناء (Goodwill)*،العلامات، برامج المعلوماتية... الخ".

ويتم الاعتراف بالتثبيت العيني أو المعنوي كأصل عند:

- احتمال أن يعود بمنافع اقتصادية مستقبلية على الكيان؛
- إمكانية تقييم تكلفة الأصل بصورة صادقة.

2.1.1.1.3.2. تقييم التثبيتات العينية والمعنوية

تُقيم التثبيتات العينية والمعنوية بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، كما يندرج في تكلفتها المصاريف المتعلقة بالاقتناء وكل المصاريف حتى وضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، ولا تضاف إلى تكلفتها المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف الانطلاق في النشاط، أما إذا تم إنتاج التثبيت من قبل الكيان (المؤسسة) فتضم تكلفته : تكلفة استعمال العتاد وأعباء اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى، كما يمكن أن تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند انقضاء مدة الانتفاع بها،

*يمثل فرق الاقتناء (Goodwill) من جهة شهرة المحل التي تدر على الكيان أرباحا غير عادية نتيجة الاندماج، الاتحاد أو السيطرة بالمقارنة مع الكيانات الأخرى التي تمارس نفس النشاط، ومن جهة أخرى يمثل الثمن الزائد المدفوع للحصول على السيطرة.

أو مصاريف تجديد الموقع إلى تكلفة التثبيت الذي تم إنتاجه أو اقتناءه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد ضروريا.

وتضاف النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية إلى قيمة التثبيت الذي تتعلق به، بشرط أن تؤدي إلى الرفع من قيمته المحاسبية ، أي إذا كان من المحتمل أن تعود بمنافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى المحقق في السابق.

ويعاد تقييم التثبيت العيني عقب إدراجه الأول في الحسابات باعتباره أصلا ، بتكلفته منقوصا منها الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة، كما يرخص للكيان استعمال معالجة أخرى، بإدراج كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا بمبلغه المعاد تقييمه، أي بقيمته الحقيقية (أي القيمة السوقية فالأراضي والمباني مثلا تحدد قيمها السوقية استنادا إلى تقدير يجريه مُقومون محترفون ومؤهلون، أوتكلفة التعويض الصافية من الاهتلاك، في حالة غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق ، ويكون هذا مثلا في حالة منشآت الإنتاج المتخصصة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، ويُلزم الكيان بإجراء عملية إعادة التقييم بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات اختلافا كبيرا عن القيمة التي حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.

وفي حالة الزيادة في القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقيمه فإن هذه الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"، على أن يتم إدراج إعادة التقييم الإيجابية كنواتج إذا كانت تُعوض إعادة تقييم سابقة سلبية، أما إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فإن هذه الخسارة في القيمة تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة التقييم الإيجابي للأصل نفسه الذي سبق إدراجه كرؤوس أموال خاصة ، ويقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة التقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء.

هذا ويمكن إعادة تقييم التثبيتات المعنوية بنفس شروط التثبيتات العينية، بشرط إمكانية تحديد القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي المعني بالإستناد إلى سوق نشطة*.

وتهتلك التثبيتات العينية والمعنوية على أساس استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بها، حيث يتم توزيع المبلغ القابل للإهتلاك على مدة دوام نفعية الأصل ، مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة (يقصد بالقيمة المتبقية المحتملة المبلغ الصافي للأصل ، الذي يرتقب الكيان الحصول عليه عند انقضاء مدة نفعيته بعد استبعاد تكاليف الخروج المنتظرة) لهذا الأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته.

وللإشارة فإن طريقة إهتلاك أي أصل يجب أن تعكس استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها أو ينتجها ذلك الأصل، وتتمثل طرق الاهتلاك التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

---

*السوق النشطة هي السوق التي تتوفر فيها كافة الشروط التالية : العناصر التي يتم المتاجرة بها تكون متجانسة، ووجود في أي وقت مشترون قادرون و راغبون، وتكون الأسعار فيها متوفرة للجمهور.

- طريقة الإهتلاك الخطي أو الثابت: تُحَمل هذه الطريقة عبأ ثابتا على مدة نفعية الأصل؛
- طريقة الإهتلاك المتناقص: تؤدي إلى عبء متناقص على المدة النفعية للأصل؛
- طريقة وحدات الإنتاج: التي تقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل؛
- طريقة الإهتلاك المتزايد: تؤدي إلى عبء متناقص على المدة النفعية للأصل.

وينصح النظام المحاسبي المالي باعتماد طريقة الإهتلاك الثابت في حالة عدم التمكن من تحديد التطور في استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة.

ويجب أن تُدرس دوريا طريقة الإهتلاك، مدة النفعية والقيمة المتبقية ، في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية، وفي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة [96] ص 7.

2.1.1.3.2.التثبيتات المالية غير الجارية

وتتمثل في الأصول المالية غير الجارية، وتتكون من العناصر التالية: [83]

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة ، التي تسمح للكيان بممارسة النفوذ على الشركة التي تصدر هذا النوع من السندات أو أن تمارس مراقبتها عليها؛
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل مردودية مرضية، بدون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت حيازة سنداتها؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل والتي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛
- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير (الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال والقروض التي تفوق مدتها اثنا عشر شهرا).

ويتم تقييم الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي تمثل القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة ومصاريف البنك وجميع المصاريف والرسوم المتعلقة بالعملية، عدا الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

وتخضع المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة عند إقفال كل سنة مالية لإختبار تناقص القيمة قصد إثبات وجود أي خسارة محتملة في القيمة.

أما خلال التقييم اللاحق، فسندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا، وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص:

- بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها، فتقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛
- بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، فتقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

وبالنسبة للتوظيفات المالية والتي تتم حيازتها حتى حلول استحقاقها ، وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان ، ولم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية فتقيم بالتكلفة المهتلكة [*]، وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة.

وعند القيام بالتنازل عن تثبيتات مالية، تدرج القيم الفائضة أو الناقصة كنواتج أو أعباء عملياتية.

3.1.1.3.2. الضرائب المؤجلة كأصل

وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للتحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية، وتسجل في الميزانية وحساب النتائج، وعند تقديم الحسابات تفصل الضرائب المؤجلة كأصل عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، وتحدد أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال [82] ص 85.

4.1.1.3.2. المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ

تعرف المخزونات على أنها أصول يمتلكها الكيان، وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري أو قيد الإنتاج، أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.وتقييم المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ يكون بالتكلفة التي تشمل:

- تكاليف الشراء (المشتريات، المواد القابلة للاستهلاك، المصاريف المرتبطة بالمشتريات)؛
- تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة باستثناء الأعباء الناتجة عن الاستعمال غير الأمثل)؛
- المصاريف العامة والمصاريف المالية، والمصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.

وتحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية، وعملا بمبدأ الحيطة والحذر تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة انجازها الصافية (سعر البيع بعد طرح تكلفتي

[*]التكلفة المهتلكة هي المبلغ الذي قوم به الأصل المالي عند إدراجه الأولي في الحسابات منقوصا منه تسديدات الديون الرئيسية مضافا إليه أو محذوفا منه الاهتلاك المتجمع لأي فارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند الاستحقاق، ومنقوصا منه كذلك كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

الإتمام والتسويق)، وتدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، ويتم تقييم السلع عند خروجها من المخزن أو عند الجرد باستخدام طريقة الداخل أولا صادر أولا (FIFO) أو التكلفة المتوسطة المرجحة (PEPS)، مع إظهار ذلك في الملحق[83].

2.1.3.2. الخصوم

تتكون الخصوم من رؤوس الأموال الخاصة والالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يمثل انقضاؤها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية، ويمكن تصنيف الخصوم إلى:

- ❖ رؤوس الأموال الخاصة : تمثل رؤوس الأموال الخاصة حقوق المساهمين أو قيمة ما يملك أصحاب الكيان من أصول، كما تتضمن النتائج التراكمية الناتجة عن عمليات وأحداث سابقة، ومنها: [85]
  - رأس المال؛
  - العلاوات والاحتياطات؛
  - فارق إعادة التقييم؛
  - النتيجة؛
  - حقوق ذوي الأقلية.
- ❖ الخصوم غير الجارية: هي عبارة عن التزامات طويلة المدى، أي تستحق بعد أكثر من اثني عشر شهرا من تاريخ الإقفال، ومنها:
  - السندات طويلة المدى؛
  - القروض طويلة المدى.
- ❖ الخصوم الجارية: هي كل الالتزامات التي يتم دفعها أو تسويتها أو تجديدها خلال الاثني عشر شهرا القادمة، ومن أمثلتها:
  - حسابات الدائنين وأوراق الدفع؛
  - الأعباء مستحقة الدفع.

ويمكن التطرق إلى أهم عناصر الخصوم وطرق تقييمها كما يلي:

1.2.1.3.2.مؤونات المخاطر والأعباء

مؤونة الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية: [83]

- عندما يكون للكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث ماضي؛
- عندما احتمال أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛
- عند إمكانية القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

ويكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلتزام المعني، وتكون المؤونات محلا لتقدير جديد عند إقفال كل سنة مالية.

2.2.1.3.2. الضرائب المؤجلة كخصم

وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع خلال سنوات مالية مستقبلية، وتسجل في الميزانية وفي حساب النتائج، وتختلف الضرائب المؤجلة كخصم عن الديون الضريبية الجارية، كما تحدد أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال [82] ص 85.

3.2.1.3.2. القروض والخصوم المالية الأخرى

مبدئيا يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها، التي تمثل القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها، وبعد الاقتناء تُقيَم الخصوم المالية حسب التكلفة المهتلكة، باستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيَم بقيمتها الحقيقية.

ويتم إدراج تكاليف (فوائد) القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها ، إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية (البديلة) المرخص بها، حيث يتم في هذه الحالةإ دماج كلفة (فوائد) الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهر) قبل أن يستعمل أو يباع (تدمج) في كلفة هذا الأصل، ويتم التوقف عن إدماج تكاليف الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج أو انتهاء عملية الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه [83].

2.3.2. حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة

يمكن تقسيم هذا المطلب كما يلي:

1.2.3.2. حساب النتائج*

هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الكيان (المؤسسة) خلال الدورة المالية، ويُبيّن النتيجة الصافية مميزا بين الربح والخسارة، كما يُعتمد في حساب النتائج على مبدأ محاسبة الالتزام حيث يتم تسجيل المعاملات والأحداث عن الفترات التي يحدث فيها الدخل، وليس عندما تستلم النقدية أو تدفع، بمعنى آخر لا يؤخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب للنقدية، بل تسجل وقت نشوء الالتزام أو الاستحقاق، ويشترط في حساب النتائج أن يتضمن على الأقل ما يلي: [83]

- نواتج الأنشطة العادية؛
- النواتج المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة الخاصة بالتثبيتات العينية والمعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (أعباء ونواتج)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ويمكن التطرق إلى كيفية تقييم وإدراج الأعباء والنواتج الناشئة عن الإعانات العمومية والأعباء والنواتج المالية، بالإضافة إلى معالجة العمليات الناتجة عن العقود طويلة الأجل كما يلي: [83]

1.1.2.3.2. الإعانات (المنح العمومية)

وتنتج من خلال تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحَملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة، بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة ماضيا أو مستقبلا، ولا يمكن إدراج الإعانات العمومية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ما يلي:

- امتثال الكيان للشروط الملحقة بالإعانات؛
- الإعانات سيتم استلامها.

وتدرج الإعانات كنواتج (إيرادات) في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تُلحق والتي يفترض تعويضها، فبالنسبة للإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للإهتلاك

*أنظر الملحق رقم 02.

تدرج في الحسابات كنواتج حسب تناسب الإهتلاك المحتسب، وتظهر الإعانات المرتبطة بالأصول في الميزانية كنواتج مؤجلة، أما الإعانات الموجهة لتغطية الأعباء أو الخسائر تدرج كنواتج في التاريخ الذي تم اكتسابها فيه.

2.1.2.3.2.الأعباء والنواتج المالية

تدرج الأعباء والنواتج المالية مع الزمن، وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت خلالها، والعمليات التي تم الحصول من أجلها على تأجيل الدفع أو منح التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق ،وتدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح الناتج المالي أو العبء المالي المرتبط بهذا التأجيل.

كما يدرج الفرق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية ، التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح في الحسابات كأعباء مالية أو كنواتج مالية.

3.1.2.3.2. الأعباء والنواتج عن العقود طويلة الأجل

تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة (أو مجموعة من السلع) أو خدمة (أو مجموعة خدمات) تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، وتتمثل هذه العقود في : عقود البناء، عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة، وعقود تقديم الخدمات. وتسجل الأعباء والنواتج التي تخص العمليات التي تمت في إطار هذه العقود عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع وبمقياس إنجاز العملية (التسجيل حسب طريقة التقدم)، وإذا كان من غير الممكن تطبيق طريقة التقدم أو لا يمكن تقدير النتيجة النهائية للعقد بصورة صادقة، يتم تسجيل النواتج بمبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة والتي يكون تحصيلها محتملا (التسجيل حسب طريقة الإتمام)، ويتم تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد إذا توقع أن مجموع تكاليف العقد سيفوق مجموع نواتجه أو في حالة وقوع حوادث طارئة أو معروفة.

2.2.3.2. جدول سيولة الخزينة*

يقصد بالخزينة الأموال الموجودة في الصندوق والودائع الجارية في البنوك، والمقصود بأشباه النقدية أو الأموال التوظيفات شديدة السيولة (مدة تحصيلها أقل من 3 أشهر) والتي غالبا ما تتحول بسهولة إلى مبلغ معروف من النقدية وخاضعة لمخاطر معدومة عند تحويلها، والمقصود بتدفقات (سيولة) الخزينة حركات دخول وخروج الأموال وما شابهها [97] ص 88.

وجدول سيولة الخزينة عبارة عن قائمة مالية تتضمن حوصلة عن مدخلات ومخرجات الموجودات المالية، التي تمت أثناء السنة المالية حسب منشأها (مصدرها)، والهدف من إعداد هذه القائمة تزويد مستعملي الكشوف المالية بالمعلومات اللازمة لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وما

*أنظر الملحق رقم 03.

شابهها، وكذا المعلومات المتعلقة باستخدام هذه التدفقات المالية، ويُقدم جدول سيولة الخزينة تدفقات الأموال الحاصلة أثناء الدورة المالية كما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية (العملياتية)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء استثمارات، أوعمليات تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات المالية الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة ينتج عنها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، مثل القروض الجديدة والتسديدات التي يجب أن تظهر منفصلة عن القروض، الزيادات والتخفيضات في رأس المال، وسداد توزيعات أرباح على المساهمين).

ويمكن فصل التدفقات النقدية الداخلة المتمثلة في إصدار أسهم عادية وسندات واقتراض من الغير وبيع أسهم الخزانة ، عن التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة في شراء أسهم خزانة وسداد واستهلاك السندات وسداد أصل قرض معين وسداد أرباح المساهمين، وبهذا فإن فوائد القروض تدخل ضمن أنشطة التشغيل، ويرتبط نشاط التشغيل بقائمة الدخل والأصول الجارية ما عدا النقدية والخصوم الجارية، أما نشاط الاستثمار فيرتبط بالأصول غير الجارية (طويلة الأجل) بينما نشاط التمويل يرتبط بالخصوم غير الجارية (طويلة الأجل) والأموال الخاصة.

ويمكن تقديم جدول سيولة الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة:

- الطريقة المباشرة : والتي بموجبها يتم الافصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية، ويوصي النظام المحاسبي المالي باستعمال هذه الطريقة باعتبارها توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية؛
- الطريقة غير المباشرة: والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، وبإضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب أوالخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية[83].

3.3.2.جدول تغير الأموال الخاصة والملحق

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى عنصرين، هما:

1.3.3.2. جدول تغير الأموال الخاصة*

يمثل جدول تغير الأموال الخاصة بيانا لتغير رؤوس الأموال الخاصة، حيث يُعْرض تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من عناصر رؤوس الأموال الخاصة للكيان (المؤسسة) خلال الدورة، والمعلومات المطلوب تقديمها على الأقل في هذا الجدول تتمثل في: [83]

- النتيجة الصافية للدورة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المؤثرة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ، في إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...الخ)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية.

2.3.3.2. ملحق الكشوف المالية*

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تكتسي طابعا هاما وتعتبر مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، ويمكن أن تتعلق هذه المعلومات بما يلي: [83]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، التي يجب أن تكون مطابقة للمعايير المحاسبية المنصوص عليها، وفي حالة أي مخالفة لهذه المعايير يلزم الكيان بتبرير ذلك وتقديم التفسيرات اللازمة؛
- الإفصاح الضروري لحسن فهم الكشوف المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغيّر الأموال الخاصة)؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، المؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم؛
- الإفصاح عن المعلومات ذات الطابع العام أو التي تتعلق ببعض العمليات الخاصة الضرورية من أجل الحصول على صورة وافية وكاملة؛
- كما يجب على الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي تقديم المعلومات الخصوصية اللازمة لمستعملي الكشوف المالية من أجل فهم النتائج الماضية، وتقييم الأخطار ومردودية الكيان، كما تلزم بتقديم معلومات تخص مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها، ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها؛

وبصفة عامة يجب الإفصاح في الملحق عن جميع المعلومات التي تكون ملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستعملي القوائم المالية، والتي تتصف بالأهمية النسبية

*أنظر الملحق رقم 04.
*لا يعد الملحق كشفا ماليا.

خاتمة الفصل

إن الجزائر - وكغيرها من الدول التي كانت تخضع للاستعمار - ورثت بعد استقلالها عن فرنسا منظومة قانونية وتنظيمية صممت لتحقيق أهداف بيئتها، ومن بين ذلك المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي استعملته الجزائر لغاية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني سنة 1976، استجابة لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي. وبعد انتقال الجزائر لاقتصاد السوق أصبح هذا المخطط لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، بسبب تغير المستعملين وحاجاتهم من المعلومات، الشيء الذي دفع بالجهات القائمة على تنظيم مهنة المحاسبة إلى العمل على إصلاح النظام المحاسبي، ولقد تحقق ذلك فعلا بتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يمثل في الحقيقة تبنيا للمعايير المحاسبية الدولية على الطريقة الفرنسية، ولقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من المفاهيم والأهداف التي تستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية العالمية، يمكن تلخيصها في:

- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية،وتمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة وأكثر شفافية؛
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال توحيد قراءة القوائم المالية؛
- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال من ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغييرات عليها)؛
- الانتقال من محاسبة المعالجة إلى محاسبة الحكم؛
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي القوائم المالية، مسيرين، مستثمرين حاليين أو محتملين، مقرضين، زبائن، جمهور، مدققين أو مراجعين، الدولة بمختلف هيئاتها (عدم اقتصار المحاسبة على الجهات الضريبية فقط)؛
- تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيم العادلة؛

لكن وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي في الجزائر يجب طرح سؤال مبدئي هو: هل يمكن تطبيق هذه المفاهيم وتحقيق هذه الأهداف في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية بتركيبتها الحالية؟؛ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل 3

واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية – منظور محاسبي

مقدمة الفصل

تؤكد أغلب الدراسات المحاسبية على ضرورة توافق المحاسبة مع العوامل البيئية المحيطة بها كشرط أساسي لتحقيق الأهداف المرجوة منها [*]، ولهذا كان لابد من التعرف على خصائص العوامل البيئية السائدة في أي دولة - وعلى رأس هذه العوامل البيئة الاقتصاديةِ- كخطوة أولية وضرورية تسبق أي محاولة لتشخيص المشاكل التي قد تواجه النظام المحاسبي المطبق في ظلها، وقبل أي مبادرة تهدف إلى تطويره [98] ص 2.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل تشخيص واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، والمتمثلة أساسا في النظام الاقتصادي السائد، المؤسسات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي، مصادر تمويل المؤسسات، والتنظيم الجبائي، مع التركيز على إظهار العلاقة التي تربطها بأهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي، وفي سبيل تحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- النظام الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر؛
- مصادر تمويل المؤسسات والتنظيم الجبائي؛
- النظام المحاسبي المالي وواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية (دراسة استطلاعية).

[*] أنظر: علاقة العوامل البيئية بالمحاسبة في الفصل الأول.

1.3. النظام الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، خصص الأول لمحاولة دراسة النظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر وطبيعة علاقته بمفاهيم وأهداف المحاسبة المطبقة، وخصص المطلب الثاني لدراسة واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من منظور محاسبي، كما تم تخصيص المطلب الثالث لإبراز واقع الاستثمار الأجنبي بالجزائر، مع التطرق إلى العلاقة التي يتوقع أن تربطه مع النظام المحاسبي المالي.

1.1.3.النظام الاقتصادي في الجزائر- من الاشتراكية نحو اقتصاد السوق

لقد غيرت الجزائر من نهجها الاقتصادي فبعدما كانت تطبق نظام الاقتصاد الاشتراكي سابقا، تتجه اليوم إلى التطبيق التدريجي لمبادئ اقتصاد السوق.

1.1.1.3. نظام الاقتصاد الاشتراكي وتأثيره على مفاهيم وأهداف المحاسبة بالجزائر

لقد طبقت الجزائر نظام الاقتصاد الاشتراكي بعد الاستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، معتمدة على التخطيط المركزي وضخامة المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام مقابل تغييب شبه كامل للقطاع الخاص، وخدمة لهذا التوجه تم اعتماد المخطط المحاسبي الوطني وتطبيقه في المؤسسات كوسيلة اجتماعية تساعد في التخطيط المركزي وليس كوسيلة لقياس الأداء ومراقبة المسؤوليات.

1.1.1.1.3. فلسفة نظام الاقتصاد الاشتراكي

يقوم نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي طُبقت فلسفته في الجزائر سابقا على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث كان يتم استغلال هذه الوسائل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف العامة للمجتمع ، وإشباع رغبات أفراده، ولتحقيق ذلك اعتمد القائمون عليه برامج تخطيطية شاملة وإجبارية، يتم فيها تحديد كل الوسائل المتاحة وتسطير كل الأهداف المرجوة، وذلك في إطار دراسة متناسقة، طبقا لأسس ومعايير اقتصادية محددة مسبقا [99] ص 60. انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم خصائص نظام الاقتصاد الاشتراكي المطبق في الجزائر سابقا فيما يلي:

- إن دراسة وإصدار القرارات الاستثمارية وتخصيص عوامل الإنتاج وتوزيعها على المشاريع الاقتصادية كانت تتم في إطار مخطط مركزي، يتم إعداده وتسطيره مسبقا من طرف وزارة التخطيط؛
- إن تحديد الأهداف المرجوة من استغلال المشاريع الاقتصادية كان يتم بصفة دقيقة ومفصلة في البرامج التخطيطية التي كانت تتبناها الدولة، كالمخطط الثلاثي الأول (67-69) الذي كان يهدف إلى إنجاز هياكل قاعدية للصناعات الثقيلة والمحروقات، والمخطط الرباعي الأول (70-73)

الذي خصص لإنشاء الصناعات الثقيلة وتطوير قطاع المحروقات...الخ، ومن هذا المنطلق لم يكن للجهاز التنفيذي أي حرية في التنفيذ، إذ كان ملزما بالتقيد بإطار المخطط، سواء فيما تعلق بتخصيص الموارد اللازمة أو تحديد نوعيتها أو مقدارها؛

- إن اختيار وانجاز المشاريع الاستثمارية كان يتم وفق معايير اجتماعية بالدرجة الأولى، ولم يكن الربح يمثل المعيار الأساسي في ذلك؛
- كانت قرارات المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية تخضع في ظل هذا النظام إلى عدة مستويات مترابطة للسلطة والمسؤولية، ابتداء من إدارة المؤسسة إلى غاية أعلى المستويات الاقتصادية والإدارية للدولة؛
- لم يكن لقوى السوق أي تأثير في القرارات المتعلقة بتحريك النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن؛
- كانت تعتبر الخزينة العمومية المصدر الأساسي لتمويل النشاط الاقتصادي من خلال البنوك، ولم يكن هناك أي وجود للسوق المالي.

2.1.1.1.3. المفاهيم والأهداف الأساسية للمحاسبة بالجزائر في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي

رغم أن المخطط المحاسبي الوطني المطبق سابقا لم ينص صراحة على الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها إلا أن الدارس لهذا المخطط يدرك أن تلبية احتياجات الاقتصاد الكلي من المعلومات بغرض التخطيط المركزي يعد الهدف الأساسي له، بالإضافة إلى تزويد المحاسبة الوطنية بالمعلومات اللازمة لحساب مختلف مؤشراتها، ويظهر هذا الهدف من خلال اشتماله على بعض القيم مثل القيمة المضافة ومجموع الاستثمارات، كما كان يهدف (المخطط) إلى الرفع من فعالية تسيير المؤسسات العمومية وتسهيل مراقبتها، وكذا تسهيل عملية المقارنة بين نتائج المؤسسات والقطاعات [*].مما سبق يمكن تلخيص أهم تأثيرات النظام الاشتراكي على مفاهيم وأهداف المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي:

- اعتبار مجموع مؤسسات قطاع معين كوحدة محاسبية واحدة تطبق عليها وظائف المحاسبة من قياس وإيصال وليس المؤسسة بمفردها؛
- اعتبار المحاسبة وفق هذا المخطط المَورد الأساسي للمعلومات التي تُساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي، حيث توضع بناء ا عليها البرامج التخطيطية وتُحدد كيفيات تنفيذها ومراقبتها؛

[*] لقد تم عرض الأهداف العامة للمخطط المحاسبي الوطني من طرف وزير المالية في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 05 ماي 1972 بمناسبة التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة، أنظر: فؤاد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص 96.

- يمثل قياس القيمة الاقتصادية للثروة على مستوى الوطن الهدف الرئيسي للم خطط المحاسبي الوطني، وذلك من خلال قياس ثروة المؤسسات ،الأمر الذي يساعد على قياس ثروة القطاعات الاقتصادية المختلفة في زمن معين، بالإضافة إلى قياس التغيرات الطارئة على الثروة خلال فترة معينة؛
- تراعي المحاسبة وفق هذا المخطط في قياسها للثروة الأهداف المسطرة من طرف البرامج التخطيطية، والقيود والمحددات التي تضعها هذه البرامج، حتى تبين مدى فعالية الجهاز التنفيذي في تحقيق الأهداف المسطرة؛
- تركز المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، على إظهار مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في الخطة الوطنية، والتي يتم على أساسها تقييم مردودية المشروع الاستثماري، وتقاس المردودية في ظل النظام الاشتراكي على أسس اقتصادية؛ واجتماعية كذلك، الأمر الذي يدفع بالمحاسبة إلى اعتماد بيانات غير كمية.

يظهر مما سبق أن المخطط المحاسبي الوطني أعتبر كوسيلة من وسائل نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي طبقت فلسفته في الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث صُمم ليتوافق مع أهداف هذا النظام. ومع التحولات التي حدثت في الاقتصاد الجزائري بعد ذلك ، كان لزاما على الهيئات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر أن تقوم بإجراء تعديلات جوهرية على هذا المخطط تتوافق والتوجهات الجديدة للاقتصاد.

2.1.1.3. تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتأثير ذلك على مفاهيم وأهداف المحاسبة بها

لقد اتجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق بداية من تسعينات القرن الماضي، وأطلقت في سبيل ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث سعت إلى خصخصة المؤسسات العمومية وجلب الاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن على المستوى المحاسبي لم تحدث أي تغييرات حقيقية تساير هذه الإصلاحات الاقتصادية، فقد ظل المخطط المحاسبي الوطني طيلة عشرين سنة من تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق بنفس أهدافه الاشتراكية وبدون إصلاحات تذكر ماعدا بعض التعديلات الشكلية، إلى أن تم استبداله مؤخرا بالنظام المحاسبي المالي المستمد بنسبة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية التي هي في الحقيقة جزء لا يتجزأ من فلسفة نظام اقتصاد السوق.

1.2.1.1.3. فلسفة نظام اقتصاد السوق

يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ حرية المنافسة واقتصاد السوق الحر، فلا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يسير الاقتصاد وفق هذا النظام بطريقة عفوية وطبيعية حسب قوى العرض والطلب، فعند تفاعل هذه القوى (العرض والطلب) يتحقق التوازن في السوق فيما يعرف باليد الخفية

[100] P115، ويعد هذا المفهوم لاقتصاد السوق مفهوما نسبيا إذ لا يمكن تطبيق فرضياته كليا في الواقع وذلك لعدة أسباب موضوعية *، ويمكن عرض أهم خصائص نظام اقتصاد السوق في التالي: [100] P 116

- الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، إذ تكون أغلب عوامل الإنتاج ملكا للخواص ولا مجال لامتلاك الدولة لعوامل الإنتاج إلا في النشاطات التي لا تدر أرباحا؛
- يتم اتخاذ قرارات الاستثمار وتسيير المشاريع على مستوى الفرد أو المؤسسة تحقيقا للأهداف الشخصية، وأهمها الربح؛
- غياب التنسيق بين القرارات الفردية المتخذة على مستوى المؤسسات واحتمال تضاربها نظرا لتعددها واختلافها؛
- الاعتماد على مؤشرات السوق في تخصيص عوامل الإنتاج على المشاريع الاقتصادية المختلفة؛
- يعتبر معدل الربح أو الفائدة أو العائد على رأس المال أهم المؤشرات المعتمد عليها في اختيار المشاريع عند توظيف رؤوس الأموال وتخصيص عوامل الإنتاج؛
- الفصل التام بين ملكية عوامل الإنتاج وإدارتها، وقد نتج ذلك بسبب المنافسة وضخامة الشركات، الشيء الذي أدى إلى استحالة انجاز مشاريع برؤوس أموال صغيرة لعدم قدرتها على المنافسة، وبالمقابل يتم استثمارها في السوق المالي ليتم إدارتها من طرف مسيرين مؤهلين لذلك، الأمر الذي زاد من أهمية مؤشر الربح والفائدة ومؤشر العائد على رؤوس الأموال في تقييم التسيير؛
- عدم حتمية التوافق بين العوائد الفردية لملاك عوامل الإنتاج مع العوائد الاجتماعية لكل الأفراد.

2.2.1.1.3.المفاهيم والأهداف الأساسية للمحاسبة في ظل اقتصاد السوق

مما سبق يمكن تقسيم القرارات الاقتصادية المتخذة في ظل اقتصاد السوق إلى قسمين: حيث يتمثل القسم الأول في القرارات الاقتصادية المتعلقة بتوظيف عوامل الإنتاج وتخصيصها في المشاريع الاستثمارية اللائقة (التي تحقق أحسن عائد لصاحبها)، ويتم اتخاذ هذا النوع من القرارات من قبل ملاك عوامل الإنتاج، ويتمثل القسم الثاني في القرارات الاقتصادية المتعلقة بضمان أحسن استعمال للعوامل الإنتاجية داخل المؤسسة الاقتصادية، ويتخذ هذا النوع من القرارات من قبل مسيري المؤسسة.

وانطلاقا من ذلك يمكن التمييز بين مجموعتين أساسيتين من مستعملي المعلومات المحاسبية التي تنتجها المحاسبة في ظل التنظيمات الرأسمالية ،حيث تمثل المجموعة الأولى ملاك عوامل الإنتاج وأصحاب رؤوس الأموال، بينما تمثل المجموعة الثانية مسيري المؤسسات الاقتصادية [34] ص 104، وأكثر ما يحتاج هؤلاء المستعملون من معلومات؛ المعلومات المتعلقة بعوائد رؤوس الأموال التي تحسب

*لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أن تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية يعد أمرا أكثر من ضروري.

على كل عامل من عوامل الإنتاج، وكذلك المعلومات المتعلقة بالقيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج المتاحة للمؤسسة والتي تشكل ثروتها، وذلك من أجل اتخاذ قرارات بالنسبة لملاك رؤوس الأموال بإتاحة أومواصلة إتاحة أموالهم للمؤسسة في حالة توافق العوائد على رؤوس الأموال مع قيمة الثروة ، أو الامتناع عن إتاحتها أو سحبها تماما من المؤسسة ووضعها تحت تصرف مؤسسة أخرى في حالة ضعف عوائدها، واتخاذ قرارات بالنسبة لمسيري المؤسسة تتعلق بحسن استخدامها وتوظيفها، وعليه فإن وظيفة قياس القيمة الاقتصادية لعوامل الإنتاج في التنظيمات الرأسمالية تعتبر وظيفة رئيسية تقوم بها المحاسبة، كما تقوم (المحاسبة) بوظيفة توصيل المعلومات لمختلف متخذي القرارات ، وذلك بأن تظهر مثلا القيمة الاقتصادية لعناصر الثروة المختلفة في القوائم المالية، بالشكل الذي يسمح لكل مالك من ملاك عوامل الإنتاج بأن يتعرف على القيمة الاقتصادية للجزء الذي يتعلق به، أو أن تظهر فائض الدخل بشكل يسمح لكل مالك أن يتعرف على مقدار عوائد عوامل الإنتاج التي يمتلكها*.

مما سبق، ووفقا للجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر فإن تبني النظام المحاسبي المالي المستمد بنسبة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية يعد ضرورة للتوافق مع الانتقال نحو آلية اقتصاد السوق، حيث لم يعد ممكنا (وفق هذه الجهات) الاستمرار في تطبيق مبادئ وقواعد المخطط المحاسبي الوطني في ظل بيئة تنتشر فيها الملكية الخاصة وتتجه نحو سيطرة القطاع الخاص على أغلب النشاطات الاقتصادية، حيث أن هذا القطاع الذي هو في تصاعد مستمر لا يمكن أن يضمن نجاحه وبقاءه بإنتاج السلع والخدمات فقط، بل كذلك بإنتاج المعلومات الدقيقة المقدمة إلى المجموعات المختلفة ذات المصلحة مثل المستثمرين والمقرضين وغيرهم **. لكن؛ وبالنظر إلى الواقع نجد أن الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة التخلي الكلي عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي وتطبيق فلسفة نظام اقتصاد السوق، حيث لا تزال الدولة هي من يتكفل بتنفيذ برامج التنمية وتوفير المناخ الملائم لإنشاء المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، فهي إذن لازالت تتدخل بشكل كبير ومستمر في الاقتصاد بهدف تحقيق أهدافها التنموية، وفي المقابل لم يصل القطاع الخاص إلى مرحلة الأخذ بزمام التنمية رغم ما حققه من تطور وتصاعد مستمر، وذلك بسبب حجم وطبيعة ملكية المؤسسات المكونة له. من هذا المنطلق يمكن القول أن احتياجات الدولة من المعلومات المحاسبية لا تزال كبيرة، وأن هدف توجيه القوائم المالية بالدرجة الأولى للمستثمرين الحاليين والمحتملين يعد أمرا سابقا للواقع.

وإذا ما قارنا الواقع الجزائري بالبيئة التي تم إعداد المعايير المحاسبية الدولية في ظلها، نجد أن هذه الأخيرة تتميز بمحدودية تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، مقابل سيطرة شبه كلية للشركات

---

*لقد سبق وأن تطرقنا في الفصل الأول إلى مستعملي المعلومات المحاسبية، وذكرنا مختلف المستعملين سواء كانوا داخليين أو خارجيين. لذلك اكتفينا في هذا الجزء بالتطرق إلى أهم مستعملي المعلومات المحاسبية في ظل نظام اقتصاد السوق، على أساس أهميتهم وتأثيرهم على نوع المعلومة المحاسبية بهدف تبسيط التحليل.

**من الحوار الذي خص به وزير المالية كريم جودي وكالة الأنباء الجزائرية، أنظر: جريدة المساء، المقال المعنون بـ "نظام المحاسبة الجديد يضمن للوضعيات المالية"، عدد يوم 11 جانفي 2010، ص 4.

الكبيرة التابعة للقطاع الخاص، والتي تطبق أنظمة محاسبية متطورة ومعقدة يديرها محاسبون على مستوى عال من الكفاءة، كما تتميز الدول المشكَلة لهذه البيئة بأسواق مالية مُنظمة ومتقدمة، يتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي في تمويل الاستثمارات، وبالتالي فإن توزيع الموارد الاقتصادية في مثل هذه الدول يتم وفقا لآلية السوق، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجيه القوائم المالية المنشورة أساسا إلى حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين.

إن هذه المقارنة السريعة تدفعنا للشك في طبيعة النتائج التي يمكن الوصول إليها من تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في ظل الواقع الجزائري، خاصة إذا ما علمنا أن مفاهيم هذا النظام متطابقة بدرجة كبيرة مع المفاهيم المتضمنة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المعدة خصيصا لخدمة بيئة اقتصادية تطبق بصفة كلية المبادئ الرأسمالية.

2.1.3. واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

إن أهم ما يميز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حاليا توزيعها ما بين شركات وطنية كبيرة، ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص تصنف في أغلبها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2.1.3. تطور شكل وملكية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

يمكن تقسيم مسار تطور أشكال وملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى بهيمنة الدولة على ملكية المؤسسات، وتميزت المرحلة الثانية بتراجع الشركات الوطنية مقابل تنامي مؤسسات القطاع الخاص.

1.1.2.1.3. مرحلة هيمنة الدولة على ملكية المؤسسات الاقتصادية

إن أهم ما ميز هذه الفترة؛ الملكية العامة للمؤسسات الاقتصادية واحتكار الدولة المطلق للنشاط في معظم القطاعات، وبالنظر للنظام الاقتصادي المنتهج حينها فإن هذه المؤسسات الاقتصاديةِ لم تكن تركز على مبدأ المردودية ولا على هدف الربحية، وبالمقابل أسندت لها أدوار اجتماعية وكلفت بمهمة تحقيق أهداف التنمية. وفي سبيل ذلك تم إنشاء عدة شركات في مختلف القطاعات الاقتصادية وبمناطق مختلفة، بغرض تحقيق التوازن الجهوي والتكافؤ في فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف مناطق الوطن، الأمر الذي أثقل من كاهل هذه المؤسسات وأدخلها في عجز دائم، يعالج بالإعانات التي تقدمها الخزينة العمومية [101] ص 84.

في ظل هذا الوضع ارتكز دور المحاسبة على قياس الربحية التي تعتبر أساسا للاقتطاع الضريبي، بالإضافة إلى تحديد بعض المؤشرات التي تدخل في الحسابات الوطنية مثل القيمة المضافة، وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كان محصورا في حدود الاحتياجات التي تعبر عنها الدولة، لذلك فإن

حجم المعلومات المحاسبية التي كانت تنشرها المؤسسات يعد محدودا ويظهر ذلك في طبيعة القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، كما ارتبطت جودة المعلومات المحاسبية وإمكانية الوصول إليها بمبدأ الحيطة والحذر والسرية التي ميزت سلوك الشركات الوطنية [12] ص 190.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي فقد كانت -على قلتها- تتمثل في مؤسسات فردية وعائلية صغيرة، تنشط في قطاع الخدمات، كقيامها بالأنشطة التجارية وخدمة النقل البري، بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية والفلاحة وأعمال المقاولات.

إن علاقة هذه الفئة من المؤسسات (المؤسسات الخاصة) بالمحاسبة لم يكن إلا على أساس الاعتبارات الجبائية، التي أجبرت بموجبها على مسك محاسبة منتظمة حسب قواعد المخطط المحاسبي الوطني، بهدف تحديد نتيجة النشاط وبالتالي حساب الضريبة، هذه الأخيرة (الضريبة) التي لم تكن معبرة في الغالب عن الواقع نتيجة لتفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين اللذين ميزا سلوك المكلفين بالضريبة في هذه الفترة.

2.1.2.1.3.مرحلة الخصخصة وتنامي مؤسسات القطاع الخاص

مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وفي ظل التوجه الاقتصادي الجديد الذي انتهجته الحكومة (التوجه نحو اقتصاد السوق)، كان لزاما العمل على خصخصة المؤسسات الاقتصادية كأحد مبادئ هذا التوجه، من هذا المنطلق تم إصدار الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتضمن إستراتيجية تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي، حيث ركز هذا الأمر(الأمر رقم 95-22) على المؤسسات المكونة للقطاعات التنافسية مثل: الفندقة والسياحة، التجارة، التوزيع، الصناعات النسيجية والغذائية، الصناعات التحويلية في مجالات الميكانيك والإلكترونيك والكيمياء، النقل والمواصلات والتأمين...الخ [103] ، وعملا بهذا الأمر بدأت الحكومة بالإعلان عن المؤسسات العمومية المطروحة للخصخصة حسب برنامج محدد وبالنظر لحالة كل مؤسسة، والجدول رقم (05) يبين نتائج عملية الخصخصة بين سنتي 2003 و2007:

الجدول رقم (05): نتائج عملية الخصخصة بين سنتي 2003 و2007 [102].

الوحدة: مؤسسة اقتصادية

السنـــــوات / النمـــــط	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخصخصة الكلية	5	7	50	62	68	192
الخصخصة الجزئية	1	5	12	13	13	44
أنماط أخرى للخصخصة	14	46	51	41	29	181
المجموع	20	58	113	116	110	417

لكن؛ وبالرغم من الجهود المبذولة من أجل إنجاح هذه العملية، إلا أن عملية خصخصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مازالت تعترضها مشاكل كثيرة، من أهمها: [101] ص 84

- غياب الإرادة السياسية الواضحة؛
- غياب معايير واضحة تحدد المؤسسات القابلة للخصخصة؛
- ضعف القطاع الخاص الجزائري، وضعف الاستثمارات الأجنبية؛
- مشاكل التكفل بالعمال المسرحين.

وعلى مستوى المحاسبة برزت عدة مشاكل عند خصخصة المؤسسات العمومية كالمشكل المتعلق بكيفية تقييم سعر التنازل، ويعود سبب هذا المشكل إلى أن الميزانية المعدة على أساس قواعد المخطط المحاسبي الوطني المطبق سابقا تستند على مبدأ التكلفة التاريخية، مما يُكوّن اختلافا بين ما هو ظاهر في الميزانية من أصول وخصوم والقيمة الحقيقية لها، بالإضافة إلى بروز مشكل يتعلق بكيفية تسجيل الفرق الناتج [65] ص 10.

لقد سمحت عملية خصخصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى سياسة الدولة المتعلقة بتشجيع القطاع الخاص والتي انتهجتها بشكل متواصل منذ توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، إلى ارتفاع حركية هذا القطاع في جميع الأنشطة الاقتصادية، وتصاعد درجة مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية بشكل مستمر ومتسارع [104] ص 8، الأمر الذي انعكس على تركيبة الاقتصاد الوطني من حيث تغير نمط الملكية. ومن منظور محاسبي نتج عن هذا الوضع تغير في مستخدمي القوائم المالية، فبعدما كانت تهدف المحاسبة إلى تلبية احتياجات الدولة من المعلومات بصفتها المسيطر على الاقتصاد وعلى المؤسسات الاقتصادية، أصبح من الضروري التوجه نحو إشراك وتلبية احتياجات المستعملين الآخرين. والجدول

رقم (06) يوضح تطور القيمة المضافة * في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990 - 2009، وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في تكوينها:

الجدول رقم (06): تطور مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر للفترة 1990 – 2009 [105]

الوحدة: مليار دج

ق م / السنوات	1990	1997	2001	2004	2006	2009
القيمة المضافة الإجمالية	340,2	2215,1	3451,9	5099,6	7326,3	8087,8
مساهمة القطاع الخاص	155,8	1012,5	1642,9	2369,6	3096,5	4423,8
%	45,8	45,71	47,5	46,46	42,26	54,69
الصناعة(دون المحروقات)	12,6	50,8	106,2	148,6	165,5	261,1
%	27,1	26,41	40,4	38.30	49,09	45,56
البناء والأشغال العمومية	14,9	150	258,1	355,4	486,3	871
%	31,3	61,58	80,54	77,49	79,72	87,1
النقل والاتصال	10,2	121,8	230,5	370	576,9	744,4
%	45,2	66,93	75,9	72.18	75,39	81,41
التجارة والخدمات	51,8	416,3	574,9	731	872,5	1360,4
%	72,7	92,17	90,19	92.46	92,93	92,53

من الجدول السابق نلاحظ أن دور القطاع الخاص في الجزائر في تصاعد مستمر، لكن يبقى دون المستوى المطلوب لعدة أسباب منها: استخدامه للتكنولوجيا الأقل تطورا، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة به، وتوجهه إلى القطاعات التي تتميز بارتفاع الربح وعدم خضوعها للرقابة السعرية والتنظيمية من قبل الدولة كالمشروعات ذات الطابع الخدمي، أما القطاع الخاص الذي يعمل في مجال الإنتاج السلعي فيعد محدودا، ضف أنه يعاني من المنافسة الشديدة للمنتجات المستوردة في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية،كما أنه يتشكل في أغلبه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تُمول غالبا بالأموال الشخصية لأصحاب المشروع، ويكاد يغيب تماما (القطاع الخاص) في المشروعات الكبيرة[101] ص89.

ولقد عُرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 بأنها: "مؤسسات إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار ولا يتجاوز مجموع

*تعرف **القيمة المضافة** على أنها إجمالي الإنتاج الداخلي الخام مطروحا منه الاستهلاكات الوسيطية المستخدمة في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية"، كما تم تعريف المؤسسات المصغرة في نفس القانون التوجيهي بأنها: "تلك المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مبلغ 10 ملايين دينار" [106] ص 8.

بالنظر إلى التعريفين السابقين، ووفقا لإحصائيات الوزارة المكلفة بالمؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشكلة للقطاع الخاص في الجزائر في تزايد مستمر وبشكل محسوس، وهذا بسبب السياسة التي تطبقها الدولة لتشجيع هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في عملية التنمية الوطنية، فبعدما قدر عددها (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) سنة 2004 بـ 225449 مؤسسة، مسجلة نسبة نمو تقدر بـ 8,4%عن سنة 2003 [107] ص 10، زاد عددها بشكل كبير ليصل إلى 519526 مؤسسة سنة 2008 [25] ص 117، وقدر عددها سنة 2010 بـ 618515 مؤسسة مسجلة نموا يقدر بـحوالي 28000 وحدة عن السنة السابقة*.

إن إسقاط مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي المستلهم بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية (الموجهة بصفة خاصة إلى المؤسسات الكبرى المسعرة في البورصة) على واقع وتركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يدفعنا للتساؤل عن الجدوى من تبني هذا النظام في ظل واقع المؤسسات الاقتصادية وبصفة خاصة مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر؟

2.2.1.3. صعوبة تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه في ظل واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ينبغي الإشارة إلى أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية كطرق التقييم، الإفصاح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية...الخ، أعدت في الأصل لتتلائم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تعتمد النموذج الأنجلوسكسوني للتوحيد كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك لتأثيرها الكبير على سياسات مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب ثقلها الاقتصادي ولأسباب اقتصادية وسياسية أخرى، وأهم ما يميز البيئة الاقتصادية السائدة في هذا النوع من الدول: كثرة المؤسسات الاقتصادية الضخمة التي تنتشر فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين [108] ص ص 56-57، على عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية للدول النامية ومن بينها الجزائر من انتشار كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمملوكة عادة من قبل الأفراد أو العائلات والتي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية أو القروض الأخرى، في

* وفق الكلمة التي ألقاها وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بمناسبة انعقاد الندوة الدولية حول المالية المصغرة، أنظر: جريدة الشروق اليومي، العدد 3258 الصادر يوم 2011/04/10، ص 4.

ظل غياب شبه تام للمؤسسات الكبرى التابعة للقطاع الخاص وللبورصة كآلية للتمويل، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم عوائق تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛
- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة (خاصة في المؤسسات الفردية والعائلية)، يُوجد تأثيرا شديدا على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الشيء الذي يؤثر مباشرة على الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات وعلى نوعية مخرجاتها؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ القرار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛
- انخفاض الوعي الضريبي لدى الكثير من مالكي المؤسسات، وعدم الاعتقاد الكامل بضرورة سداد كامل التزاماته م الضريبية وفق دخولهم الحقيقية التي من المفروض أن تظهرها القوائم المالية المعدة وفق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، هذا في ظل الارتباط الكبير للمحاسبة بالنظام الجبائي القائم؛
- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبائي للمحاسبة على حساب البعد الاقتصادي والإعلامي لها؛
- ضعف مستوى التعليم والوعي المحاسبيين لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثر في مستوى فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي لدى متخذي القرارات سواء كانوا داخل أوخارج المؤسسة؛
- الدور الضعيف الذي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى تعبير المعلومات المكونة للقوائم المالية عن الوقائع الاقتصادية.

3.1.3. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

يعتبر مستوى انفتاح اقتصاد الدولة على الاستثمار الأجنبي من أهم دوافع الانخراط في مساعي التوافق المحاسبي الدولي، فوجود شركات أجنبية (تحت مختلف الصيغ: فروع، شركات مختلطة...الخ) يعد من أهم المؤثرات لجلب الممارسات المحاسبية الدولية [25] ص120. من هذا المنطلق سنحاول إبراز واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، بغرض معرفة حجم تأثيره على التوجهات المحاسبية، وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تكون عاملا مساعدا في استقطابه.

1.3.1.3. تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد بدأت جهود تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بشكل ملحوظ بداية من تسعينات القرن الماضي من خلال تشكيل الهيئات المكلفة بذلك كوكالة دعم وترقية الاستثمارات وإصدار التشريعات مثل قانون النقد والقرض، القانون الخاص بحركة رؤوس الأموال، قانون المنافسة والأمرين المتعلقين بتطوير الاستثمارات والخصخصة، وعلى المستوى الدولي صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمار ، واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الاستثمار ، كما وَقعت على الكثير من الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول، لكن ورغم هذه الجهود بقي حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مستويات ضعيفة ولا يرقى للتطلعات[109]ص ص 74-75، ولتوضيح ذلك ندرج الشكل رقم (07) الذي يبين حجم النمو في الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر من سنة 1997 إلى 2006:

الجدول رقم (07): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1997-2006) [110].

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيم	260	501	507	438	1196	1065	633,8	881.9	1081	1795

انطلاقا من الجدول السابق يمكن تقسيم مسار تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلى ثلاث فترات رئيسية، هي:

- الفترة الأولى (1990-1996): تميزت هذه الفترة بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، فقد شهدت هذه المرحلة أزمة تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة، مما أجبر السلطات على إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي. وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جلب الاستثمار الأجنبي.

- الفترة الثانية (1997-2000): تميزت هذه الفترة بالنمو النسبي للاستثمار الأجنبي بالجزائر الموجه في أغلبه إلى قطاع المحروقات، مع بقاء القطاعات الأخرى بنفس مستويات عدم الجاذبية للاستثمار الأجنبي.
- الفترة الثالثة (ما بعد 2001): تتميز هذ ه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوز عتبة المليار دولار خلال سنوات 2001، 2002، 2005، 2006. وعلى سبيل المثال فقد أشار التقرير المتعلقبالاستثمار في العالم لسنة 2002، والذي يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)،إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الثالثة إفريقياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة (سنة 2002) ، بسبب:
  - الاستثمار الكبير للشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية في قطاع المحروقات؛
  - بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة ORASCOMالمصرية؛
  - خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لصالح شركة ISPATالهندية. [111] ص 60

لكن ورغم ما ذكرناه من تطور في حجم الاستثمارات الأجنبية، لا يمكن الحكم بأن الجزائر أصبحت وجهة جذابة لهذا النوع من الاستثمارات، كون أن أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية حققت في قطاع المحروقات، والذي يعد قطاعا ضعيف التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن المؤسسات الدولية المتخصصة في التأمين على المخاطر لا تزال تصنف الجزائر في مستويات متدنية بسبب المناخ غير المشجع على الاستثمار.

2.3.1.3. معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد أجريت عدة دراسات بهدف معرفة أهم عوائق الاستثمار في الجزائر، ومن أهمها الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي سنة 2002 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث تمت في 9 ولايات وشملت أكثر من 560 مؤسسة، وخلصت إلى أن الاستثمار في الجزائر يعاني من: صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها المرتفعة، مشكلة العقار، ضعف مستوى البنية التحتية، ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة، تفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة وانتشار الفساد [109] ص ص 79-86. وبالنظر لنتائج هذه الدراسة وغيرها، وبإسقاط ذلك على الاستثمار الأجنبي نجد أن أهم معوقاته تتمثل فيما يلي:

- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق، والصعوبات التي لازالت تعاني منها الجزائر بسبب الانتقال من اقتصاد مخطط منغلق إلى اقتصاد رأسمالي متفتح، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في هذا الجانب؛
- تعثر عملية الخصخصة رغم ما أصدرته الجزائر من قوانين، بسبب ما لهذا الموضوع (الخصخصة) من انعكاسات على الاقتصاد الوطني عموما وعلى الطبقة العاملة خصوصا؛

- نقص تجربة وخبرة القطاع الخاص بالجزائر، فالاستثمار الأجنبي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على المشاركة وبناء العلاقات، كما أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر إلا إذا ضمن أن القطاع الخاص في الدولة يستثمر ويجني أرباحا من ذلك؛
- المردودية المرتفعة للنشاط التجاري المتعلق بالاستيراد مقارنة بالأنشطة الاستثمارية؛
- غياب السوق التنافسية وهذا بسبب الانتشار الكبير للأنشطة غير الرسمية، فالسوق الموازية تشغل أكثر من 1,2 مليون شخص في الجزائر؛
- عدم وضوح شكل المستقبل الاقتصادي في الجزائر بسبب التغير المستمر للقوانين والتشريعات؛
- عدم فاعلية النظام البنكي وعدم تطوره، والدور الضعيف الذي تلعبه بورصة الجزائر؛
- عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار، وانتشار الفساد؛
- عدم انضمام الجزائر إلى لمنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة بالدول الأخرى، وهذا نظرا لما في ذلك (الانضمام لهذه المنظمة) من ضمانات للاستثمارات الأجنبية.

3.3.1.3.علاقة المعايير المحاسبية الدولية بالاستثمار الأجنبي

تؤثر الاستثمارات الأجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بالشركات العالمية على تبني الدول للمعايير المحاسبية الدولية، حيث تضغط هذه الشركات باتجاه إيجاد ممارسات محاسبية متوافقة في مختلف الدول التي تتواجد بها، بهدف تجاوز صعوبات إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المحلية وتسهيل عملية تجميع قوائمها المالية، بالإضافة لإمكانية دخولها إلى الأسواق المالية العالمية وتمكينها من مقارنة قوائمها المالية في الزمان والمكان [112] ص 16.

وبالمقابل يبرز تساؤل هام حول مدى تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية والالتزام بها على استقطاب الاستثمار الأجنبي؟ كإجابة لهذا السؤال توصلت العديد من الدراسات إلى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يعد ضرورة لجذب الاستثمار الأجنبي، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن المستثمر الأجنبي ينحاز إلى البيئة التي تُنتج معلومات مالية تتصف بالمصداقية، ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى إيجاد معلومات مالية ذات خصائص نوعية وقوائم مالية عالمية [113] ص ص 164-205. إلا أن هناك من يتحفظ على هذه الآراء بحجة أنها تتصف بالعمومية وعدم الموضوعية فضلا عن افتقارها للدليل العلمي، وأنها تتنافى مع ما توصلت إليه دراسات عديدة بالتأثير البالغ للعوامل البيئية (العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) على المعايير والنظم المحاسبية، ويتجه أصحاب هذا الرأي إلى أن التوحيد المحاسبي الدولي بدون النظر للعوامل البيئية المحلية يعد من معوقات الاستثمار الأجنبي، إذ أن المستثمر الأجنبي يهمه بالدرجة الأولى سلامة أسس القياس والتقييم المحاسبي وارتفاع درجة الإفصاح ومصداقية القوائم المالية، ولا يتأتى ذلك إلا بأخذ الاختلافات

والفروقات التي تفرضها العوامل البيئية في كل دولة، خاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمعاملات ذات الطبيعة التشريعية والاجتماعية [114] ص ص 14-15.

من هذا المنطلق يمكن القول أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد بنسبة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف استقطاب الاستثمار الأجنبي، لا يعد إجراءا كافيا إلا إذا كان هذا النظام متوافقا ومنسجما مع مختلف العوامل البيئية المحيطة به خاصة البيئة الاقتصادية، والتي يعتبر واقعها الحالي - كما ذكرنا سابقا - من أهم معوقات الاستثمار بالجزائر بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

2.3. مصادر تمويل المؤسسات وتأثير الجباية

تعتبر مصادر تمويل المؤسسات السائدة في الدولة من أهم العوامل الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها تأثير على النظام المحاسبي المطبق بها، كما أن شكل النظام الجبائي وطبيعة علاقته بالنظام المحاسبي السائد يؤثر بدرجة كبيرة على شكل المعلومات الصادرة عن هذا الأخير.

لذلك سنحاول في هذا المبحث عرض أهم مميزات مصادر تمويل المؤسسات الجزائرية، وإبراز طبيعة النظام الجبائي السائد مع محاولة ربط ذلك بأهم المفاهيم والأهداف المتضمنة في النظام المحاسبي المالي، وذلك على شكل ثلاث مطالب، هي:

- واقع البنوك التجارية بالجزائر؛
- واقع بورصة الجزائر؛
- تأثير الجباية على الممارسات المحاسبية بالجزائر.

1.2.3.واقع البنوك بالجزائر

يمكن التطرق إلى واقع البنوك في الجزائر من منظور محاسبي من خلال تقسيم هذا المطلب إلى العناصر التالية:

1.1.2.3. لمحة عن تطور البنوك في الجزائر

مرت البنوك الجزائرية في تطورها بعدة مراحل، ولقد اتسمت كل مرحلة بخصائص معينة، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر جهازا مصرفيا متنوعا قائما على أساس النظام الرأسمالي الذي يتوافق مع البيئة الفرنسية، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على إنشاء جهاز مصرفي يوافق الواقع الجزائري ويساير نموذج التنمية الاقتصادية المطبق ويضمن تمويله، وقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية لتصبح بنوكا عمومية تعمل على المساهمة في تحقيق الأهداف الاشتراكية [115]

ص1.بعد ذلك احتفظت البنوك الجزائرية بنفس تركيبتها وأهدافها إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، ولعل أهمما ميز النظامالبنكي الجزائري في هذه الفترة ما يلي: [116] ص ص1-2

- ازدواجية تركيبة النظام البنكي في بداية هذه المرحلة وإلى غاية سنة 1966، حيث كان (النظام البنكي) مكونا من مجموعة من البنوك الوطنية التي تسيطر عليها الدولة، ومجموعة أخرى مملوكة من طرف القطاع الخاص الأجنبي؛
- احتكار الخزينة العمومية للمعاملات المالية، وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي؛
- اقتصار دور البنوك على الجانب الإداري فقط، حيث كانت تعتبر مجرد وسيلة لاستقبال وتوزيع التدفقات النقدية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية؛

ولقد عملت السلطات بداية من ثمانينات القرن الماضي على إصلاح المنظومة البنكية، وذلك بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/19، والمتعلق بنظام البنوك وشروط الإقراض ، كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، وقد ترتب عن هذا القانون ما يلي:

- تعديل مهام البنوك الجزائرية، وذلك بجعلها مؤسسات قرض مختصة؛
- إلزام البنوك بالاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض،والذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية؛

كما أعطي بموجب هذا القانونللبنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها [117]. وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع التوجه إلى استقلالية المؤسسات العمومية، تم تعديله بالقانون رقم 88-06 المؤرخ في 1988/01/12، والذي أعطى للبنوك والمؤسسات المالية الاستقلالية وعَدل قواعد التمويل،كما نص على استعادة البنك المركزي لصلاحياته في تطبيق السياسة النقدية، وتكليف البنوك والمؤسسات المالية بتمويل مشاريع المؤسسات الاقتصادية العمومية وفق الإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض وذلك حسب مبادئ المردودية والربح [118].

وبصدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض، تم إدخال تغييرات جذرية على تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك، حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية. كما نص القانون رقم 90-10 على إنشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها [119]، الأمر الذي سمح للبنوك بتسوية ولو جزء من سيولتها عن طريق تدخلاتها في هذه السوق، ولعل أهم ما تم تحقيقه بعد ذلك هو تحرير معدلات الفائدة على الودائع والقروض بشكل كامل،

وذلك ابتداء من سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات فائدة موجبة، كما تم الاعتماد في تمويل الخزينة العمومية علی آليات السوق من خلال إصدار سندات الخزينة وبيعها عبر المؤسسات المالية والبنكية، كما تم كذلك تطبيق عمليات السوق المفتوحة ابتداء من ديسمبر 1996 [116] ص ص 7-8.

لقد أحدث قانون النقد والقرض القطيعة مع الممارسات السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط بنكي جديد يتماشى أكثر مع التوجه نحو تحرير الاقتصاد ومع قواعد العمل البنكي على المستوى العالمي، كما سمح بترشيد العمل البنكي وبروز المنافسة، لكن سرعان ما توقف هذا التطور الإيجابي في البيئة البنكية بسبب نكسة بنك الخليفة وكذا قضية البنك الصناعي والتجاري، اللتين أثرتا بشكل كبير على مسار تطور القطاع البنكي الخاص بالجزائر.

ولعل أهم ما أصبح يميز البنوك الجزائرية في الوقت الراهن هو سيطرة القطاع البنكي العمومي على نسبة تفوق 90% من السوق، في مقابل ثبات حصة القطاع البنكي الخاص عند مستويات متدنية، وبصورة لا تساير طبيعة التوجهات الاقتصادية للدولة.

2.1.2.3.مكانة البنوك ضمن مفاهيم وأهداف المخطط المحاسبي الوطني

لقد اهتم معدو المخطط المحاسبي الوطني المطبق سابقا عند صياغة مفاهيمه وأهدافه باحتياجات البنوك من المعلومات بصفتها الممول الأساسي للمؤسسات. فلقد كان من بين الأهداف الأساسية للمحاسبة وفق هذا المخطط أن تُعطي القوائم المالية تمثيلا صادقا عن الوضعية المالية للمؤسسة بما يسمح للمقرضين أو الدائنين الآخرين بتقدير الأخطار المرتبطة بالقروض الممنوحة. كما وصفت المحاسبة وفق هذا المخطط بأنها محاسبة تعهدات تأخذ أساسا بمنظور الذمة، الذي ينص على ترتيب عناصر الأصول من أعلى إلى أسفل حسب درجة تحولها إلى سيولة (مبدأ السيولة)، وترتيب عناصر الخصوم وفق درجة استحقاقها (مبدأ الاستحقاق).

كما أن مفهوم النتيجة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني قد تأثر بمبدأ حماية المقرضين، حيث أصبحت النتيجة لا تقتصر على الفرق بين مجموع أعباء ونواتج الدورة فقط، بل امتدت كذلك لتشمل التغير في الأصول الصافية خلال الدورة الذي لم ينتج عن تعديل (زيادة أو نقصان) رأس المال. لذلك تم الربط بين حسابات الميزانية وفق هذا المخطط مع حسابات التسيير، من خلال تحديد طبيعة هذه الحسابات واتجاه حركتها.

هذا ويعد مبدأ الحيطة والحذر -الذي كان من أهم مميزات المحاسبة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني- من المبادئ التي تخدم احتياجات المقرضين، إذ يؤدي تطبيقه عند تقييم عناصر الميزانية إلى تخفيض قيمة الأصول من جهة والرفع من قيمة الديون من جهة أخرى واستعمال قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، كما يؤدي (مبدأ الحيطة والحذر) إلى تشكيل نتيجة محاسبية تضم كل عناصر الحذر (حذرة)،

ويتم ذلك بأخذ كل الأعباء المحتملة مثل المؤونات والاهتلاكات وبالمقابل عدم الأخذ بالاعتبار الإيرادات المحتملة عند قياس النتيجة، وذلك لكي تعبر (النتيجة) بشكل حذر عن قدرة المؤسسة على التسديد، حيث تقاس هذه الأخيرة انطلاقا من مؤشرات مالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنتيجة كمؤشر التمويل الذاتي.

كما تم ترسيخ مبدأ حماية المقرضين (وبصفة خاصة البنوك) وتلبية احتياجاتهم، من خلال النصوص القانونية المرتبطة بقواعد المخطط المحاسبي الوطني المطبق سابقا، وذلك فيما يتعلق مثلا بتشكيل الاحتياطات، خاصة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم المؤسسة بأن تجعله أول ما يخصص من الربح الصافي بعد امتصاص الخسائر السابقة، وذلك إلى غاية وصوله (الاحتياطي القانوني) إلى نسبة 10% من قيمة الأموال الجماعية.

3.1.2.3.واقع البنوك الجزائرية ومدى مسايرتها لمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي

وصل عدد البنوك في الجزائر بنهاية سنة 2007 إلى 25 بنكا، تعد في أغلبها تابعة للقطاع العام، وقد بلغ عدد وكالات وفروع هذه البنوك في نفس السنة 1093 وكالة وفرع منها 194 تابعة للبنوك الخاصة، هذا وبلغت القروض الممنوحة من قبل هذه البنوك للاقتصاد نسبة 54,6% من إجمالي الناتج الداخلي الخام منها 47% وُزعت لفائدة القطاع العمومي [120] ص ص 9-10.

ولعل أهم ما يميز القطاع المصرفي الجزائري في الوقت الحالي هو عدم الشفافية في توزيع القروض وغياب الفعالية في تمويل الاستثمارات، ويرجع ذلك إلى طبيعة تكوينه فهو يتشكل في أغلبه من بنوك عمومية تسعى إلى تحقيق البرامج الوطنية. إن هذا الواقع يدفع للشك في إمكانية أن تشكل البنوك بواقعها الحالي أداة تحفز المؤسسات على تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، ووسيلة مساعدة على تحقيق أهدافه.

2.2.3. واقع بورصة الجزائر

خصص هذا المطلب لإبراز مراحل نشأة وتطور بورصة الجزائر، التعريف بالمتدخلين في السوق وكذا الشركات المسجلة، كما تم التطرق فيه إلى العلاقة بين البورصة والنظام المحاسبي المالي.

1.2.2.3. نشأة وتطور بورصة الجزائر

بعد تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية المعلن عنها سنة 1987 والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من سنة 1988، تمت المصادقة على عدة قوانين تتعلق بمنح الا ستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك بتقسيم رأس مال هذه المؤسسات إلى عدد من الأسهم توزع بين صناديق المساهمة، وعلى هذا الأساس تحولت الشركات العامة إلى شركات ذات أسهم تسير وفق أحكام القانون التجاري، الأمر الذي أدى إلى بروز الحاجة لوجود سوق مالية في الجزائر كأداة تساهم في تمويل المؤسسات

الاقتصادية، حيث تم تأسيس بورصة الجزائر يوم 09 ديسمبر 1990 برأس مال قدره 320000 دج، تحت اسم "شركة القيم المنقولة " تشارك فيها صناديق المساهمة بحصص متساوية، وهذا استنادا إلى المادة الأولى من القانون رقم 88-03الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة [121] ، وبتاريخ 08 ماي 1991ظهرت ثلاث مراسيم تختص بتبادلات القيم المتداولة، أنواع وأشكال القيم المتداولة وكذا شروط إصدارها، وبصدور هذه المراسيم تم تغيير تسمية شركة القيم المنقولة لتصبح "بورصة القيم المنقولة"، ولقد مرت هذه الأخيرة بفترة جمود بسبب ضعف رأس مالها الاجتماعي، وكذا عدم وضوح المهام الموكلة إليها ، وفي شهر فيفري 1992 تم رفع رأس مال ها الاجتماعي ليصبح 9320000 دج، ولقد تم بعد ذلك إعادة النظر في مهامها عدة مرات من خلال جملة من المراسيم التشريعية والتنظيمية، ولعل أهم ما أصبح يميز بورصة الجزائر حاليا هو حجمها غير المؤثر في الاقتصاد الوطني، فهي لا تحصي إلا 6 مؤسسات مسجلة، ونشاطها يعد محدودا، ويمكن رد ذلك إلى غياب الإرادة السياسية لتفعيلها، وإلى طبيعة ملكية وحجم المؤسسات وكذا غياب ثقافة الاستثمار المالي في أوساط المجتمع.

2.2.2.3. المتدخلون في السوق

تضم بورصة الجزائر ثلاث متدخلين في السوق، هم: [122]

1.2.2.2.3.لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة

يتجلى دور لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في توليها مهمة تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة بالسهر خصوصا على:

- حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛
- حسن سير سوق القيم المنقولة وضمان شفافيتها.

ولتمكينها من القيام بمهامها، زوّدت اللجنة بسلطات:

- تنظيمية؛ - مراقبة وتحقيق؛ - تأديب وتحكيم.

وتتكون اللجنة من:

- رئيس يعين بمرسوم رئاسي لعهدة مدتها أربع (04) سنوات؛
- ستة أعضاء يعينون بقرار من وزارة المالية لمدة أربع (04) سنوات.

2.2.2.2.3. المؤتمن المركزي

تم تأسيس المؤتمن المركزي طبقا للقانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهو مكلف بما يلي:

- افتتاح وإدارة الحسابات الجارية للسندات لصالح ماسكي الحساب الحافظين المنخرطين فيه؛

- حفظ السندات وذلك بتسهيل عملية توصيلها بين الوسطاء الماليين؛
- تنفيذ العمليات على السندات التي تقرها الشركات المصدرة (دفع الأرباح، رفع رأس المال...الخ)؛
- ترميز السندات المقبولة لعملياته وذلك حسب المقياس الدوليISIN؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالسوق.

3.2.2.2.3. وسطاء عمليات البورصة

يمثل وسطاء عمليات البورصة أولائك الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المعتمدون من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة. وتتمثل مهمة الوسيط ل عمليات البورصة وفق المرسوم التشريعي رقم 93-10 المعدل والمتمم،والمؤرخ في 23 ماي 1993 فيما يلي:

- إدارة القيم المنقولة أو قيم المنتجات المالية لحساب الزبائن؛
- التفاوض على الصفقة لحساب زبائنها؛
- التسيير بموجب حوالة أومحفظة السندات؛
- التأكد من أن رؤوس الأموال التي يأتي بها الزبائن لإنجاز عمليات في البورصة متأتية من عائدات مصرح بها قانونا؛
- وقد توسع نشاط وسطاء عمليات البورصة إلى ميادين جديدة كضمان حسن إنجاز العمليات المالية.

وتحصي الساحة المالية الجزائرية حاليا 6 وسطاء في عمليات البورصة هم عبارة عن بنوك عمومية، يتمثلون في :البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3.2.2.3. الشركات المسجلة في البورصة

إلى غاية كتابة هذه الأسطر تضم بورصة الجزائر 6 مؤسسات مسجلة بها فقط، هي:[122]

- شركة اتصالات الجزائر :في 22 نوفمبر 2006 تم إدماج اتصالات الجزائر ضمن بورصة الجزائر بمعدل دخول قدر بـ 100,8%، بعد أن كانت قد أطلقتأول قرض سندي للعموم في 17 أكتوبر 2006، بقيمة قدرها 21,5 مليار دينار خلال خمسة سنوات وبنسبة فوائد تدريجية تقدر بـ4%في السنتين الأولى والثانية، 4,5 **%** في السنتين الثالثة والرابعة و 7,9 **%** في السنة الخامسة، وتستحق في 17 أكتوبر 2011؛
- شركة تسيير فندق الأوراسي : بتاريخ 14 فيفري 2000 تم إدماج سند رأس مال شركة التسيير الفندقي الأوراسي ببورصة الجزائر، بعد أن كانت هذه الشركة في شهر جوان 1999 قد افتتحت

رأسمالها بعرض عمومي للبيع بقيمة 480 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 20%من قيمة رأسمالها الاجتماعي، موزعة على 1,2 مليون سند بقيمة اسمية تقدر بـ 400 دج للسند؛

- مجمع صيدال: في شهر سبتمبر من سنة 1999، وبتوفر شروط القبول المنصوص عليها في القانون العام للبورصة، تم دمج سند رأس مال مجمع صيدال ببورصة الجزائر، بعد أن كان هذا المجمع قد فتح رأسماله بعرض عمومي للبيع بقيمة 500 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 20%من قيمة رأسمالها الاجتماعي، موزعة على 2 مليون سند بقيمة اسمية تقدر بـ 250 دج؛
- شركة سونلغاز: في يوم 29 ماي 2006 تم الإدماج الرسمي لشركة سونلغاز في بورصة الجزائر بمعدل دخول 101,1%، بعد أن كانت قد أطلقت أول قرض سندي للعموم في 22 ماي 2005 لمدة ست سنوات وبنسب تدريجية، ولقد أستحق هذا القرض في 22 ماي 2011، كما أطلقت عرضا آخر في 01 جوان 2008 يستحق في 01 جوان 2014 بنسب فوائد تدريجية هي على التوالي 3.75%، 4%، 4.5%، 5%، 5.5%، و6.5%.
- مجمع دحلي: بتاريخ 11 جانفي 2009 أطلقت مؤسسة دحلي أول قرض سندي للعموم بنسب فائدة تدريجية تبدأ من 4%وتزيد بنسبة 0,5%سنويا، لمدة 07 سنوات، حيث يستحق هذا القرض السندي بتاريخ 11 جانفي 2016.
- شركة أليانس للتأمينات: في شهر مارس 2011 تم القبول الرسمي لشركة أليانس للتأمينات، بعد أن كانت قد أطلقت عرضا بتاريخ 02 نوفمبر 2010 لزيادة رأسمالها من خلال اكتتاب 1804511 سهم بقيمة إجمالية تقدر بـ 1,44 مليار دينار جزائري، وبنسبة تقدر بـ 31%من رأسمالها، وبقيمة اسمية تقدر بـ 830 دج للسهم الواحد.

4.2.2.3. بورصة الجزائر والنظام المحاسبي المالي

وفقا للجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر يُتوقع أنيُساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات على إظهار وضعيتها المالية وتقديمها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية،الأمر الذي يسهل من دخولها (المؤسسات) للبورصة ويمكنها من تسعير أوراقها المالية، الشيء الذي يُتوقع أن يساهم في تطوير بورصة الجزائر. كما أن تطبيق المؤسسات لهذا النظام من شأنه أن يعزز الشفافية فيسوق البورصة و أن يسمح بتحديد أمثل للعلاقة بين نجاعة المؤسسات وقيمة أوراقها المالية، كما يتوقع أن يَسمح للمستثمرين الحاليين و المحتملين بالقيام بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسات و معرفة مدى نجاعته، مما يساعد على ترشيد قراراتهم.

ومن المعلوم أن كفاءة البورصة تتوقف إلى حد كبير على نوعية الإفصاح المحاسبي وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيدة بصفة خاصة. ومن هذا المنطلق يتوقع أن يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات إلى زيادة الإفصاح المحاسبي، الأمر الذي سيؤثر مباشرة على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها، ويُصعب على أي مستثمر التنبؤ باتجاه أسعار الأسهم وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين. كما أن تنافس مختلف المتعاملين على تحليل المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات يُتوقع أن يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمها الحقيقية. هذا ويتوقع كذلك أن يؤدي الإفصاح المحاسبي وفق قواعد النظام المحاسبي المالي إ لى تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة لاسيما رؤوس الأموال الخاصة ، وإلى جلب مستثمرين آخرين والتقليل من عدم تماثل المعلومات وزيادة سيولة السوق*.

لكن؛ وبالنظر إلى واقع بورصة الجزائر فإن تحقيق الأهداف سابقة الذكر يبقى محل شك بسبب العراقيل الكبيرة التي تقف في وجه تطور هذه البورصة، والتي من أهمها:

- عراقيل اقتصادية: كالسوق الموازية، ضعف الجهاز الإنتاجي ...الخ؛
- عراقيل اجتماعية وثقافية: كغياب ثقافة الاستثمار المالي لدى أفراد المجتمع الجزائري؛
- عراقيل تنظيمية: كقلة المؤسسات المدرجة، ضعف حجم المبادلات، وعدم التنوع في إصدار الأوراق المالية.

3.2.3. تأثير الجباية على الممارسات المحاسبية بالجزائر

للجباية تأثير كبير ومباشر على الممارسات المحاسبية في الجزائر، فعند تطبيق المخطط المحاسبي الوطني سابقا كان معروفا عن الممارسات المحاسبية سعيها الدائم للاقتصاد في الضريبة. حيث اقترن دور المحاسب آنذاك بالبحث عن الحلول المحاسبية التي تجلب المزايا الجبائية الكبيرة للمؤسسات، من خلال ما يسمح به التنظيم الجبائي خاصة فيما يتعلق بالإفراط في تشكيل المؤونات حتى وإن لم يكن السبب أو الخطر واضحا بالشكل الكافي، وكذلك حساب الاهتلاكات حتى وإن لم تتعرض الاستثمارات لنقص في قيمها.

كما يظهر جليا تأثير الجباية على المحاسبة في الجزائر بالنظر إلى نظام الإخضاع الحقيقي، وذلك من خلال الشروط المفروضة على المكلفين بالضريبة وفق هذا النظام، والمتمثلة خاصة في ضرورة مسك محاسبة منتظمة وفق النظام المحاسبي المفروض، وفي حالة إخلال المكلف بالضريبة بأحد هذه الشروط يمكن أن يتعرض إلى رد محاسبته، ويتم تحديد الربح الخاضع للضريبة في هذه الحالة انطلاقا

---

*وفق التصريح الذي الذي خص به وزير المالية كريم جودي وكالة الأنباء الجزائرية، أنظر جريدة المساء: المقال المعنون بـ "نظام المحاسبة الجديد يضمن شفافية أكبر للوضعيات المالية"، عدد يوم 11 جانفي 2010، ص 4.

من التقدير الإداري وفق آلية الإخضاع القسري واستنادا لمجموعة من المعاملات (المضاعفات). كما يمتد تأثير الجباية على المحاسبة في الجزائر تبعا للتغيرات التي تطرأ على الهيكل الضريبي والتعديلات الضريبية التي تتضمنها قوانين المالية سنويا، إذ يتأثر تحديد الربح المحاسبي في كثير من الأحيان بهذه التعديلات التي تتضمن تخفيضات أو إعفاءات من بعض الرسوم، خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار وترقية بعض القطاعات أو بعض المناطق الجغرافية وفي إطار برامج تشغيل الشباب.

إن هذا الارتباط الكبير للجباية بالممارسات المحاسبية في الجزائر يتوقع أن يكون له تأثير سلبي على حجم الإفصاح المحاسبي، وعلى درجة شفافية المعلومة المحاسبية المعلن عنها من طرف المؤسسات، وبالتالي سينعكس ذلك على التطبيق الجيد لمفاهيم النظام المحاسبي المالي التي تدعو إلى ضرورة تضمين القوائم المالية معلومات تتصف بالمصداقية، كما تهدف إلى إبراز الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه الأخيرة تخشى عند إظهار أصولها بالقيم العادلة، وعند نشر كل المعلومات المحاسبية المتعلقة بمختلف أصولها وأنشطتها من الانعكاسات الجبائية لذلك.

3.3. النظام المحاسبي المالي وواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية (دراسة استطلاعية)

وعيا منا بأهمية معرفة وجهات نظر أهل الاختصاص من آكاديميين ومهنيين حول الموضوع وضرورة الأخذ بآرائهم، كونهم أدرى بواقع البيئة الاقتصادي ة الجزائرية وبمضمون النظام المحاسبي المالي، ارتأينا القيام بدراسة استطلاعية شملت عينة منهم. وسيتم عرض خصائص هذه الدراسة، مضمونها ونتائجها من خلال ثلاث مطالب، هي:

- عرض الاستبيان؛
- الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة؛
- معالجة معطيات الاستبيان واستخلاص وتحليل النتائج.

1.3.3. عرض الاستبيان

نتناول في هذا المطلب عرضا مفصلا للاستبيان الذي يمثل قاعدة الدراسة، وذلك بإبراز الظروف التي تمت فيها صياغة وإعداد الأسئلة المكونة له، سير عملية اختباره وتحكيمه بشكل نهائي، وكذا تناول مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى إبراز المشاكل التي واجهت هذه الدراسة الاستطلاعية.

1. مراحل إعداد الاستبيان

لقد مرت عملية إعداد الاستبيان بعدة مراحل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1. المرحلة الأولى: بناء الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية الإعداد الأولي للاستبيان باللغتين العربية والفرنسية، تم تحميله في ورق عادي (Format A4) بالنسبة للاستبيان العادي وفي ملف WORD بالنسبة للاستبيان الموجه في البريد الإلكتروني، ليخضع بعدها إلى عملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في جامعتي البليدة والمدية، وهذا للتأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث دقة الأسئلة، شموليتها، توزيع خيارات الإجابة بشكل جيد وملائم لعملية المعالجة الإحصائية، إدراج بعض الأسئلة المفخخة لاختبار مدى جدية أفراد العينة في التعامل مع الاستمارة. كما خضع الاستبيان لعملية اختبار (Test) لإمكانية الإجابة على الأسئلة بشكل ملائم وبدون أي ملل قد يلحق بالفرد المستقصى. وفي الأخير، وانطلاقا من ملاحظات وتوصيات الأساتذة الذين شاركوا في عملية التحكيم، وبناءا على نتائج الاختبار الأولي، تمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي باللغتين العربية* والفرنسية**.

2.1.المرحلة الثانية: نشر وإدارة الاستبيان

لقد تم الاعتماد في نشر الاستبيان على قنوات متعددة، بغرض إيصاله إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع المستهدف، ومن أهم هذه القنوات ما يلي:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة؛
- إيداع الاستمارات على مستوى أمانات بعض المؤسسات الاقتصادية؛
- الاستعانة ببعض الأصدقاء (من آكاديميين وأصحاب مهنة) في جهات مختلفة من الوطن؛
- إرسال الاستمارة عبر البريد الالكتروني (E-mail)، وهذا بالنسبة للأفراد الذين تمكنا من الحصول على بريدهم الالكتروني.

وقد اختلفت طريقة الحصول على إجابات أفراد العينة، تبعا لاختلاف طريقة توزيع الاستمارات، وتراوحت بين:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر أثناء اللقاء الأول مع الفرد المستجوب؛
- استلام الإجابة بعد إعادة الاتصال بالفرد المستجوب مرة ثانية؛
- الحصول على الإجابة عن طريق البريد الالكتروني؛
- الاتصال بالمؤسسات التي تم إيداع الاستمارات على مستوى أماناتها بشكل دوري؛
- الاتصال بالأصدقاء الذين استعنا بهم بشكل دوري لاستلام الاستمارات؛

---

*أنظر الملحق رقم "05".
**أنظر الملحق رقم "06".

3.1. المرحلة الثالثة: معالجة الاستمارة

في هذه المرحلة؛ تم القيام بعملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها الاستمارة العادية والاستمارة الواردة عن طريق البريد الالكتروني*، تمهيدا لبناء قاعدة الاستبيان.

وتم الاعتماد في بناء قاعدة الاستبيان على برنامج SPSS، وذلك بالقيام بتكميم (Quantification) المعطيات كمرحلة أولى بإتباع أسلوب الترميز العددي، بحيث:

- يرمز للجواب "نعم" بالعدد " 1"، وللجواب "لا" بالعدد " 2"، مع الترميز لحالة الامتناع عن الإجابة بالعدد "3"؛
- يرمز للخيار الأول بالعدد"1"، وللخيار الثاني بالعدد "2"، وللخيار الثالث بالعدد "3"، وهكذا؛
- يرمز للولايات حسب الترقيم الإداري المعمول به في الجزائر (من 01 إلى 48).

بعد ذلك تم القيام بتفريغ المعطيات المتضمنة في الاستمارات في ورقة حساب ضمت مائة وأربعة وثلاثون (134) سطرا وفقا لعدد الاستمارات التي اعتمدت بعد استبعاد الاستمارات الملغاة، وتسعة وثلاثون (39) عمودا بخانة لكل جواب رئيسي أو فرعي، وبهذا تجمعت لنا قاعدة بيانات مكونة من 5226 معطية (39X134).

2. هيكل الاستبيان وفرضياته

تضمن الاستبيان واحدا وعشرون (21) سؤالا. تم إعداد أغلب هذه الأسئلة في شكل أسئلة مغلقة تحتمل إجابة أو إجابات محددة، وهذا لتسهيل عملية ترميز وتنميط إجابات أفراد العينة على مواضيع الاستبيان، مع فتح المجال للمستجوب في نهاية كل سؤال لإبداء وجهة نظره حول الموضوع، هذا وتم إدراج السؤال الأخير من الاستبيان في شكل سؤال مفتوح بهدف الاستفادة من آراء أفراد العينة حول المفاهيم التي لم يتناولها الاستبيان. ولقد توزعت الأسئلة على ثلاث أقسام رئيسية، بحيث:

- تضمن القسم الأول أسئلة عامة تخص البيانات النوعية المتعلقة بالفرد المستجوب، وذلك من السؤال 1 إلى السؤال 7؛
- تضمن القسم الثاني الأسئلة من 8 إلى 10، حيث تمحورت هذه الأسئلة حول رأي المستجوب في النظام المحاسبي المالي؛
- تضمن القسم الثالث بقية الأسئلة والمتعلقة بمدى توافق واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية مع مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي.

وانطلاقا من ذلك قمنا بصياغة عدد من الفرضيات بغرض اختبارها بناءا على إجابات أفراد العينة، وتمثلت فيما يلي:

---

*بعد تنزيلها، يتم طبع الاستمارة الواردة عن طريق البريد الالكتروني، ومن ثم يتم تصنيفها مع الاستمارات العادية بغرض المعالجة والتحليل.

- لا يمكن تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- إن أهداف الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي ليست متوافقة مع احتياجات أهم مستخدمي هذه الكشوف؛
- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة غير قادرة على الالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح المتضمنة في النظام المحاسبي المالي؛
- نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة غير قادر على إصدار مخرجات (معلومات محاسبية) تتصف بالخصائص النوعية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛
- واقع مصادر تمويل المؤسسات لا يساير مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي، ولا يحفز المؤسسات الاقتصادية على الالتزام بها؛
- يتوقع أن يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها؛
- من المتوقع أن يؤثر التنظيم الجبائي سلبا على الممارسة المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية.

3. مجتمع وحدود الدراسة

يهتم هذا الجزء بتقديم مجتمع الدراسة وحدودها، وكذا الكيفية التي تم اعتمادها في تحديد العينة.

1.3. إطار مجتمع الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة بالنظر إلى معيار الشهادة العلمية و/أو المهنية في ميدان المحاسبة، كشرط لقبول إجابات المستجوب، نظرا لارتباط أغلبية أسئلة الاستمارة بضرورة توفر المستوى الجيد من التأهيل العلمي و/أو المهني للفرد المستجوب. وعليه تم حصر مجتمع الدراسة في أربع فئات، هي:

- الفئة الأولى: الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهنة المحاسبة؛
- الفئة الثانية: الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مادة المحاسبة؛
- الفئة الثالثة: المهنيين المعتمدين، من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين؛
- الفئة الرابعة: الموظفين في المؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

2.3. حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة الاستطلاعية فيما يلي:

- الحدود المكانية: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز نوع العلاقة التي تربط بين أهم مكونات البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية والمتمثلة في النظام الاقتصادي، المؤسسات الاقتصادية، مصادر التمويل والنظام الجبائي من جهة، والمفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى؛
- الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه، حيث بدأت هذه الدراسة في 15 مارس 2011، وانتهت في 16 ماي من نفس السنة؛
- الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة إلى آراء عينة من الآكاديميين والمهنيين والمحاسبين الموظفين؛
- الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بموضوع مدى توافق واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية مع أهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي دون سواها من مواضيع المحاسبة الأخرى، كما تتوقف جودتها على نوعية الإجابات المُحصل عليها؛

3.3. عينة الدراسة

نظرا لكبر حجم المجتمع الذي تمت عليه الدراسة وبُعد التوزيع الجغرافي لأفراده، تم الاعتماد على أسلوب العينة، هذه الأخيرة لم يتم تحديد حجمها مسبقا قبل توزيع استمارة الاستبيان نظرا لاستحالة حصر مجتمع الدراسة، لذا تم توزيع 273 استمارة على عدد من الآكاديميين والمهنيين والموظفين بجهات مختلفة من الوطن، بالاعتماد على عدة طرق (أهمها التسليم والاستلام المباشر، أو عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق الأصدقاء)، الأمر الذي مكننا من توزيع واسترجاع الاستمارات في وقت قصير نسبيا والحصول على عينة موزعة عبر الوطن.

بعد القيام بعملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 134 استمارة من مجموع 191 استمارة تم استرجاعها، حيث تم استبعاد 67 استمارة مسترجعة بسبب تضارب أو نقص إجاباتها، أونتيجة ملئها من قبل أفراد غير مؤهلين، أو بسبب ورودها بعد الأجل المحدد. والجدول رقم (08) يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان [123].

البيان / الاستبيان	العدد	%
الاستمارات الموزعة	273	100
الاستمارات المفقودة أو المهملة	82	30,0
الاستمارات الملغاة	43	15,7
الاستمارات الواردة بعد الأجل	14	5,1
الاستمارات الصالحة	**134**	**49,1**

4. صعوبات الدراسة

بالرغم من الأهمية الكبيرة للاستبيان كأداة لجمع آراء أفراد العينة المستهدفة ودراستها وعرضها، إلا أنه قد صادف إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي ارتأينا ذكرها في الآتي:

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين خاصة بالنسبة لبعض الفئات، رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير الاستمارات المقدمة لهم؛
- تزامن فترة القيام بالدراسة مع فترة إعداد القوائم المالية الختامية، الأمر الذي كان مبررا لبعض المهنيين والموظفين للتحجج والامتناع عن الإجابة على الاستمارة الموجهة لهم؛
- انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية مختلفة، الأمر الذي حال دون قيامنا بتقديم التوضيحات اللازمة لجميع أفراد العينة؛
- عدم وجود دليل للعناوين البريدية والإلكترونية لمختلف فئات أفراد العينة المعنية بالدراسة (خاصة فئتي الآكاديميين والمهنيين)، يسهل من خلالها على الباحث التواصل مع هذه الفئات بشكل مباشر.

5. الأدوات المستعملة في معالجة الاستبيان

تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) ، وذلك بترجمة المعطيات التي تكون على شكل جداول في صورة رسومات بيانية (دوائر وأعمدة)، وهذا بغرض تسهيل عملية الملاحظة والتحليل، كما تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم "**SPSS**– Statistical Package For Social Sciences"نسخة 17.0، وذلك باستعمال أساليب التحليل الإحصائي الوصفي التي يوفرها هذا البرنامج من تكرارات ونسب مئوية، وذلك بغرض التعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة.

2.3.3.الخصائص الديمغرافية للعينة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الخصائص والمميزات الرئيسية لأفراد العينة، وذلك من حيث الجنس، السن، المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، الوظيفة و/أو المهنة، الخبرة ومكان العمل.

أولا - الجنس:

بلغت نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان **88,1%** في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث **11,9%** تنتمي أغلبيتهن إلى فئة الآكاديميين ، ويرجع هذا الأمر بنظرنا إلى هيمنة عنصر الذكور على المهنة المحاسبية (هذا على الأقل الواقع الذي صادفنا أثناء توزيع الاستمارات) ، في مقابل الإعراض النسبي

للإناث عنها، بسبب العوامل الاجتماعية السائدة وكذا بسبب طبيعة المهنة. والجدول رقم (09) مع الشكل رقم (06) يبينان ذلك:

الجدول رقم (09): توزيع العينة حسب متغير الجنس [124].

الجنس	التكرار	%
ذكر	118	88,10
أنثى	16	11,90
المجموع	**134**	**100**

الشكل رقم (06): توزيع العينة حسب متغير الجنس.

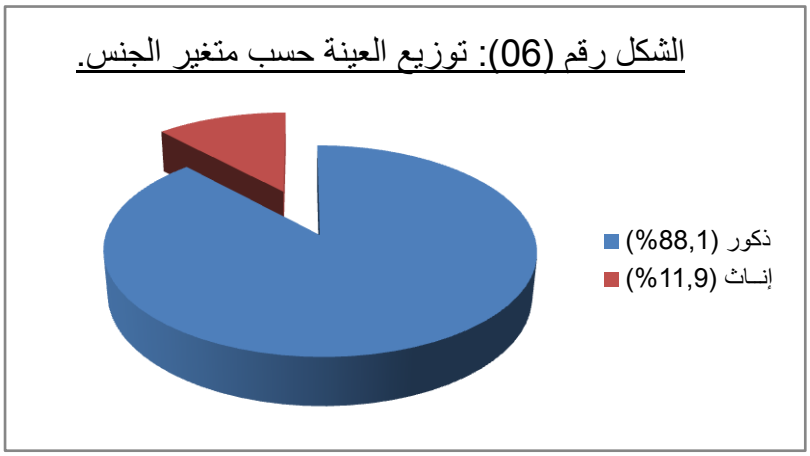

ثانيا - السن:

لقد تباينت أعمار أفراد العينة المستجوبة وتوزعت على الفئات العمرية التي تم تحديدها في الاستمارة، لكن ما يلاحظ أن نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم مابين 30-40 سنة كانت هي الغالبة حيث بلغت 43,3%، لتليها نسبة المشاركين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بـ 25,4%، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم مابين 40-50 سنة 20,9%، أما عن نسبة المشاركين البالغين من العمر أكثر من 50 سنة فقد بلغت 10,4%، ويمكن تفسير هذا التوزيع لنسب المشاركين إلى تعمدنا التوجه نحو أصحاب الشهادات العليا وخاصة إلى أولائك الذين يملكون الخبرة الآكاديمية وكذا المهنية، وهذا بسبب ضننا أنهم هم المؤهلون أكثر من غيرهم للإجابة على محتوى الاستبيان بأكثر احترافية وواقعية. والجدول رقم (10) مع الشكل رقم (07) يوضحان توزيع أفراد العينة على الفئات العمرية:

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب متغير السن [124].

فئة السن	التكرار	%
أقل من 30 سنة	34	25,4
من30-40 سنة	58	43,3
من40-50 سنة	28	20,9
أكبر من50 سنة	14	10,4
المجموع	134	100

الشكل رقم (07): توزيع العينة حسب متغير السن.

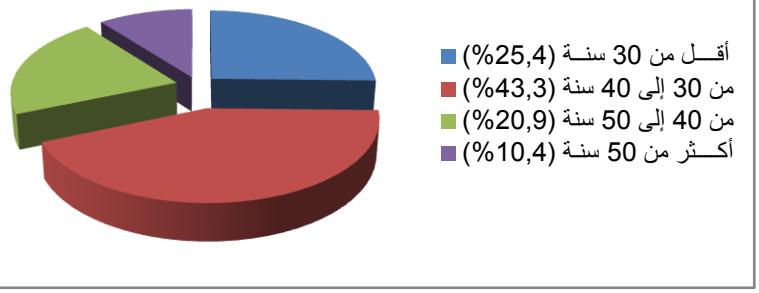

ثالثا -المؤهل العلمي:

لقد تبين لنا من خلال معالجة الاستمارات الصالحة أن المؤهل العلمي الغالب لأفراد العينة هو شهادة الماجستير، حيث بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على هذه الدرجة العلمية 64,2%، تلتها نسبة المشاركين الحاصلين على شهادة الدكتوراه بـ 13,4%، في حين بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على شهادة الليسانس 10,4%، أما النسبة المتبقية والبالغة 11,9% فهي متعلقة بأصحاب الشهادات الأخرى.

مما سبق يلاحظ أنه قد تم التركيز عند توزيع الاستبيان على فئة الحاصلين على المؤهلات العلمية العليا من الآكاديميين خاصة، وهذا لضننا أن هذه الفئة هي الأكثر معرفة بواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية ومدى توافقها مع النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى أنه قد تم إهمال جزء معتبر من الاستمارات المسترجعة الخاصة بالفئات الأخرى وخاصة فئة الموظفين من غير أصحاب الشهادات العليا بسبب التضارب في الإجابات أو لعدم اكتمالها. أنظر الجدول رقم (11) والشكل رقم (08):

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي [124].

المؤهل العلمي	التكرار	%
ليسانس	14	10,4
ماجستير	86	64,2
دكتوراه	18	13,4
آخر	16	11,9
المجموع	134	100

الشكل رقم (08): توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

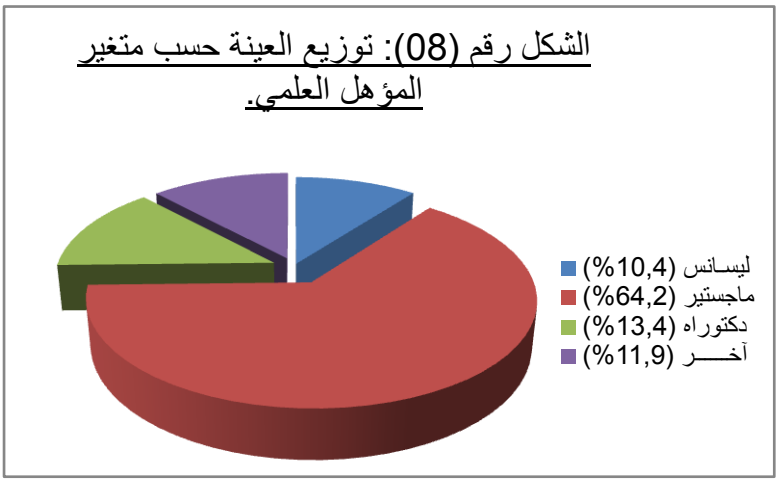

رابعا -الشهادة المهنية:

بلغت نسبة المشاركين الذين لا يملكون أي شهادة مهنية نسبة 71,6%، ومرد ذلكإلى التركيز على فئة الآكاديميين بالدرجة الأولى عند نشر الاستبيان، كما أن أغلب الموظفين لا يملكون شهادات مهنية، في حين بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على صفة محافظ حسابات 22,4%، وبلغت نسبة خبراء المحاسبة 3,7%، كما بلغت نسبة المحاسبين المعتمدين 2,2%، ويمكن تفسير هذا التوزيع للنسب بالانتشار الواسع لمحافظي الحسابات في الواقع مقارنة بخبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين.

والجدول رقم (12) مع الشكل رقم (09) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (12): توزيع العينة حسب متغير الشهادة المهنية[124].

الشهادة المهنية	التكرار	%
محاسب معتمد	3	2,2
محافظ حسابات	30	22,4
خبير محاسبي	5	3,7
بدون شهادة م	96	71,6
المجموع	134	100

الشكل رقم (09): توزيع العينة حسب متغير الشهادة المهنية.

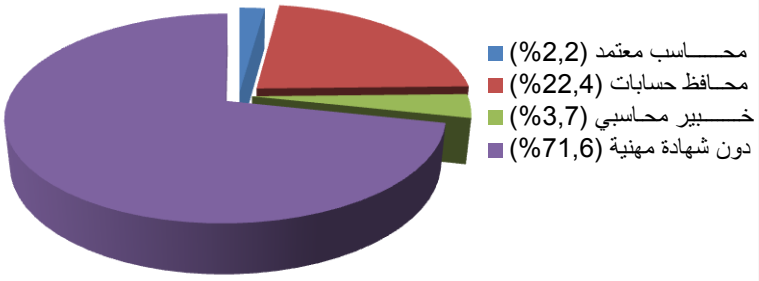

خامسا - الوظيفة / المهنة:

تنوعت وظائف ومهن المشاركين في الاستبيان، غير أن أغلبيتهم تشتغل بوظيفة التدريسفي الجامعة وذلك بنسبة 70,1%، كما بلغت نسبة المهنيين 11,2% وبلغت نسبة الموظفين 11,2% كذلك، هذا وسجلت نسبة 7,5% من الذين يجمعون بين وظيفة التدريس بالجامعة ويمتهنون في نفس الوقت مهنة المحاسبة. والجدول رقم (13) مع الشكل رقم (10) يبينان ذلك:

الجدول رقم (13): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة / المهنة[124].

الوظيفة/المهنة	التكرار	%
موظف	15	11,2
أستاذ جامعي	94	70,1
مهني	15	11,2
أستاذ ومهني	10	7,5
المجموع	134	100

الشكل رقم (10): توزيع العينة حسب متغير الوظيفة/المهنة.

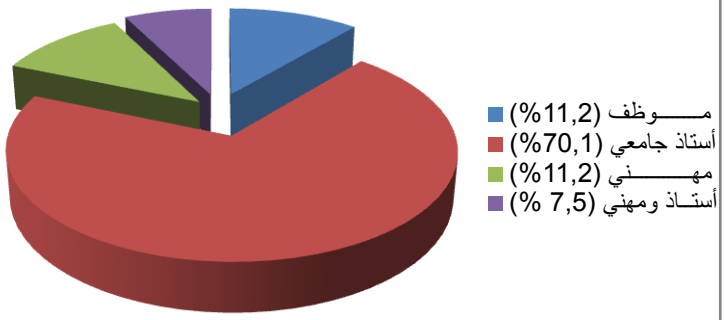

سادسا -الخبرة:

بالنظر إلى متغير الخبرة فإننا نجد ما يقارب نسبة 65% من المشاركين يتوفرون على خبرة مهنية تفوق الخمس سنوات، حيث بلغت نسبة المستجوبين الذين يتمتعون بخبرة تفوق 20 سنة 14,2% من مجموع المشاركين، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين يتوفرون على خبرة مهنية تتراوح ما بين 10 إلى 20 سنة 25,4%، ونفس النسبة سجلت كذلك (25,4%) لأصحاب الخبرة التي تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات. والجدول رقم (14) مع الشكل رقم (11) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (14): توزيع العينة حسب متغير الخبرة [124].

الخبرة	التكرار	%
أقل من 5 سنوات	47	35,1
من 5-10 سنوات	34	25,4
من 10-20 سنة	34	25,4
أكثر من 20 سنة	19	14,2
المجموع	134	100

الشكل رقم (11): توزيع العينة حسب متغير الخبرة.

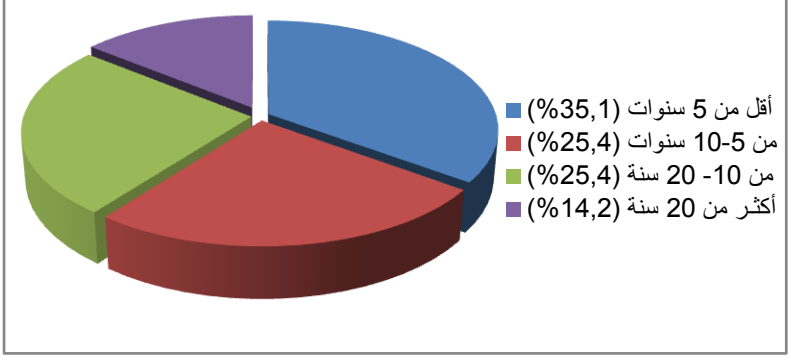

سابعا -مكان العمل (الولاية):

لقد توزع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان بين 10 ولايات، غير أن غالبيتهم تركزت في ولاية الجزائر بنسبة 32,1%، وولاية البليدة بنسبة 15,7%، وكذا ولاية المدية بنسبة 11,2%، ومرد ذلك أن ولاية الجزائر تعد مركزا لمختلف الهيئات الجامعية والمهنية والمؤسسات الاقتصادية كما تنتشر بها مكاتب المهنيين، ونفس الشيء يقال عن ولاية البليدة لكن بدرجة أقل، وبالنسبة لولاية المدية فتعد مقر الإقامة وبالتالي حاولنا تعميم الاستبيان على أكبر عدد من المختصين بها. والجدول رقم (15) يوضح توزيع أفراد العينة على الولايات:

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة على الولايات [124].

الولاية	الشلف	البليدة	البويرة	الجزائر	الجلفة	المدية	ورقلة	بومرداس	الوادي	ع.الدفلى	المجموع
التكرار	11	21	5	43	9	15	8	8	7	7	134
%	8,2	15,7	3,7	32,1	6,7	11,2	6,0	6,0	5,2	5,2	100

3.3.3.معالجة معطيات الاستبيان واستخلاص وتحليل النتائج

يتطرق هذا المطلب إلى دراسة آراء أفراد العينة المستجوبة حول مدى توافق واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية مع أهم المفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

1- آراء أفراد العينة في الإصلاح المحاسبي الأخير بالجزائر:

بالنسبة للسؤال رقم " 8" المتعلق برأي المستجوب في التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي، فإن نسبة 89,6% من المشاركين عبرت عن رضاها عن هذا الإصلاح، فيما عبرت نسبة 10,4% عن رفضها له. والجدول رقم (16) مع الشكل رقم (12) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (16): توزيع آراء أفراد العينة في الإصلاح المحاسبي [124].

الخيار	التكرار	%
مع	120	89,6
ضد	14	10,4
دون جواب	00	0,0
المجموع	134	100

الشكل رقم (12): توزيع آراء أفراد العينة في الاصلاح المحاسبي.

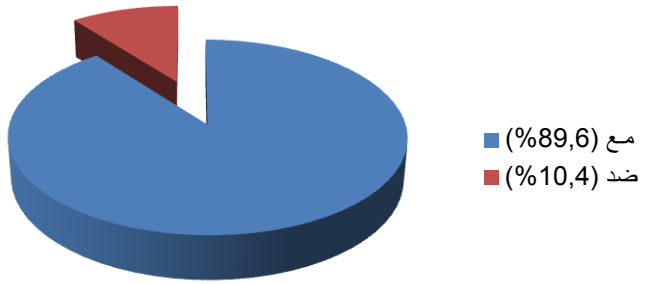

2- آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي:

فيما يتعلق بالسؤال رقم" 9" الخاص برأي المستجوب في محتوى النظام المحاسبي المالي، فقد اعتبرت نسبة 50% من المشاركين في الاستبيان أن محتواه يعد جيدا، كما اعتبرت نسبة 44,8% منهم أن محتواه يعد مقبولا، فيما كانت إجابة بقية المستجوبين (5,2%) بأنه دون المستوى. والجدول رقم (17) والشكل رقم (13) يوضحان توزيع آراء أفراد العينة حول الموضوع:

الجدول رقم (17): آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي[124].

الخيار	التكرار	%
جيد	67	50,0
مقبول	60	44,8
دون المستوى	7	5,2
دون جواب	00	0,0
المجموع	134	100

الشكل رقم (13): آراء أفراد العينة في محتوى النظام المحاسبي المالي.

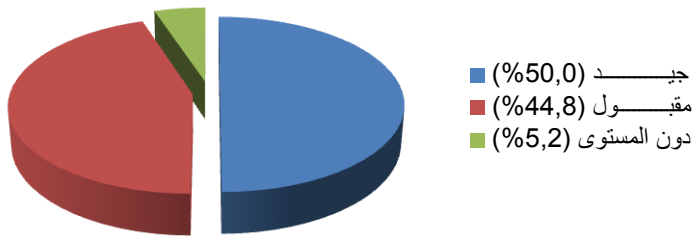

3- الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي:

وعن السؤال رقم "10" المتعلق برأي المستجوب في الدوافع الحقيقية التي أدت بالجهات المكلفة بالتنظيم المحاسبي في الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي، فقد اعتبرت نسبة 61,9% أن الدافع الحقيقي هو من أجل التوافق مع التوجهات المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية)، فيما اعتبرت نسبة 28,4% أن الدافع من وراء هذا التبني هو التوافق مع البيئة الاقتصادية الدولية، وأرجعت نسبة 5,2% من المشاركين سبب التبني إلى متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية، وأعطى بقية المستجوبين (4,5%) دوافع أخرى.

الجدول رقم (18): الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي[124].

الخيار	التكرار	%
للتوافق مع ت م د	83	61,9
للتوافق مع م ب إ د	38	28,4
للتوافق مع م ب إ ج	7	5,2
آخـــــر	6	4,5
المجموع	134	100

الشكل رقم (14): الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي.

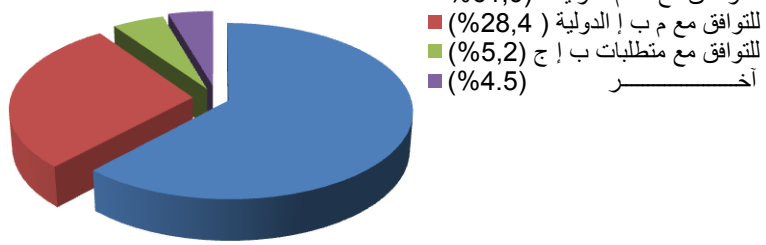

4- آراء أفراد العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي:

فيما يخص السؤال رقم "11" المتعلق برأي المستجوب في طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، فقد اعتبرت نسبة 66,4% من المستجوبين أن الطرق المستحدثة في

القياس والتقييم مثل طريقة القيمة العادلة تعتبر جيدة، واعتبرت نسبة 32,8% منهم أن هذه الطرق تعد مقبولة، فيما عبرت نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة المشاركة في الاستبيان (0,7%) عن عدم رضاها عن هذه الطرق. والجدول رقم (19) مع الشكل رقم (15) يبينان ذلك:

الجدول رقم (19): آراء العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي[124].

الخيار	التكرار	%
جيدة	89	66,4
مقبولة	44	32,8
دون المستوى	1	0,7
دون جواب	00	0,0
المجموع	134	100

الشكل رقم (15): آراء أفراد العينة في طرق القياس والتقييم المحاسبي.

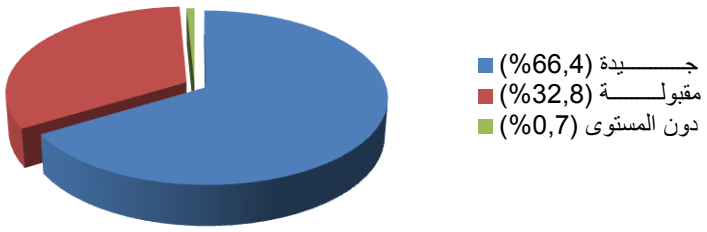

5-مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي:

تبين لنا من خلال الإجابات المتعلقة بالسؤال رقم " 12" أن أغلبية المشاركين (نسبة 94%) يظنون بعدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي المستحدثة في النظام الجديد في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري، فيما تظن الأقلية (نسبة 3%) أن تطبيق هذه الطرق يعد ممكنا، وامتنعت النسبة المتبقية (3%) عن الإجابة. والجدول رقم (20) والشكل رقم (16) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (20): مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي[124].

الخيار	التكرار	%
يمكن	4	3,0
لا يمكن	126	94,0
دون جواب	4	3,0
المجموع	134	100

الشكل رقم (16): مدى إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي.

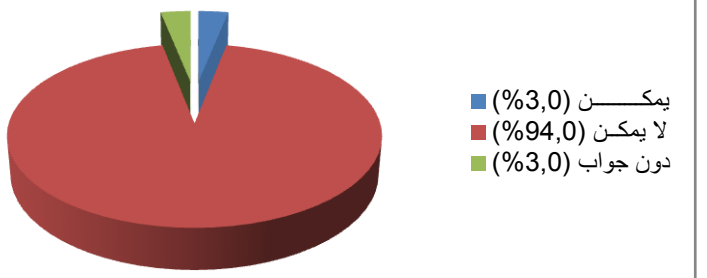

وعن أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي في ظل الواقع الجزائري، فقد توزعت آراء المشاركين وتنوعت، لكن تركزت بدرجة كبيرة حول السبب المتعلق بغياب خبراء التقييم. والجدول رقم (21) مع الشكل رقم (17) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (21): أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي [124].

أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي	التكرار	النسبة (%)
بسبب انتشار السوق الموازية	55	41,0
بسبب عدم توفر شروط المنافسة الحرة	41	30,6
بسبب غياب خبراء التقييم	112	83,6
بسبب وجود المضاربة	24	17,9
آخـــــر	22	16,4

الشكل رقم (17): توزيع نسب أسباب عدم إمكانية تطبيق طرق القياس والتقييم.

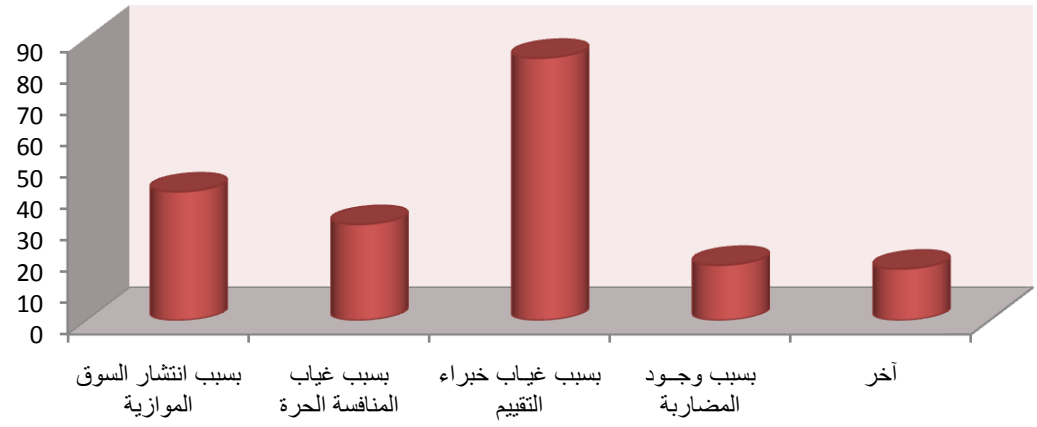

6- آراء أفراد العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية:

فيما يخص السؤال رقم "13" فقد أجاب أغلب المستجوبين (نسبة 94,8%) أن المستخدم الرئيسي للكشوف المالية في ظل الواقع الجزائري هو إدارة الضرائب، تليها إدارة المؤسسة (نسبة 39,6%)، ثم البنوك (نسبة 28,4%)، فالمساهمون (نسبة 15,7%)، وحسب وجهة نظر بعض المستجوبين فإن هناك مستخدمين رئيسيين آخرين للكشوف المالية هم: الجهات الحكومية، العمال...إلخ.

الجدول رقم (22): توزيع آراء العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية[124].

المستخدمون الرئيسيون للكشوف المالية	التكرار	النسبة (%)
إدارة المؤسسة	53	39,6
المســـــاهمون	21	15,7
إدارة الضرائب	127	94,8
البنـــــــــوك	38	28,4
آخـــــــــر	10	7,5

الشكل رقم (18): آراء أفراد العينة حول المستخدمين الرئيسيين للكشوف المالية.

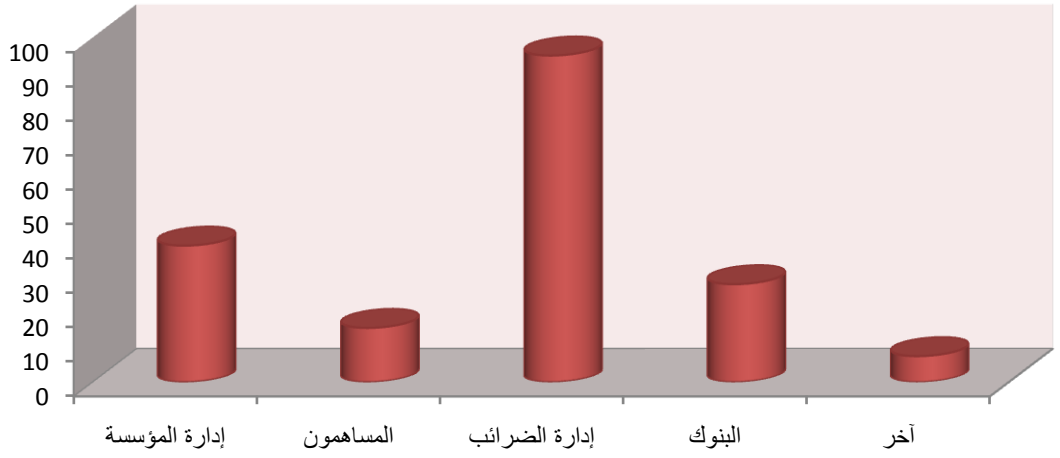

7- مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين:

بالنسبة للسؤال رقم "14"، فقد أجابت نسبة 72,4%من المستجوبين بعدم تناسب الكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مع خصائص المستعملين وعدم ملائمتها لاحتياجاتهم ، فيما أجابت نسبة 22,4% من أفراد العينة بأن الكشوف المالية تتناسب مع خصائص واحتياجات المستعملين، وامتنعت نسبة 5,2%عن الإجابة على هذا السؤال. والجدول رقم (23) و الشكل رقم (19) يوضحان توزيع آراء أفراد العينة:

الجدول رقم (23): مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين [124].

الخيار	التكرار	%
نعم	30	22,4
لا	97	72,4
دون جواب	7	5,2
المجموع	134	100

الشكل رقم (19): مدى ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين.

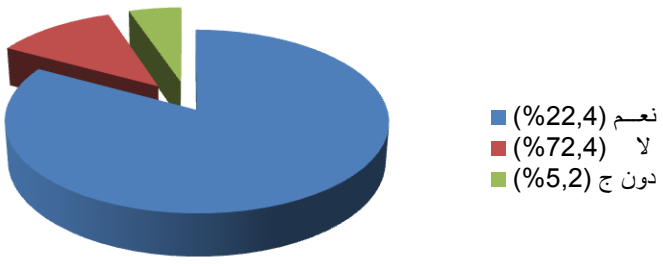

وبالنسبة لأسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص المستعملين وعدم تناسبها مع احتياجاتهم فقد اختلفت آراء أفراد العينة وتوزعت على مختلف الخيارات، لكنها تركزت بصفة أساسية على الخيار الثاني (عدم توافق الكشوف المالية مع حجم وملكية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "بصفة عامة") بنسبة 54,5%، والخيار الأول بدرجة أقل (الكشوف المالية التي جاء بها ن م م موجهة لمستعملين آخرين "المستثمرين أساسا")بنسبة 47%. والجدول رقم (24) والشكل رقم (20) يوضحان توزيع آراء أفراد العينة على مختلف الخيارات:

الجدول رقم (24): أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين [124].

أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين	التكرار	النسبة (%)
لأنها موجهة لمستعملين آخرين (المستثمرين أساسا)	63	47,0
لأنها لا تتوافق مع حجم وملكية المؤسسة الجزائرية (بصفة عامة)	73	54,5
لأن المستعملين لا يتوفرون على المستوى اللازم لفهمها	33	24,6
لأن المستعملين غير متعودين عليها	35	26,1
آخـــــر	10	7,5

الشكل رقم (20): أسباب عدم ملائمة الكشوف المالية لخصائص واحتياجات المستعملين.

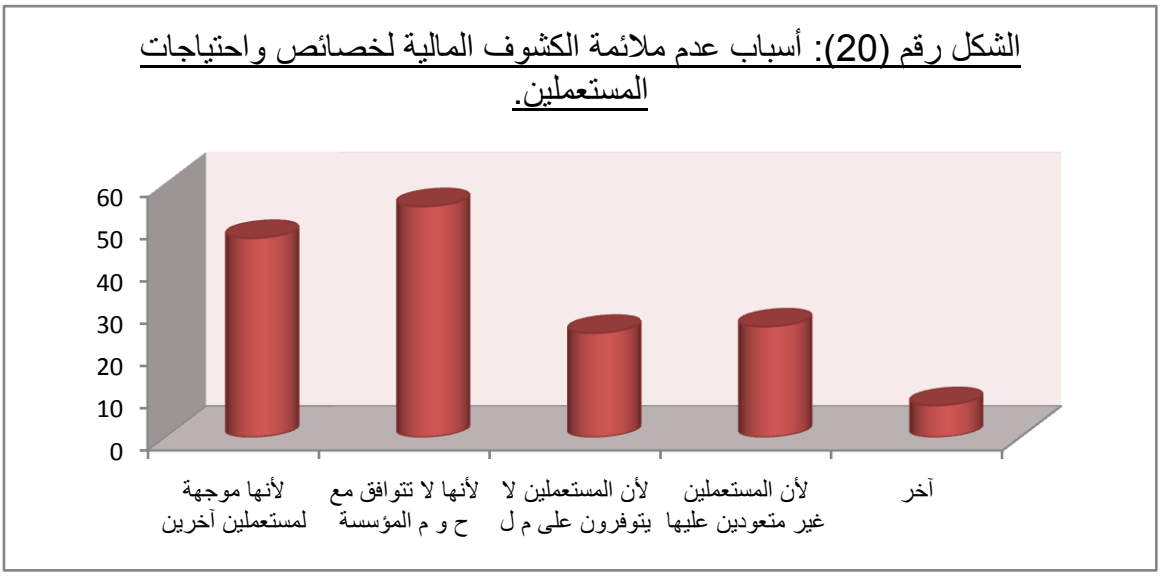

8- مدى استعداد المؤسسات الجزائرية للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح:

لقد أجاب أغلبية أفراد العينة المدروسة بعدم استعداد وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح وذلك بنسب 86,6%، فيما تظن نسبة 9% من المستجوبين أن العكس هو الصحيح، وامتنعت نسبة 4,5% من المشاركين في الاستبيان عن الإجابة. والجدول رقم (25) والشكل رقم (21) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (25): مدى استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح [124].

الخيار	التكرار	%
نعم	12	9,0
لا	116	86,6
دون جواب	6	4,5
المجموع	134	100

الشكل رقم (21): مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للإلتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح.

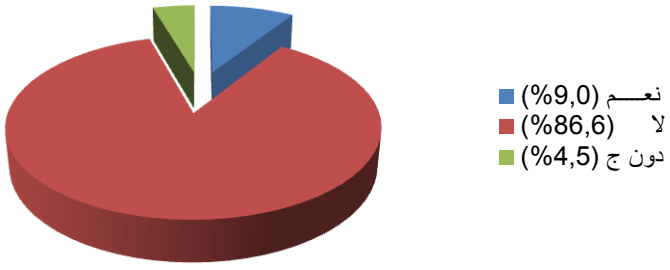

وعن أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح فقد تباينت آراء المستجوبين وتنوعت بتنوع الخيارات المطروحة، لكنها تركزت حول الخيار الثاني (المؤسسات غير مستعدة للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح لأسباب تتعلق بالجباية "الضرائب") بنسبة 82,8%، وبدرجة أقل الخيار الأول (المؤسسات غير مستعدة للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح بسبب عدم فعالية

الجهات التي يمكن أن تلزمها بذلك "كالبورصة") بنسبة تقدر بـ 68,7%. والجدول رقم (26) والشكل رقم (22) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (26): أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح [124].

أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح	التكرار	النسبة (%)
عدم فعالية الجهات التي يمكن أن تلزمها بذلك (كالبورصة)	92	68,7
لأسباب تتعلق بالجباية (الضرائب)	111	82,8
لأسباب تتعلق بالمنافسة	23	17,2
لعدم تعودها على هذه المفاهيم	54	40,3
آخـــــر	14	10,4

الشكل رقم (22): أسباب عدم استعداد المؤسسات للالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح.

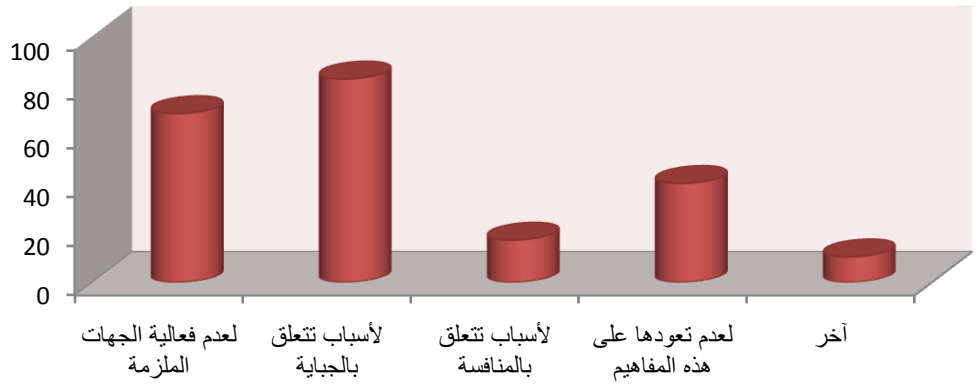

9- مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية:

فيما يخص السؤال رقم " 16" فقد أجابت نسبة 74,6% من المستجوبين بعدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة على إصدار معلومات تتصف بخصائص نوعية، ورأت نسبة 14,9%من المشاركين أن العكس هو الصحيح، فيما امتنعت نسبة 10,4% عن الإجابة على هذا السؤال. والجدول رقم (27) مع الشكل رقم (23) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (27): مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية [124].

الخيار	التكرار	%
نعم	20	14,9
لا	100	74,6
دون جواب	14	10,4
المجموع	134	100

الشكل رقم (23): مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إعطاء مخرجات ذات خصائص نوعية.

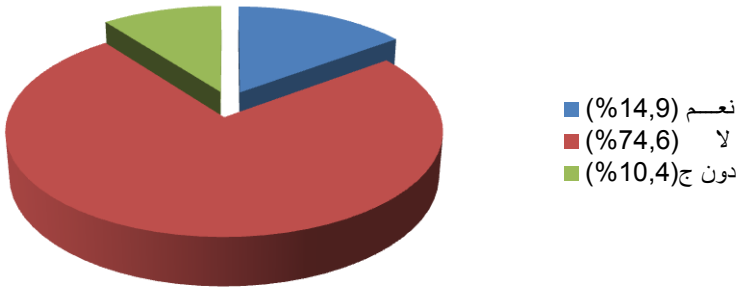

10- مدى توافق حجم المؤسسات مع المفاهيم والكشوف المالية للنظام المحاسبي المالي:

لقد عبرت نسبة 70,9% من أفراد عينة الدراسة عن رأيها بعدم توافق حجم المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص مع المفاهيم والكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، فيما تظن نسبة 14,9% أن العكس هو الصحيح، هذا وامتنعت نسبة 14,2% من المستجوبين عن الإجابة على السؤال رقم "17". والجدول رقم (28) والشكل رقم (24) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (28): مدى توافق حجم المؤسسات الخاصة مع المفاهيم والكشوف المالية لـ ن م م[124].

الخيار	التكرار	%
نعم	20	14,9
لا	95	70,9
دون جواب	19	14,2
المجموع	134	100

الشكل رقم (24): مدى توافق حجم المؤسسات الخاصة مع المفاهيم والكشوف المالية للنظام المحاسبي المالي.

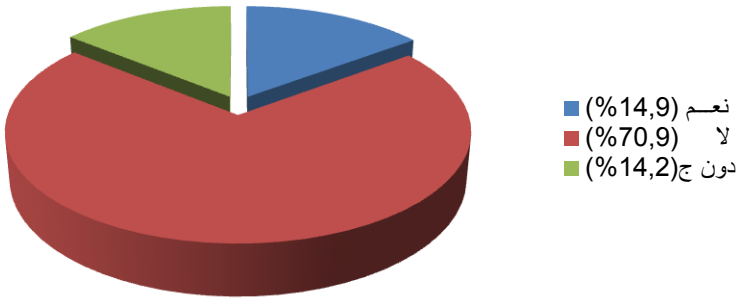

11-مدى مسايرة مصادر تمويل المؤسسات لمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي.

فيما يتعلق بالسؤال رقم " 18" فقد أجاب أغلبية أفراد العينة المدروسة بأن مصادر تمويل المؤسسات لا تساير بواقعها مختلف المفاهيم والأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وذلك بنسبة 89,6%، فيما رأت نسبة 3,7% من المستجوبين أن العكس هو الصحيح، هذا وامتنعت نسبة 6,7% عن الإجابة. والجدول رقم (29) والشكل رقم (25) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (29): مدى مسايرة مصادر تمويل المؤسسات لمفاهيم وأهداف ن م م [124].

الخيار	التكرار	%
نعم	5	3,7
لا	120	89,6
دون جواب	9	6,7
المجموع	134	100

الشكل رقم (25): مدى مسايرة مصادر التمويل لمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي.

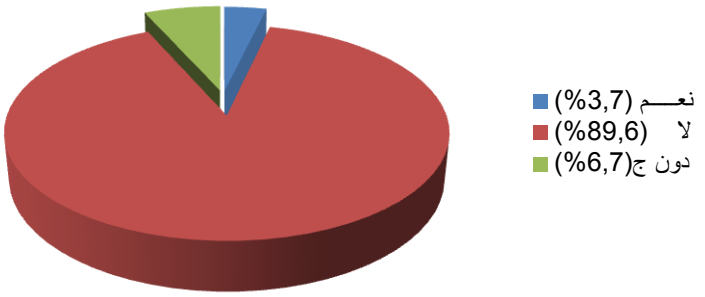

12- تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها:

لقد توزعت آراء أفراد العينة حول السؤال رقم " 19" وتنوعت، فقد عبرت نسبة 51,5% منهم أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤثر إيجابيا على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها، فيما رأت نسبة 1,5%أن التأثير سيكون سلبيا، وتظن نسبة 32,8% من المشاركين في الاستبيان أنه لا تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها. والجدول رقم (30) والشكل رقم (26) يوضحان ذلك:

الجدول رقم (30): تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها [124].

الخيار	التكرار	%
تأثير إيجابي	69	51,5
تأثير سلبي	2	1,5
لا تأثير	44	32,8
دون جواب	19	14,2
المجموع	134	100

الشكل رقم (26): تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها.

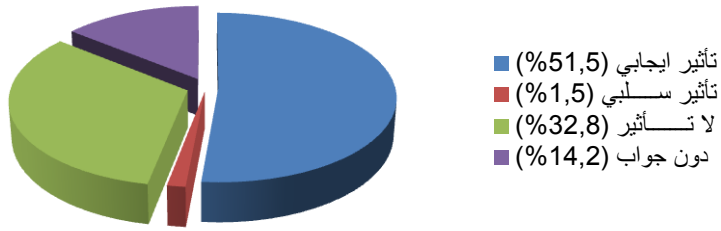

13 - تأثير التنظيم الجبائي على جودة المعلومات المحاسبية:

فيما يتعلق بالسؤال الموجه للمستجوبين رقم "20" والمتعلق بطبيعة التأثير المتوقع للتنظيم الجبائي على نوعية الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية، فقد اعتبرت نسبة 81,3% من أفراد عينة الدراسة أن التأثير سيكون سلبيا، وتظن نسبة 13,4% أن لا

تأثير محتمل، هذا وقد امتنعت نسبة 5,2% عن الإجابة على هذا السؤال. والجدول رقم (31) والشكل رقم (27) يبينان ذلك:

الجدول رقم (31): تأثير التنظيم الجبائي على جودة المعلومات المحاسبية [124].

الخيار	التكرار	%
تأثير إيجابي	00	0,0
تأثير سلبي	109	81,3
لا تأثير	18	13,4
دون جواب	7	5,2
المجموع	134	100

الشكل رقم (27): تأثير التنظيم الجبائي على جودة المعلومات المحاسبية.

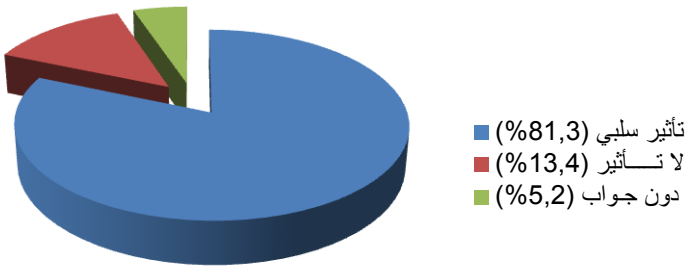

14-أهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي الأخرى التي لا يمكن تطبيقها في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية:

لقد طُرح السؤال رقم " 21" والأخير في الاستمارة بصيغة مفتوحة، بغرض معرفة وجهات نظر المستجوبين حول مختلف المفاهيم والأهداف الأخرى التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والتي لا يمكن تطبيقها في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية، وهذا لتدارك أي نقص قد يلحق بمحتوى الاستمارة والبحث بصفة عامة، فكانت إجابات أفراد العينة متمركزة حول المفاهيم التالية:

- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- التقييم وفق طريقة القيمة المحينة وقيمة الإنجاز الصافية؛
- مفاهيم الملائمة، القابلية للفهم وقابلية المقارنة؛
- الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- التقييم وإعادة التقييم؛
- عقود الإنشاء.

خلاصة الفصل

تتميز البيئة الاقتصادية الجزائرية بمجموعة من الخصائص التي تجعل من إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في ظلها بالشكل الذي يمكن من تحقيق أهدافه أمرا في غاية الصعوبة، وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

- لا تزال الدولة هي المحرك الأول للاقتصاد، الأمر الذي يجعلها من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويجعل من هدف توجيه القوائم المالية بالدرجة الأولى للمستثمرين الحاليين والمحتملين أمرا سابقا للواقع؛
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛
- مصادر تمويل المؤسسات لا تزال تقليدية، فواقع البنوك لا يساير المفاهيم والأهداف التي تضمنها النظام المحاسبي المالي ولا يحفز المؤسسات على تطبيقها، وبورصة الجزائر ليست فاعلة ولا تقوم بدورها كما ينبغي؛
- التنظيم الجبائي الحالي يعيق تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، ولا يمكن من تحقيق أهدافه.

خاتمة عامة

لقد بينت هذه الدراسة نوع وأهمية العلاقة التي تربط المحاسبة بالعوامل البيئية المحيطة بها، كما بينت أن نجاح أي نظام محاسبي في تحقيق أهدافه مرتبط بدرجة توافقه وانسجامه مع العوامل البيئية السائدة، وأظهرت أيضا أن النظام المحاسبي المالي المطبق حاليا في الجزائر لم يأت نتيجة للتفاعلات البيئية السائدة، وإنما تم استنساخه من المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة التي أعدت لبيئة أكثر تطورا وانفتاحا من البيئة الجزائرية.

ومن خلال تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي، وإلى واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية كجزء من العوامل البيئية المؤثرة والمتأثرة بالنظام المحاسبي ، وبتطرقنا أيضا بالدراسة والتحليل إلى نوع العلاقة التي تربط النظام المحاسبي المالي بالبيئة الاقتصادية الجزائرية،تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع.

1.نتائج اختبار الفرضيات:

بالعودة إلى فرضيات الدراسة، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من خلال الجزء النظري ومن تحليل نتائج الاستبيان، يمكن بلورة نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- تنص الفرضية الأولى على أن **النظام المحاسبي المطبق في أي دولة تحيط به مجموعة من العوامل البيئية الخاصة، والتي تتداخل وتتفاعل معه، لذا يعد من الضروري دراسة العوامل البيئية السائدة في الدولة وتشخيصها بدقة قبل أي محاولة لتقييم أو إصلاح النظام المحاسبي المطبق بها**، وهو ما تم إثبات صحته فعلا من خلال الفصل الأول، الذي بين كيف أن النظام المحاسبي يؤثر ويتأثر بالعوامل البيئية المحيطة به ويتداخل ويتفاعل معها، مما يُوجب دراسة العوامل البيئية للدولة وتشخيصها بدقة قبل أي محاولة لتقييم أو إصلاح هذا النظام؛
- تنص الفرضية الثانية على أن **أهم ما يميز البيئة المحاسبية الدولية في الوقت الحاضر، توجهها نحو التوافق المحاسبي، وذلك لاعتبارات اقتصادية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إصلاح نظامها المحاسبي بما يتوافق مع هذه التوجهات** . لقد تم إثبات صحة الشق الأول من هذه الفرضية في الفصل الأول، الذي بين أن أغلب الدول قد انخرطت في الجهود الرامية للتوافق المحاسبي الدولي،

وذلك بتبنيها للمعايير المحاسبية الدولية أو تكييف أنظمتها المحاسبية بما يتوافق مع هذه المعايير، وتم إثبات صحة الشق الثاني من الفرضية من خلال الفصل الثاني الذي بين كيف أن الجزائر قامت بإصلاح نظامها المحاسبي استجابة لتوجهات البيئة المحاسبية الدولية؛

- تنص الفرضية الثالثة على أن **النظام المحاسبي المالي قد جاء بمفاهيم وأهداف مستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، وتختلف تماما عن تلك المتضمنة في المخطط المحاسبي الوطني**، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني من الدراسة، والذي بين أن النظام المحاسبي المالي بالفعل مستمد من المعايير الدولية، التي تعد ثمرة الجهود الدولية للتوافق المحاسبي، وأن هذا النظام قد تضمن مفاهيم وأهداف تختلف تماما عن تلك المتضمنة في المخطط السابق؛
- تنص الفرضية الرابعة على أن **الوصول إلى التطبيق الأمثل لمفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه مرتبط بمدى وجود بيئة اقتصادية متوافقة معه، الأمر الذي لا يتوفر في البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية**، ولقد تم التأكد من صحة الشق الأول من هذه الفرضية من خلال الفصل الأول، وذلك عند التطرق لدور البيئة الاقتصادية (التي هي جزء من العوامل البيئية) في التأثير على شكل النظام المحاسبي، بطريقة تجعل منه يحقق أهدافها، وبإظهار العلاقة المترابطة والشائكة بين هذه البيئة والنظام المحاسبي المطبق في ظلها، كما تم التأكد من صحة الشق الثاني من هذه الفرضية في الفصل الثالث، عندما تم عرض واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، وكيف أنها لا تشكل البيئة الملائمة والموافقة لتطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي وتحقيق أهدافه.

2. نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم استخلاصها من هذا البحث فيما يلي:

- تؤثر العوامل البيئية ذات العلاقة بالمحاسبة على النظام المحاسبي للدولة وتتأثر به، ولا يتعارض ذلك مع الجهود المبذولة لتحقيق توافق محاسبي دولي؛
- إن المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الحالي معدة لتتوافق مع البيئة الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة، وهي (المعايير) لا تتناسب مع واقع البيئة الاقتصادية في الدول النامية، ومن بينها الجزائر؛
- لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم وأهداف مستمدة بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية، وتختلف تماما عن تلك المتضمنة في المخطط المحاسبي المطبق سابقا؛
- إن البيئة الاقتصادية الجزائرية بواقعها الحالي غير واضحة المعالم، كما أنها معقدة ومتناقضة في جوانب عدة، نتيجة تحولها من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، ولعدة أسباب أخرى؛

- إن شكل وطبيعة ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يتوافق مع جزء معتبر من مفاهيم النظام المحاسبي المالي؛
- غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بواقعها الحالي غير مستعدة لتطبيق مفاهيم الشفافية والإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي؛
- من الصعب تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي (كالقيمة العادلة) المستحدثة في النظام المحاسبي المالي في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- مصادر تمويل المؤسسات لا تُساير أبعاد النظام المحاسبي المالي ولا تساهم في تحقيق أهدافه، لكونها تقليدية، ولا تحتوي على الآليات المحفزة؛
- التنظيم الجبائي المطبق في الجزائر يُعد عائقا أمام التطبيق الصحيح والشفاف لمفاهيم النظام المحاسبي المالي.

3. التوصيات المقترحة:

منخلالدراستنالهذاالهوضوعوالتعمقفيمختلفجوانبهيمكناقتراحبعضالتوصياتالتييمكنأنتساهمفي التوفيق بين مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي وواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، والتي نوردها على النحو التالي:

- ضرورة إعادة صياغة النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع حجم وشكل غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أو على الأقل إيجاد محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتلك التي استحدثها النظام المحاسبي المالي للمؤسسات المصغرة، خاصة إذا ما علمنا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يسعى حاليا إلى إصدار معايير محاسبية خاصة بهذا النوع من المؤسسات؛
- ضرورة نشر الوعي المحاسبي، وذلك بالتقرب من المؤسسات الاقتصادية، ومحاولة تغيير نظرتها النمطية الراسخة عن كون المحاسبة وسيلة للتخلص من الالتزامات الجبائية؛
- العمل على إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري بما يضفي عليه مزيدا من الشفافية؛
- ضرورة تطوير مصادر تمويل المؤسسات، وجعلها المحفز على تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، وخاصة بورصة الجزائر؛
- إعادة صياغة التنظيم الجبائي بما يفك الارتباط بينه وبين الممارسة المحاسبية، الأمر الذي يشجع بدرجة كبيرة المؤسسات على الالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح المحاسبي.

4. آفاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه، وقد مكنتنا هذه الدراسة من تسجيل بعض المواضيع التي قد تكون بذور بحوث مستقبلية، والتي نذكرها فيما يلي:

- تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها؛
- تأثير التنظيم الجبائي السائد على جودة مخرجات النظام المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

1. عبد الستار الكبيسي: **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2. حسين القاضي، مأمون حمدان: **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

3. Marc NIKITIN, Marie-Odile REGENT: **Introduction à la comptabilité**, 3e édition, ARMAND COLIN, Paris, 2007.

4. محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

5. فؤاد محمد الليثي: **نظرية المحاسبة – المدخل المعاصر**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003/2002.

6. عمر العبد الله زيد: **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

7. هادي رضا الصفار: **مبادئ المحاسبة المالية - الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

8. محمد المبروك أبو زيد: **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

9. أحمد رياحي بلقاوي: **نظرية محاسبية**، تعريب رياض العبد الله، الجزء الأول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

10. نعيم دهمش وآخرون: **مبادئ المحاسبة –الأصول العلمية والعملية**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11. يوسف محمود جربوع: **نظرية المحاسبة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

12. مداني بن بلغيث: **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

13. فؤاد عبد العزيز: **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية – دراسة حالة شركة SCAEK**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009/2008.

14. Francis GRANDGUILLOT: **Comptabilité générale**, 7e édition, Gualino éditeur, Paris, 2003.

15. خليل الدليمي وآخرون: **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

16. رضوان حلوة حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

17. حسين أحمد حسين علي: **نظم المعلومات المحاسبية**، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000.

18. عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

19. أمين السيد أحمد لطفي: **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

20. حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

21. فردريك تشوي وآخرون: **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض،2004.

22. Bernard RAFFOURNIER: **Comptabilité internationale**, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, 2000.

23. عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان: **التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.

24. ريتشارد شرويدر وآخرون: **نظرية المحاسبة**، تعريب خالد علي أحمد كاجيكي وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

25. خالد مقدم: **تبني معايير المحاسبة الدولية – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

26. ثناء القباني: **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

27. D. Zeghal, K. Mhedhbi: **An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards**, The International Journal of Accounting, VOL 41, 2006.

28. H. R. HassabElnaby et al: **the impact of environmental factors on accounting development-an Egyptian longitudinal study**, Critical Perspectives on accounting, VOL 14, 2003.

29. رضوان حلوه حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

30. C.Nobes, D. Alexander: **Financial accounting an international introduction**, Pearson Education Limited, England, 2004.

31. أمين السيد أحمد لطفي: **نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

32. عصام محمد البحيصي: **قياس التنوع في النظم المحاسبية الدولية – مراجعة أدبية**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، غزة، المجلد 14، العدد 01، 2006.

33. D. Alexander, S. Archer: **On the Myth of AngloSaxon Financial Accounting**, The International Journal of Accounting, VOL 35, No 2000.

34. طارق حمزة: **المخطط المحاسبي الوطني - دراسة تحليلية انتقادية** ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

35. Françoise VERDIER: **Comptabilité aux Etats-Unis**, in Encyclopédie CCA, Economica, Paris, 2000.

36. Stephan BRUN: **L'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS**, Gualino EJA, Paris, 2004.

37. رضوان حلوة حنان: **تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

38. حسين القاضي، مأمون حمدان: **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

39. Stephan BRUN: **Financial Accounting Standards Board "FASB"**, in RFC 367, France, Juin 2004.

40. Bernard COLASSE: **Cadres comptables conceptuels**, in Encyclopédie CCA, Economica, Paris, 2000.

41. شعيب شنوف: **التغيرات المحاسبية - بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: الألفية الثالثة - المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – عنابة، 21-22 نوفمبر 2007.

42. محمود محمود السجاعي: **النظام المحاسبي الموحد في ضوء المعايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2006.

43. C. COLLETTE et al: **Comptabilité générale – Les systèmes Française et Anglo-Saxons**, Dunod, Paris, 2000.

44. **http://www.amf-france.org/,** (Consulté le 12/01/2011).

45. **http://www.cncc.fr/histoire.html**, (Consulté le 12/01/2011).

46. مداني بن بلغيث: **التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.

47. حواس صلاح: **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

48. خالد جمال الجعارات: **معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

49. http://www.ifrs.org/Home.htm, (Consulté le 10/02/2011).

50. عبد الناصر نور، طلال الججاوي: **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق**، بحث موجود على الموقع:

http://uploads.6ollab-amman.net/view.php?file=b5bd33b806

(Consulté le 19/02/2011).

51. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

52. Philippe TOURON, Hubert TONDEUR: **Comptabilité en IFRS**, éditions d'organisation, Paris, 2004.

53. الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 والمتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية عدد 107، سنة 1971.

54. الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية عدد 39، سنة 1995.

55. المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 و المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية عدد 56، سنة 1996.

56. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية عدد 42، سنة 2010.

57. المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والمحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية عدد 07، سنة 2011.

58. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية عدد 75، سنة 2007.

59. القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية عدد 20، سنة 1991.

60. المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في 13 جانفي 1992 والمحدد لتشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله، الجريدة الرسمية عدد 3، سنة 1992.

61. المرسوم التنفيذي رقم 01-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 20/92 المؤرخ في 13 جانفي 1992، الجريدة الرسمية عدد 80، سنة 2001.

62. المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والمحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية عدد 07، سنة 2011.

63. المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والمحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية عدد 07، سنة 2011.

64. المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والمحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية عدد 07، سنة 2011.

65. مختار مسامح: **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

66. عزه الأزهر: **عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية – دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

67. محمد بوتين: **المحاسبة العامة للمؤسسة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

68. مراد ايت محمد، سفيان أبحري: **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر - تحديات وأهداف**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

69. سعدان شبايكي: **تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

70. جمعة هوام: **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني** ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

71. Société Nationale de Comptabilité, **Plan Comptable National**, SNC, 1975.

72. مراد ناصر: **النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني – دراسة مقارنة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

73. الحاج عرابة وآخرون: **دوافع تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

74. شعيب شنوف: **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

75. نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم: **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية – مقومات ومتطلبات التطبيق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

76. Imad REZZAG LEBZA: **Nécessité d'adapter le Plan Comptable National aux nouveles exigences comptables internationals**, Memoire de fin d'études PGS- Comptabilité, Ecole Seperieure de Commerce, Alger, 2003/2004.

77. Samir MEROUANI: **Le Projet du Nouveau Systeme Comptable Financier Algerien**, Memoire de Magistère en sciences de gestion – management, Ecole Seperieure de Commerce, Alger, 2006/2007.

78. الشريف ريحان، زهوة فارح: **مشروع SCE الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني تحت عنوان- مستجدات الألفية الثالثة "المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، 21-22 نوفمبر 2007.

79. معتصم دحو، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

80. القانون رقم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية عدد 74، سنة 2007.

81. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة،الجريدة الرسمية عدد 19، سنة 2009.

82. موسى بودهان: **الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2010.

83. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية عدد 19، سنة 2009.

84. شعيب شنوف: **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.

85. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية عدد 27، سنة 2008.

86. حنيفة بن ربيع: **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** ، الجزء الأول، دار هومه، الجزائر، 2010.

87. عبد الوهاب رميدي، علي سماي: **المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد**، الطبعة الأولى، دار هومه، الجزائر، 2011.

88. **Manuel de comptabilité générale de la classe 1**, SONATRACH, Janvier 2010.

89. **Manuel de comptabilité générale de la classe 2**, SONATRACH, Janvier 2010.

90. **Manuel de comptabilité générale de la classe 3**, SONATRACH, Janvier 2010.

91. **Manuel de comptabilité générale de la classe 4**, SONATRACH, Janvier 2010.

92. **Manuel de comptabilité générale de la classe 5**, SONATRACH, Janvier 2010.

93. **Manuel de comptabilité générale de la classe 6**, SONATRACH, Janvier 2010.

94. **Manuel de comptabilité générale de la classe 7**, SONATRACH, Janvier 2010.

95. Eric DUMALANEDE:**Comptabilité générale**, BERTI Editions, Alger, 2009.

96. جمال عمورة: **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

97. علي بحري: **دراسة تحليلية للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2008-2009.

98. محمد المبروك أبو زيد: **المحاسبة في ليبيا وعلاقتها بالبيئة المحلية** ، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة مهنة ومعايير، جامعة المرقب، طرابلس، 12 جوان 2006.

99. مسعود صديقي: **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مجلة الباحث، العدد 01، 2001.

100. Douglas GREENWALD: **Encyclopédieéconomique "T.I. Tendances Actuelles"**, Economica, Paris,1984.

101. علي عبد الله: **دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية**، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.

102. Ministère de l'*Industrie,*de la PME et de la Promotion de l'investissement, www.mipi.dz/index_fr.php, (Consulté le 19/04/2011).

103. الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 48، سنة 1995.

104. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري: **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر – دراسة تطبيقية** ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23-25 مارس 2009.

105. Office National des Statistiques, www.ons.dz/-Comptes-economiques-.html, (Consulté le 09/04/2011).

106. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2001.

107. عاشور كتوش، طرشي محمد: **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006.

108. عبد القادر بكيحل: **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي** ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

109. بولعيد بعلوج: **معوقات الاستثمار في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 4، جوان 2006.

110. UNCTAD,www.unctad.org (Consulté le 25/04/2011).

111. ناجي بن حسين: **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، المجلد "ب"، العدد 31، جوان 2009.

112. ظاهر القشي، هيثم العبادي: **أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، 2007، بحث موجود على الموقع: http://uploads.6ollab-amman.net/view.php (Consulté le 19/02/2011).

113. مصطفى أحمد فؤاد هديب: **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية المصري**، المجلة العلمية، جامعة أسيوط، العدد 40، 2006.

114. برنس ميخائيل غطاس: **دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي**، بحث مقدم ضمن مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 16-17 ديسمبر 2008.

115. عبد اللطيف بلغرسة: **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 22-23 أفريل 2003.

116. بن علي بلعزوز، عاشور كتوش: **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح**، مداخلة ضمن ملتقى "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

117. القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية عدد 34، سنة 1986.

118. القانون رقم 88-06 المؤرخ في 13 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية عدد 2، سنة 1988.

119. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية عدد 16، سنة 1990.

120. البيان السنوي لمحافظ بنك الجزائر، الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 80، المجلس الشعبي الوطني، جلسة يوم الأحد 5 أكتوبر 2008.

121. القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية عدد2، سنة 1988.

122. http://www.sgbv.dz/, Consulté le 20/05/2011.

123. من إعداد الطالب بناءا على استمارات الاستبيان.

124. من إعداد الطالب اعتمادا على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج الميزانية (أصول) وفق النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

تابع الملحق رقم 01- نموذج الميزانية (خصوم) وفق النظام المحاسبي المالي

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 02- نموذج جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

تابع الملحق رقم 02- نموذج جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 03- نموذج جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

تابع الملحق رقم 03- نموذج جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
– الاهتلاكات و الأرصدة			
–تغير الضرائب المؤجلة			
–تغير المخزونات			
– تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
–تغير الموردين و الديون الأخرى			
–نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم 04- جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم 05- نموذج استمارة الاستبيان باللغة العربية

جامعة سعد دحلب– البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص محاسبة وتدقيق

إستبيان

سيدتي، سيدي:

تحضيرا لإتمام رسالة الماجستير في موضوع **"مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي – دراسة استطلاعية لأراءآكاديميين ومهنيين"**، يشرفني أن أدعو سيادتكم للإدلاء برأيكم في الموضوع عبر الإجابة على الأسئلة المرفقة، وهذا ليتسنى لنا معرفة آراءكم كآكاديميين و/أو مهنيين حول نوع العلاقة التي تربط واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية بمفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة بالنسبة للباحث، أو لما سيترتب عنها من فائدة على المهنة، نرجو منكم أن تولوا كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذا الاستبيان، مع العلم أن المعلومات التي ستدلون بها لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير إذ نشكركم على تعاونكم معنا خدمة للعلم والمعرفة، تقبلوا منا خالص الشكر والتقدير.

خليفاتي جمال

ملاحظة: ضع العلامة (X) في مربع الخيار المناسب، و املأ الفراغات الموجودة.

1.الجنس: ذكر ☐ أنثى؛ ☐

2. العمر: ☐ أقل من 30 عاما ☐ من 30 إلى 40 عاما ☐ من 40 إلى 50 عاما ☐ أكثر من 50 عاما؛

3. الشهادة العلمية: ☐ ليسانس ☐ ماستير ☐ دكتوراه ☐ آخر

4. الشهادة المهنية: ☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ بدون شهادة مهنية؛

5. الوظيفة / المهنة: ☐ موظف ☐ أستاذ جامعي ☐ مهني ☐ أستاذ ومهني؛

6. الخبرة: ☐ أقل من 5 أعوام ☐ من 5 إلى 10 أعوام ☐ من 10 إلى 20 عاما ☐ أكثر من 20 عاما؛

7.مكان العمل (الولاية):.....

8. ما رأيك في الإصلاح المحاسبي الأخير بالجزائر (التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي)؟

☐ مع ☐ ضد ☐ دون جواب

9. ما تقييمك لمحتوى النظام المحاسبي المالي (الإطار المفاهيمي، المبادئ، المفاهيم،...الخ)؟

☐ جيد ☐ مقبول ☐ دون المستوى ☐ دون جواب

10. برأيك، ما هي الدوافع الحقيقية لتبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

☐ للتوافق مع التوجهات المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية)

☐ للتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية الدولية (العولمة الاقتصادية، الشراكة الدولية،...الخ)

☐ للتوافق مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية (التحول نحو اقتصاد السوق، البورصة،...الخ)

آخر:.....

11. ما رأيك في طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي (كالقيمة الحقيقية مثلا)؟

☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐ دون جواب

12. برأيك، هل يمكن تطبيق طرق القياس والتقييم المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي (كالقيمة الحقيقية مثلا) في ظل الواقع الاقتصادي الجزائري؟

☐ نعم يمكن ☐ لا يمكن ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:

☐ بسبب انتشار السوق الموازية ☐ بسبب غياب خبراء التقييم

☐ بسبب عدم توفر شروط المنافسة الحرة ☐ بسبب وجود المضاربة

آخر:.....

13. برأيك، من هم المستخدمون الرئيسيون للكشوف المالية (القوائم المالية) في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية؟

☐ إدارة المؤسسة ☐ المساهمون ☐ إدارة الضرائب ☐ البنوك

آخر:.....

14. هل ترى بأن الكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتضمن محتويات (معلومات مالية) تتناسب مع خصائص واحتياجات المستعملين في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:

☐ لأنها موجهة لمستعملين آخرين (المستثمرين أساسا) ☐ لأن المستعملين لا يتوفرون على المستوى اللازم لفهمها

☐ لأنها لا تتوافق مع حجم وملكية المؤسسة الجزائرية (عموما) ☐ لأن المستعملين غير متعودين عليها

آخر:.....

15. هل تظن بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (بصفة عامة) مستعدة وقادرة على الالتزام بمفاهيم الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:

☐ بسبب عدم فعالية الجهات التي يمكن أن تلزمها بذلك (كالبورصة) ☐ لأسباب تتعلق بالمنافسة

☐ لأسباب تتعلق بالجباية (الضرائب) ☐ لعدم تعودها على هذه المفاهيم

آخر:.....

16. برأيك، هل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (بصفة عامة) قادر على إصدار مخرجات (معلومات محاسبية) تتصف بخصائص نوعية (كالموثوقية مثلا)؟ ☐نعم ☐ لا ☐ون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:.....

.....

17. هل ترى بأن المفاهيم والكشوف المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتوافق مع حجم وطبيعة أغلبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التابعة للقطاع الخاص؟ ☐نعم تتوافق ☐لا تتوافق ☐دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:.....

.....

18. برأيك، هل واقع مصادر تمويل المؤسسات (بصفة عامة) يساير مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي ويحفز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الالتزام بها؟ ☐ نعم ☐ لا ☐دون جواب

إذا كان الجواب لا، لماذا برأيك:.....

.....

19. برأيك، ما نوع التأثير الذي يمكن أن يحدثه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات على تطوير بورصة الجزائر ورفع كفاءتها؟

☐تأثير ايجابي ☐تأثير سلبي ☐لا تأثير ☐ون جواب

20. برأيك، ما هو تأثير التنظيم الجبائي (La réglementation fiscale) على الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي وبالتالي على جودة المعلومات المحاسبية؟ ☐تأثير ايجابي ☐ تأثير سلبي ☐لا تأثير ☐ دون جواب

إذا كان تأثيره سلبي، لماذا برأيك:.....

.....

21. ما هي المفاهيم و الأهداف (الأخرى) التي تضمنها النظام المحاسبي المالي، والتي يصعب تحقيقها في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية، حسب رأيك؟: .....

.....

الملحق رقم 06- نموذج استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

FACULTES DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DES SCIENCES DE GESTION
DEPARTEMENT DES SCIENCES COMMERCIALES
OPTION: AUDIT ET COMPTABILITE

QUESTIONNAIRE

Madame, Monsieur:

Dans le cadre de la préparation du mémoire de Magister sous le thème:

« Le degré de pertinence de l'environnement économique Algérien avec le Système Comptable Financier - Etude de l'avis des académiciens et des professionnels»

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir donner votre avis sur le thème sus indiqué en réponse aux questions énumérées dans les pages suivantes. ceci pour connaître votre opinion en tant que professionnel et/ou académicien sur la réalité qui lie la relation entre l'environnement économique algérien et les objectifs du système comptable financier.

Compte tenu de l'importance que revêt cette étude et de l'intérêt qu'elle offre à la profession, il y a lieu d'accorder beaucoup d'importance aux réponses relatives aux questions posées.

Ces réponses seront nécessaires dans le cadre de la recherche scientifique.
Je vous remercie de votre collaboration, Mes salutations distinguées.

KHELIFATI Djamel

N.B: donnez la réponse convenable en cochant le carré correspondant à la question et s'il y a lieu, remplir l'espace en pointillé.

1. sexe: ☐ M ☐ F ;

2. Age : ☐ Moins de 30 ans ☐ De 30 à 40 ans ☐ De 40 ans à 50 ans ☐ Plus de 50ans;

3. Diplôme Universitaire: ☐ Licence ☐ Magister ☐ Doctorat ☐ Autre;

4. Attestations professionnelles: ☐ Comptable ag ☐ Commissaire aux comptes
☐ Expert comptable ☐ Autre;

5. Profession/fonction: ☐ Fonctionnaire ☐ Professionnel
☐ Enseignant univ ☐ Enseig et professionnel;

6. Expérience: ☐ Moins de 5ans ☐ De 5 à 10 ans ☐ De 10 à 20 ans ☐ Plus de 20ans;

7. Lieu (wilaya) :……..……..…,…….……..……..

8. Quelle est votre avis sur la dernière réforme comptable en Algérie (remplacement du PCN par le SCF)? ☐ vec ☐ utre S ☐ réponse

9. Quelle est votre évaluation sur le SCF (Le cadre conceptuel, les principes, les compréhensions …etc.)? ☐ Bon ☐ cceptable ☐ s niveau S ☐ réponse

10. A votre avis, quels sont les vrais arguments pour l'adaptation du système comptable financier en Algérie?

☐ Pour la conformité aux directives des normes comptables internationales;

☐ Pour la conformité aux exigences de l'environnement économique international;

☐ Pour se conformer aux exigences de l'environnement économique algérien;
(Transition vers une économie de marché ; bourse…);

Autre :……

11. Quelle est votre avis sur les méthodes de mesure et d'évaluation de la comptabilité apportées par le SCF tel que la valeur réelle ?

☐ Bon ☐ Acceptable ☐ Mauvais ☐ Sans réponse

12. A votre avis, est ce qu'il est possible d'appliquer les méthodes de mesure et d'évaluation contenues dans le SCF (telle que la valeur réelle) à la lumière de la réalité de l'économie algérienne ? ☐ Oui, c'est possible ☐ Non, pas possible ☐ ns réponse

Si la réponse est non, pourquoi à votre avis ?

☐ En raison de la propagation du marché parallèle;

☐ En raison de l'absence de condition de libre concurrence;

☐ En raison de l'absence des experts en évaluation;

☐ Parce qu'il y a la spéculation;

Autre :…….....

13. A votre avis. Quels sont les principaux utilisateurs des états financiers à la lumière de la réalité de l'environnent économique algérien ?

☐ L'administration de l'établissement;

☐ L'administration fiscale;

☐ Les banques;

☐ Les actionnaires;

Autres : ……..…….

14. Pensez-vous que les éléments des états financiers qui sont apportés par le système comptable et financier contiennent des informations financières compatibles avec les caractéristiques et les besoins des utilisateurs à la lumière de la réalité de l'environnent économique algérien ?

☐ Oui ☐ Non ☐ Sans réponse

Si la réponse est non, pourquoi à votre avis?

☐ Parce qu'ils s'adressent à d'autres utilisateurs;

☐ Parce qu'ils ne correspondent pas à la taille et la propriété de la société algérienne;

☐ Parce que les utilisateurs n'ont pas les qualifications ou les compétences nécessaires pour les comprendre;

☐ Parce que les utilisateurs ne sont pas habitués à les utiliser;

Autre :……

15. Est ce que vous pensez que l'entreprise économique algérienne est en mesure d'appliquer les principes de transparence et la divulgation des informations comptables?

☐ Oui ☐ Non ☐ Sans réponse

Si la réponse est non, pourquoi à votre avis?

☐ En raison de l'inefficacité des structures chargées de les appliquer;

☐ Pour des causes de fiscalité;

☐ Pour des causes de concurrence;

☐ A cause des compréhensions inhabituelles;

Autre :……

16. A votre avis, est ce que le système d'information comptable dans les entreprises économiques Algérienne est capable d'émettre des informations comptables (Output) ayant des caractéristiques qualitatives (telle que la confidentialité)?

☐ Oui ☐ Non ☐ Sans réponse

Si la réponse est non, pourquoi à votre avis ?.....

17. A votre avis, Est-ce que les compréhension et les états financiers apportés par le système comptable financier sont compatibles avec le volume des entreprises économiques privées en général?

☐ Oui ☐ Non ☐ Sans réponse

Si la réponse est non, pourquoi à votre avis ?...…….

18. A votre avis , est ce que la réalité des ressources de financement est orientée dans le même itinéraire avec les concepts et les objectifs du système comptable financier et encourage les entreprises économiques algériennes à les appliquer ?

☐ Oui ☐ Non ☐ Sans réponse

Si la réponse est non, pourquoi à votre avis ? ……...….

19. A votre avis, quel est le type d'impacte que peut provoquer le système comptable financier dans le développement du marché financier (bourse) ?

☐ Impact positif ☐ Impact négatif ☐ Aucun impact ☐ Sans réponse

Si l'impact est négatif, pourquoi à votre avis ? ……..……

20. A votre avis, quelle est l'impacte de la réglementation fiscale sur l'application comptable selon le système comptable financier puis sur la qualité de l'information comptable ?

☐ Impact positif ☐ Impact négatif ☐ Aucun impact ☐ Sans réponse

Si l'impact est négatif, pourquoi à votre avis ?.....…….

21. A votre avis, quels sont les concepts et les objectifs apportés par le SCF et qu'il est difficile de réaliser à la lumière de l'environnement économique algérien?.....

……

الملحق رقم (07)- مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS

SEXE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	M	118	88,1	88,1	88,1
	F	16	11,9	11,9	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Moin de 30 ans	34	25,4	25,4	25,4
	De 30-40 ans	58	43,3	43,3	68,7
	De 40-50 ans	28	20,9	20,9	89,6
	Plus de 50 ans	14	10,4	10,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

DIP-UNI

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Licence	14	10,4	10,4	10,4
	Magistèr	86	64,2	64,2	74,6
	Doctorat	18	13,4	13,4	88,1
	Aute	16	11,9	11,9	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

ATT-PR

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Comptable Agree	3	2,2	2,2	2,2
	Com Aux Compte	30	22,4	22,4	24,6
	Expert Comptable	5	3,7	3,7	28,4
	Sans	96	71,6	71,6	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

FONC-PROF

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Fonctionnaire	15	11,2	11,2	11,2
	Enseignantuniv	94	70,1	70,1	81,3
	Professionnel	15	11,2	11,2	92,5
	Enseiguniv / prof	10	7,5	7,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

EXPERIENCE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Moin de 5 ans	47	35,1	35,1	35,1
	De 5-10 ans	34	25,4	25,4	60,4
	De 10-20 ans	34	25,4	25,4	85,8
	Plus de 20 ans	19	14,2	14,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

WILAYA

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Chlef	11	8,2	8,2	8,2
	Blida	21	15,7	15,7	23,9
	Bouira	5	3,7	3,7	27,6
	Alger	43	32,1	32,1	59,7
	Djelfa	9	6,7	6,7	66,4
	Medea	15	11,2	11,2	77,6
	Ouergla	8	6,0	6,0	83,6
	Boumerdès	8	6,0	6,0	89,6
	El oued	7	5,2	5,2	94,8
	Aindefla	7	5,2	5,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Avec	120	89,6	89,6	89,6
	Contre	14	10,4	10,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Bon	67	50,0	50,0	50,0
	Acceptable	60	44,8	44,8	94,8
	Sous niveau	7	5,2	5,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Directives de normes comptables intern	83	61,9	61,9	61,9
	Exigences de l'environnement écon inter	38	28,4	28,4	90,3
	Exigences de l'environnement éco algérien	7	5,2	5,2	95,5
	Autre	6	4,5	4,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Bon	89	66,4	66,4	66,4
	Acceptable	44	32,8	32,8	99,3
	Sous niveau	1	,7	,7	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 12/1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Oui	4	3,0	3,0	3,0
	Non	126	94,0	94,0	97,0
	Sans réponse	4	3,0	3,0	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 12/2/A

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	79	59,0	59,0	59,0
	1	55	41,0	41,0	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 12/2/B

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	93	69,4	69,4	69,4
	1	41	30,6	30,6	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 12/2/C

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	22	16,4	16,4	16,4
	1	112	83,6	83,6	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 12/2/D

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	110	82,1	82,1	82,1
	1	24	17,9	17,9	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 12/2/E

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	112	83,6	83,6	83,6
	1	22	16,4	16,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 13/A

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	81	60,4	60,4	60,4
	1	53	39,6	39,6	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 13/B

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	113	84,3	84,3	84,3
	1	21	15,7	15,7	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 13/C

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	7	5,2	5,2	5,2
	1	127	94,8	94,8	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 13/D

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	96	71,6	71,6	71,6
	1	38	28,4	28,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 13/E

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	124	92,5	92,5	92,5
	1	10	7,5	7,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 14/1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Oui	30	22,4	22,4	22,4
	Non	97	72,4	72,4	94,8
	Sans réponse	7	5,2	5,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 14/2/A

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	71	53,0	53,0	53,0
	1	63	47,0	47,0	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 14/2/B

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	61	45,5	45,5	45,5
	1	73	54,5	54,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 14/2/C

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	101	75,4	75,4	75,4
	1	33	24,6	24,6	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 14/2/D

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	99	73,9	73,9	73,9
	1	35	26,1	26,1	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 14/2/E

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	124	92,5	92,5	92,5
	1	10	7,5	7,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 15/1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Oui	12	9,0	9,0	9,0
	Non	116	86,6	86,6	95,5
	Sans réponse	6	4,5	4,5	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 15/2/A

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	42	31,3	31,3	31,3
	1	92	68,7	68,7	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 15/2/B

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	23	17,2	17,2	17,2
	1	111	82,8	82,8	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 15/2/C

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	111	82,8	82,8	82,8
	1	23	17,2	17,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 15/2/D

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	80	59,7	59,7	59,7
	1	54	40,3	40,3	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 15/2/E

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	120	89,6	89,6	89,6
	1	14	10,4	10,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Oui	20	14,9	14,9	14,9
	Non	100	74,6	74,6	89,6
	Sans réponse	14	10,4	10,4	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Oui	20	14,9	14,9	14,9
	Non	95	70,9	70,9	85,8
	Sans réponse	19	14,2	14,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Oui	5	3,7	3,7	3,7
	Non	120	89,6	89,6	93,3
	Sans réponse	9	6,7	6,7	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Impactepositif	69	51,5	51,5	51,5
	Impactenégatif	2	1,5	1,5	53,0
	Aucun impact	44	32,8	32,8	85,8
	Sans réponse	19	14,2	14,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	

Question N° 20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Impactenégatif	109	81,3	81,3	81,3
	Aucun impact	18	13,4	13,4	94,8
	Sans réponse	7	5,2	5,2	100,0
	Total	134	100,0	100,0	